توضيح الإساءة

لحَلِّ ألفاظ واضح البلاغة

شرح نظم واضح البلاغة لعبد الله بن الإمام الجكنيّ

لشيخنا العلّامة الفقيه الأصوليّ

محمّد بن محفوظ بن المختار فال

أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله علىٰ نبيِّه الكريم

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام الأتمَّان الأكملان علىٰ أشرفِ الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا ونبيِّنا محمّدٍ، وعلىٰ آله وصحابته أجمعين، والتّابعين لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدّين.

أمّا بعد: فيقولُ أفقرُ العبيد إلىٰ مولاه الغنيّ به عمّن سواه، **محمَّدُ بنُ محفوظِ بن المختار فال**: إنّه قد تكرَّر عليَّ الطَّلَبُ ممّن لا تسَعُ مخالفتُه، أن أضَعَ له شرحًا علىٰ «نظمِ البلاغةِ الواضحة»، لشيخِنا الوليِّ، العالمِ الأعلمِ الصّالح الزّكيّ، القدوةِ السُّنّيّ السَّنيّ، الجِهبِذ النَّقّاد، الكوكبِ الوَقّاد، نهايةِ العقولِ في المنقولِ والمعقولِ، بقيّةِ الرّاسخين مِن ساداتنا، آخرِ المتعبِّدين علىٰ نهجِ سلفِنا، سيِّدنا وبركتِنا محمّد عبد الله ابن الإمامِ، طيَّب الله ثراهُ، ورضي عنه وأرضاه، وعنّا به آمين، يكونُ فاتحًا لمغلَقاته، كاشفًا عن مخدَّراته، مبيِّنًا لمجملاتِه. فأجبتُه إلىٰ ذٰلك، وإن كنتُ قصيرَ الباع، قليلَ الاطِّلاع، مستعينًا باللهِ تعالىٰ، ومعتمِدًا عليه، رجاءَ الحفظِ مِن الخطإِ والزّلل، في الاعتقادِ والقولِ والعملِ، راغبًا إليه ﷻ في إتمامِ عَمَلِه، وأن يجعله خالصًا لوجهِه الكريمِ، وأن ينفَعَ به وبأصلِه النّفعَ العميم، إنّه علىٰ كل شيءٍ قدير، وبإجابةِ مَن دعاه جدير.

وسمَّيتُ هٰذا الشَّرحَ المبارَكَ ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ: «**توضيحَ الإساغة لحلِّ ألفاظِ واضحِ البلاغة**».

وكثيرًا ما أَمزُجُ النّصَّ بالشَّرحِ، إيضاحًا للمرادِ أكثرَ.

وهٰذا أوانُ الشُّروع في المقصود:

❊ ❊ ❊

[مقدّمة النّظم]

قال الشَّيخ رحمه الله:

1 **حمدًا لِمَنْ مَـــنّ على الإنسانِ بالدَّرْكِ للمَـــــعانِ والبَيانِ**

قوله: (**حمدًا**) مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ.

والحمدُ لغةً: الثّناءُ بالجميلِ على الجميلِ الاختياريِّ، علىٰ سبيلِ التَّعظيم، سواءٌ كان مِن باب الفضائلِ، وهي الأوصافُ الّتي يتعدّىٰ أثَرُها إلى الغيرِ، كالكرمِ والشَّجاعةِ، ومفردُها فضيلةٌ، أم كان مِن باب الفواضلِ، وهي الأوصافُ الّتي لا يتعدّىٰ أثرُها إلى الغيرِ، كالحُسْن والطُّول، ومفردها فاضلةٌ، قال الناظم:

فضائلٌ صفةُ فعلٍ يا فتىٰ فواضلٌ صفةَ ذاتٍ قد أتىٰ
مفردُ الاوَّلِ أتىٰ فضيله والثّانِ فاضلةُ خذْ وسيله

هـ. قوله: (**لمَن**) أي الّذي، وهي واقعة على الله تعالىٰ.

قوله: (**مَنَّ**) بفتح الميم وتشديد النّون، فعلٌ ماض، أي تفضَّل كرمًا منه.

قوله: (**على الإنسان**) أي علىٰ جنس الإنسان، وهو علمٌ ذهنيٌّ علىٰ آدمَ وذرّيّته.

قوله: (**بالدَّرْك**) اسمُ مصدر بمعناه[1]، أي الإدراك، وهو الوصولُ إلىٰ غاية الشّيءِ، ومنه: «أَدرَكت الثَّمَرةُ»، إذا بلغت منتهاها في الطِّيب. ويسمَّىٰ تصوُّرًا، والمرادُ به هنا

---

(1) أي بمعنى المصدر.

ما يشمل التّصديقَ.

قوله: (**للمعاني**) جمع معنًى، مَفعَلٌ بمعنىٰ مفعولٍ، وهو ما يرادُ مِن اللّفظِ عند النُّطق به، قال:

وما به الألفاظُ قصدًا تُعنىٰ حدٌّ لمعناةٍ وحدُّ المعنىٰ

قوله: (**والبيانِ**) أي التّبيين، وهو لغةً: الظُّهورُ والإظهار، واصطلاحًا هو: المنطقُ الفصيحُ المُعرِبُ عمَّا في الضّمير.

وهٰذا إشارةٌ منه ﷺ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿الرّحمٰن علّم القرآن خلق الإنسان علّمه البيان﴾ الآية.

قال:

2 **سبحانه مِن خالقٍ بديـــعِ صلَّىٰ وسلَّـــم على الشَّفيعِ**

قوله: (**سبحانه**) أي تنزيهًا لله تعالىٰ عن الصّاحبةِ والولد، وعن كلِّ ما يقوله الظّالمون، فهو علَمُ جنسٍ على التَّسبيح منصوبٌ على المصدريّة.

قوله: (**مِن خالقٍ**) أي مقدِّر، و«سبحان مِن كذا»: تعجُّبٌ منه.

قوله: (**بديع**) أي مُبدِعٍ، فعيلٌ بمعنىٰ مُفعِلٍ، عدَل عنه إليه[1]؛ للمبالغة، وهو الّذي يأتي بما لم يُسبَقْ إليه، وقيل: الّذي لا نظير له في ذاته ولا في صفاتِه.

والوصفان مِن أسمائِه تعالى الثّابتة في القرآن والسّنّة.

وفي التّعبير بـ«البديع، والمعاني، والبيان» براعةُ الاستهلال، وهي: أن يأتِيَ

---

(1) أي: عن فعيل إلى مفعل.

المتكلِّم في الابتداءِ بما يناسبُ المقصودَ، متضمِّنا معنىٰ ما سِيق الكلامُ له، ويسمَّىٰ «براعةَ المَطلَع»، كقولِه تعالىٰ: ﴿سورةٌ أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آياتٍ بيِّناتٍ لعلَّكم تذّكّرون﴾ الآية[1]، قال الرّاجز:

وبرَعوا أيضًا بالاستهلالِ وأوَّلُ النُّورِ بهٰذا الحالِ

هـ قوله: (صلّىٰ) أي شرَّف وعظَّم، فالصّلاةُ مِن الله تشريفٌ وإنافةُ منزلةٍ في حقِّ النّبيّ ﷺ، على الصَّحيح، قال:

هِيَ مِن الإلهِ قل تشريفُ في حقِّ مَن مِقدارُه مُنِيفُ
وذاك قولٌ راجحٌ ومرتضىٰ والقولُ بالرَّحمةِ قولٌ قد أضا

هـ قوله: (وسلّم) أي أمَّن، فالسّلامُ الأمانُ مِن النّقائص، والمرادُ به زيادتُه، لا أصلُه، لحصولِ الأصلِ له ﷺ بالعصمةِ، أو المرادُ طَلَبُه للأمّة.

والجملتان خبريّتا اللّفظِ إنشائيَّتا المعنىٰ.

قولُه: (الشّفيع) فَعِيلٌ بمعنى فاعل، عدل عنه إليه للمبالغة، لتُناسِبَ الصّيغةُ شمولَ شفاعاتِه، وكثرتَها في الآخرةِ، فهي ستٌّ:

الأولى: الشّفاعة لتعجيل الحساب، وهي أعمُّها وأعظمُها، لدخولِ الجميعِ فيها، وهي خاصّةٌ به بنصّ الحديث.

الثّانية: لإدخالِ قومٍ الجنّة بغير حسابٍ ولا عقابٍ، وهي مِن خصوصيّاته كذٰلك عند الإمام النّوويّ.

الثّالثة: شفاعته في بعضِ مَن استحقَّ دخول النّار مِن المؤمنين، فلا يدخلها، وتردَّد

---

(1) وذلك أن قوله تعالى: {وفرضناها} بمنزلة براعة الاستهلال؛ لأن قوله: {الزانية والزاني فاجلدوا .... } إلى آخر السورة من الأحكام كالتفصيل لذلك المفروض.

النَّوويُّ في اختصاصه بها، وجزم القاضي عياضٌ بنفيه.

الرّابعة: في إخراج بعض الموحّدين مِن النّار، ويشاركه فيها غيرُه في مطلقِ الإخراج، لا في الكمِّ ولا في الكيف.

الخامسة: في زيادة الدَّرجات في الجنّة، وهي كسابقتها.

السّادسة: في تخفيف العذاب عمَّن استحقّ الخلودَ في النّار، كأبي طالبٍ، وهي مِن خصوصيّاته ﷺ.

قال:

3 هٰذا وذي منظـــومةٌ جليله وافيةٌ للمبـــــتديْ جزيله

قوله: (**هٰذا**) أي الأمرُ هٰذا، أو هٰذا الأمرُ.

قوله: (**وذي**) اسمُ إشارةٍ إلىٰ مفردٍ مؤنَّثٍ، ذهنيٍّ إن تقدَّمت التّرجمةُ على التّأليف، أو حسّيّ إن تأخَّرت عنه، وفيه عشر لغاتٍ.

قوله: (**منظومة**) أي مفعولة مِن النّظم، ضدُّ النّثر، وهو التّأليفُ والضّمّ.

قوله: (**جليلة**) أي عظيمة عزيزة، لما اشتملت عليه مِن الفنون الثّلاثة، مع قلّةِ حجمها، وسلاسةِ ألفاظها.

قوله: (**وافية**) أي تامّة جامعة للمقصود.

قوله: (**للمبتدئ**) أي في هٰذا الفنّ، وهو مَن لم يقرأ شيئا مِن تآليفه قبلها، ولو كان كبيرَ السِّنّ.

قوله: (**جزيلة**) أي غير ركيكةٍ، فالجزيلُ مِن الألفاظِ: ضدُّ الرَّكيك.

4 ضمَّنتُها مِن خالــصِ المَعانِي ودُرَرِ البديـــــعِ والبيانِ

قوله: (**ضمَّنتها**) أي جعلت فيها، فضِمنُ الكتابِ بالكسر: طَيُّه، ومتضمَّنُه: ما اشتَمَل عليه.

قوله: (**مِن**) زائدة، (**خالص**) أي صفوة علمِ (**المعاني**) ، وسيأتي تعريفه وواضعه وثمَرتُه.

قوله: (**ودُرَر**) جمع دُرَّة، لكبارِ اللُّؤلؤ، عطفٌ علىٰ سابقِه، أي وخالصِ دُرَرِ علمِ (**البديع**)، وسيأتي تعريفُه وواضعُه.

قوله: (**والبيان**) عطف على سابقَيه، أي: وخالص علم البيان، وسيأتي تعريفه وثمرته وواضعه.

قال:

5 **نظمتُ فيها «واضحَ البلاغَهْ» نظمًا يراهُ المُبتديْ بلاغَهْ**

قوله: (**نظمتُ**) أي جمعتُ وألّفت.

قوله: (**فيها**) أي ضِمن هٰذه المنظومة، محتوى الكتابِ المسمَّىٰ: «**واضح البلاغة**» مِن إضافة الصِّفة إلى الموصوف، إذ الأصلُ: «البلاغةُ الواضحة»، للأستاذين عليٍّ الجارمِ ومصطفىٰ أمين.

قوله: (**نظمًا**) مفعولٌ مطلقٌ، نصب بما قبله، أي تأليفًا وجمعًا.

قوله: (**يراه**) مضارع رأىٰ، ويمكن كونها علميّةً أو بصريّةً.

قوله: (**المبتدئُ بلاغَه**) أي كفايتَه، مفعولٌ ثانٍ على الأوّل، وحالٌ على الثّاني[1]، والهاءُ فيه للسّكت علىٰ تقدير وقفِ ربيعةَ، وليستْ للتّأنيثِ، حسَب ما في المعاجمِ،

---

(1) الأوّل هو كونُ «رأىٰ» علميّة، والثّاني هو كون «رأىٰ» بصريّة.

أو عائدةٌ على «المبتدئ».

6 وها أنا أبـــــــدأُ بالبيانِ وأبدأُ التَّشبـــــــيهَ بالبيانِ

قوله: (وها) حرف تنبيه (أنا) أيُّها المتكلِّم.

قوله: (أبدأ) أي أبتدئُ كلامي علىٰ هٰذه الفنون الثّلاثة (با)لكلامِ على (البيان).

وهو: «علمٌ يُعرَف به إيرادُ المعنى الواحدِ المدلولِ عليه بكلامٍ مطابِقٍ لمقتضى الحالِ بطُرُقٍ مختلِفةٍ في إيضاحِ الدَّلالة عليه»، بأن يكون بعضُ الطُّرُق واضحَ الدَّلالة، وبعضُها أوضحَ.

فهو أخصُّ مِن «علم المعاني»، لتركيبه منه وزيادة، ولذا يؤخَّر عنه في الذِّكر، لأنّه بمنزلةِ الجنسِ له، كالحيوانِ مع الإنسانِ، عكسَ ما فعَل الشّيخُ، تبعًا لأصله.

وموضوعُه: الألفاظُ العربيّة مِن حيث التّشبيهُ والمجازُ والكناية.

وواضعُه: أبو عبيدة، الّذي دوَّن مسائلَه في كتابه المسمىٰ «إعجاز القرآن»، وتبعه الجاحظُ، وابنُ المعتزّ، وقُدامةُ، وأبو هلالٍ العسكريّ، وما زال ينمو شيئًا فشيئًا، إلىٰ أن وصل إلى الإمام عبد القاهر، فأحكم أساسَه، وشيَّد بناءه، ورتَّب قواعدَه.

وثمَرتُه: الوقوفُ علىٰ أسرارِ كلامِ العرب، منثورِه ومنظومِه، ومعرفةُ ما فيه مِن تفاوتٍ في فنونِ الفصاحةِ، وتباينٍ في درجاتِ البلاغةِ، الّتي يصلُ بها إلىٰ درجةِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ، الّذي حار الإنسُ والجنُّ في محاكاتِه، وعجَزوا عن الإتيان بمثلِه.

وحكمُه: الوجوبُ كفاية.

قوله: (وأبدأُ) أي أقدِّم بابَ (التَّشبيه) الآتي تعريفُه.

قوله: (**بالبيان**) أي الإظهار والتّوضيح.

قال:

7 **مِن بعدِ أن تَسبِـــقَه مقدِّمه في ما على الطّـالبِ أن يقدِّمه**

قوله: (**مِن بعد أن تسبقه مقدِّمة**) بكسر الدّال أفصحُ مِن فتحها[1]، وتطلق عندهم على معنيين:

أحدهما: مقدِّمة العلم، وهي اسمٌ لما يتوقَّف عليه الشُّروعُ في مسائله، كالحدِّ، والموضوعِ، والحكمِ، والثّمرةِ.

والثّاني: مقدِّمة الكتاب، وهي اسمٌ لطائفةٍ مِن الكلامِ تُذكَر أمامَ المقصودِ، لارتباطٍ له بها، وانتفاعٍ بها فيه، وهٰذا الإطلاقُ هو المرادُ هنا.

قوله: (**في ما**) أي في الّذي يجبُ عادةً (**على**) الشَّخص (**الطّالب**) أي المريد لتعلُّم هٰذا الفنّ.

قوله: (**أن يقدِّمه**) أمامَ المقصود، ليستعين به على المراد. هـ

❊ ❊ ❊

---

(1) أما بكسر الدال فمن قدَّم اللازم، بمعنى أنها متقدمة، وأما بفتحها فمن قدَّم المتعدي؛ لأن المؤلفين قدمونها أمام مقصودهم.

[مقدّمة]

[الفصاحة ومواقعها]

قال:

8 **فصاحةُ المُفرَد أن يَجرِيْ علىٰ قِياسِه، ومِـــــن تنافُرٍ خلا**

قوله: (**فصاحة المفرد**) أي مِن الكلم، أي ظهورُ وبيانُ معنى المفردِ، فالفصاحةُ لغةً صفةُ اللَّبَن الّذي أُخِذتْ رغوتُه، والفصيح هو هٰذا اللَّبَن، قال:

*** وتحت الرّغوةِ اللَّبَنُ الفصيحُ ***

وتطلق علىٰ معانٍ كثيرة، منها البيانُ والظُّهور، قال الله تعالىٰ حاكيًا عن موسىٰ: ﴿وأخي هارونُ هو أفصحُ منّي لسانًا﴾ أي أبينُ مني مَنطِقًا، وأظهرُ منّي قولا.

وفي اصطلاحِ أهلِ الفنِّ ما أشار له الشَّيخُ بقوله: (**أن يجري**) أي يأتي، بالتّركيبِ للفاعلِ، فـ«أن» غيرُ عاملةٍ، علىٰ حدِّ قوله:

أن تقرآنِ علىٰ أسماءَ ويحَكما منّي السَّلامَ وأن لا تُشعِرا أحَدا

وبه قرئ: ﴿أن يُتِمُّ الرّضاعة﴾ بالرّفع[1].

---

(1) هٰكذا حمله الشّيخ ﷺ، وسيأتي مثلُه غير ما مرة، ويحتمل أن يكون من تقدير الفتحة ضرورة، على حد قوله:

=

أو «يُجرَى» بالتّركيب للمفعول.

وعلىٰ كلٍّ فالضّميرُ للمفرد.

قوله: (**على قياسه**) أي القانون الصّرفِيّ المستنبَط مِن كلامِ العربِ.

فإن خالَف ذٰلك كان غيرَ فصيحٍ، كلفظِ «الأجلل» مِن قول أبي النَّجم:

الحمدُ للهِ العليِّ الأجـلـلِ
الواحدِ الفردِ القديمِ الأوّلِ

وقول المتنبّي:

فلا يُبرَمُ الأمرُ الّذي هو حالِلٌ ولا يُحلَلُ الأمرُ الّذي هو مُبرِمُ

وكقطعِ همزةِ الوصلِ في كلمةِ «اثنين» مِن قول جميل:

ألا لا أرىٰ إِثْنين أحسنَ شِيمةً علىٰ حَدَثانِ الدَّهْرِ منِّي ومِن جُمْلِ

قال حازم الأندلسيّ: «وضرائرُ الشِّعر مِن هٰذا البابِ، إلّا ما لا تستوحِش منه النَّفسُ، كصرفِ ما لا ينصرفُ، وقصرِ الممدودِ، ومدِّ المقصور» هـ.

وكسرِ الرّاء في «المَشرِق، والمَغرِب»، والقياسُ فتحُها فيهما، وكضمِّ الميمِ والعين في «المُدْهُن، والمُنْخُل»، والقياسُ فيهما كسرُ الميمِ وفتحُ العين[1].

=

ما أقدر الله أن يدنيْ على شَحَطٍ من داره الحزْنُ ممن داره صولُ

وهو كثير حتى عد لغة.

(1) قضيّة الأمثلة الّتي ذكَر: أنّ الشّذوذَ والقياسَ عند أربابِ اللّغةِ اعتبارٌ غيرُ اعتبار الفصاحةِ وما دونَها، فقد يكونُ الشّاذُّ هو الفصيحَ، والقياسُ مرذولًا أو ضعيفًا أو لحنًا غيرَ مسموعٍ، فإنّ مدارَ الفصاحةِ علىٰ كثرةِ الاستعمالِ، فما أحرزها مِن الألفاظِ كان فصيحًا.

وإنّما جُعلتْ موافقةُ القياسِ التّصريفيِّ شرطًا في الفصاحةِ مِن حيثُ الجملةُ؛ لأنّ القياسَ هو الكثيرُ

=

قوله: (**ومِن تنافر**) أي بين حروفِه (**خلا**) أي سلِم، ليكونَ رقيقًا عذبًا خفيفًا على اللِّسان، لا يَثقُل على السّمعِ، كلفظِ «أَسَدٍ»، فإنّه أخفُّ مِن «فَدَوْكَسٍ» والمعنىٰ واحد.

فإن تنافرت حروفُه كان غيرَ فصيحٍ؛ لصعوبةِ أدائِه باللِّسانِ، وثِقَلِه على السَّمع، وهو قسمان:

الأوّل: ما تكون الكلمةُ فيه متناهيةً في الثِّقَلِ، وعُسرِ النُّطق بها على اللّسان، كـ«الظّشّ» بإعجام الظّاء والشّين، للموضعِ الخَشِن، وكـ«هُعْخُعٍ» بضمِّ الهاءِ والخاءِ المعجمةِ وسكون العين المهملةِ الأولىٰ، مِن قولِ أعرابيٍّ وقد سُئِل عن ناقتِه: «تَرَكتُها تَرعَى الهُعْخُعَ»، لأنّ الهاءَ والعينَ لا يكادان يجتمعان مِن غيرِ فاصلٍ، وهو شجرٌ أو نبتٌ يُتداوىٰ به وترعاه الإبل. وقيل: لا أصل له في كلامهم، وإنّما هو «الخُعْخُع» بخاءين معجمتين، وهو نظيرُه في الثِّقَل[1].

الثّاني: ما كان خفيفا في الثِّقَل، كـ«النَّقْنَقة» لصوتِ الضَّفادِعِ، و«النُّقاخ» للماءِ العَذبِ الصّافي، وكـ«مُستشزرات» مِن قولِ امرئِ القيس:

غدائرُه مستشزراتٌ إلى العُلا تَضِلُّ العِقاصُ في مُثنًّى ومُرسَلِ

وسببُ التّنافرِ توسُّطُ الشّينِ، وهي مهموسةٌ رِخْوةٌ، بين التّاء، وهي مهموسةٌ شديدةٌ

=

الغالبُ، ومِن كثرتِه أخَذ حكمَ نفسِه، وهٰذا لا يلزمُ أفرادَ الكَلِم، لأنّها تخضعُ للسّماعِ عن العرَب، وهو المرجعُ في هٰذا البابِ كلِّه، فما سُمِع عن العرَب شاذًّا وكثُر حتّىٰ ضاهى القياسَ: لم ينزل عن الفصاحة. وإنّما يُعَدُّ الشّذوذُ انتهاكًا لحقِّ الفصاحةِ حيثُ لم يُسمَع مِن العرَب، كالّذي ركِب المتنبّي، ومَن في رتبته، أو سمع قليلًا.

(١) بل لعلَّ الخُعخُعَ دونَ الهُعخُع، وذٰلك أنّ الأخير اشتركتْ فيه مخارجُ الحلقِ الثّلاثة، فتناهىٰ في الثِّقَل.

والزّاءِ، وهي مجهورة[1].

ولا ضابطَ لمعرفةِ ثِقَل اللَّفْظ وصعوبتِه، سِوى الذَّوقِ السَّليمِ، والحِسِّ الصّادقِ، النّاجِمَين عن النّظر في كلامِ البلغاءِ، وممارسةِ أساليبهم.

قال:

9 **ومِن غرابـــــةٍ، وفي الكلامِ جريٌ على القــياسِ يا غُلامِ**

قوله: (**ومِن غرابة**) يعني أنّ مِن شروطِ فصاحةِ المفردِ سلامتَه مِن الغرابةِ في الاستعمال، وذٰلك لا يقعُ إلّا بكونِه ظاهرَ المعنىٰ، مألوفَ الاستعمال عند العربِ الفُصَحاء، لأنّ المعوَّلَ عليه في ذٰلك استعمالُهم.

فإن كان اللّفظُ غريبًا كان غيرَ فصيحٍ. والغرابةُ قسمان:

الأوّل: كونُ الكلمة وحشيّةً، غيرَ ظاهرةِ المعنى، ولا مأنوسةِ الاستعمالِ، فيؤدِّي استعمالُها إلىٰ حَيرةِ السَّامع في فهمِ المعنى المرادِ منها؛ لتردُّدِها بين معنيَين أو أكثرَ بلا قرينةٍ، كـ«مُسَرَّجا» بفتح الميمِ والسّينِ[2] مِن قولِ رُؤْبةَ بنِ العَجّاج:

أزمانَ أبدتْ واضحًا مُفَلَّجا

---

(1) **والهمس** لغةً: الخفاء، واصطلاحًا: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على المخرج. وحروفه: مجموعة في قولك: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتَ) أي: الفاء، والحاء، والثاء، والهاء، والشين، والخاء، والصاد، والسين، والكاف، والتاء، **والجهر** ضده، وهو لغةً: الإعلان. واصطلاحًا: انحباس النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج. وحروفه: هي جميع الحروف الهجائية التسعة والعشرين ما عدا حروف الهمس العشرة، أي تسعة عشر حرفًا. أما **الرخاوة** فلغةً: اللين، واصطلاحًا: جريان الصوت عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على المخرج. وحروفها: هي جميع حروف الهجاء، ما عدا حروف الشدة والبينية.

(2) كذا في النسخة، وهو ضبْطُ: «مرسن» الآتي، طغا به القلم، ثم المشهور في ضبطه: فتحُ الميم وكسرُ السّين، كمجلس، وقيل: العكس، أي بكسر الميم وفتح السين، كمنبر.

أغَرَّ بَرّاقًا وطَرْفًا أَبرَجا
ومُقلَةً وحاجِبًا مُزجَّجا
وفاحِمًا ومَرسِنًا مُسَرَّجا

فإنَّ «مُسرَّجا» وصفٌ لـ«مَرسِن» وهو الأنف، ولغرابتها لا يُدرىٰ ما أراد بها، حتّىٰ اختلف أهلُ اللُّغة في تخريجِه، فبعضُهم قال: يريدُ أنّ أنفَه في الاستواءِ والدِّقّةِ يشبه السّيفَ السُّرَيجِيَّ، وهو[1] قَيْنٌ صانعٌ للسّيوف. وبعضُهم قال: يريدُ أنّه في البريقِ واللَّمَعان كالسِّراج.

القسم الثّاني: ما يعاب استعماله لاحتياجِه إلىٰ كثرةِ البحثِ والتّفتيشِ في المعاجِمِ والقواميسِ العربيّة، فمنه ما يُعثَرُ فيها علىٰ تفسيرِ معناه بعد كدٍّ وبحثٍ، نحوُ: «تكَأْكَأْتم عليَّ» بمعنىٰ: اجتمعتم، ومنه ما لم يُعثَر له علىٰ تفسيرٍ، نحو: «جَحْلَنْجَعٍ» مِن قول أبي الهميسع:

مِن طَحمةٍ صَبيرُها جَحْلَنجَعِ
لم يَحضُها الجدوَلُ بالتّنوعِ

فـ«الطَّحمة» النَّظرة[2]، و«الصَّبير» السَّحاب المتراكم، و«الجَحْلَنجع» قال في «القاموس»: «ذكروه ولم يفسّروه، وقالوا: كان أبو الهَمَيسَع مِن أعرابِ مَدينَ، وكنّا لا نكادُ نفهم كلامَه».

---

(١) يعني سُريجًا الّذي نسب إليه السّيف السُّريجيّ، رد إليه الضمير وهو لم يذكر؛ لكونه معلوما من قرينة السياق.

(٢) كذا في النسخة، وهو سهو، أو سبق قلم، فالذي بمعنى النظرة الطمحة بتقديم الميم، من طمح ببصره إلى الشيء: نظر، أما الطحمة بتقديم الطاء فضربٌ مِن النّبت، وهي المتعينة في هذا المقام.

وعلىٰ هٰذا فملخَّصُ القولِ: أنّ فصاحةَ الكلمةِ تكونُ بجَرْيِها على القياسِ، وسلامتِها مِن تنافُرِ الحروفِ، ومِن غرابةِ المعنىٰ. فإن لَصِق بها عيبٌ مِن هٰذه العيوبِ وجَب نبْذُها واطِّراحُها.

وإنّما انحصَر سببُ الإخلالِ في هٰذه الثّلاثة لأنّه مِن جهةِ الصّورةِ، وهي المخالفةُ، أو مِن جهةِ الثِّقل، وهي الغرابة[1].

قوله: (**وفي الكلام**) يعني أنّ فصاحةَ الكلامِ يشترط فيها بعد فصاحةِ مفرداته سلامتُه مِن تنافرِ كلماتِه، وممّا يُبهِم معناهُ، ويحولُ دونَ فهمِ المرادِ منه.

ويتحقّق ذٰلك بأمورٍ، أشار إلىٰ أولها بقوله: (**جريٌ**) أي مجيء (**على القياسِ**) المطّرد مِن قواعدِ النّحو المعتبرةِ عند جمهورِ علماءِ العربيّة، بأن لا يكونَ فيه وصلُ ضميرَين متّحدي الرُّتبة[2]، ولا تقديمٌ لغيرِ الأعرفِ منهما[3]، لوجوب الفصل في الحالتين، ومنه قولُ المتنبّي:

خلَتِ البِلادُ مِن الغَزالةِ ليلَها فأعاضَهاكَ اللهُ كيْ لا تَحزَنا[4]

كذا الإضمارُ قبل ذكرِ مرجعِه لفظًا ورتبةً وحكمًا في غيرِ أبوابِه، نحو قوله:

ولو أنّ مَجدًا أَخلَد الدَّهرَ واحدًا مِن النّاسِ أَبقَىٰ مجدُه الدَّهرَ مُطعِما

فإنَّ الضمير في «مجده» عائدٌ إلىٰ «مطعم»، وهو متأخِّر اللَّفظ، كما رأيتَ، وفي

---

(١) هٰكذا في الأصل، وفيه سقط يقتضيه السّياق، وكان أصل الكلام: أو مِن جهة الثِّقل، وهو التّنافر، أو مِن جهة المعنىٰ، وهو الغرابة. وهٰذه الثّلاث ـــ الصّورة والنّطق والمعنىٰ ـــ جهاتُ النّظر في اللّفظ.

(٢) بأن كانا لمتكلم أو مخاطب أو غائب، نحو: "سلني إياي"، و"أعطيتك إياك"، و"خلته إياه".

(٣) المراد: ولا وصل مع تقديم غير الأعرف منهما، وهي على الترتيب: التكلم، فالخطاب، فالغيبة.

(٤) الشاهد فيه: الوصل مع تقديم غير الأخص، وهو الغائب، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: "أراهمني الباطل شيطانا".

الرُّتبةِ؛ لأنّه مفعولٌ به.

وقوله: (**يا غلامِ**) تميمٌ للبيت فقط.

قال:

10 **ومِن تنافُرٍ وتعـــقيدٍ سَلِمْ معنًى ولفظًا، مــعْ فصاحةِ الكَلِمْ**

قوله: (**ومِن تنافُرٍ**) صلةُ «سلِم» الآتي، وما بعده عطفٌ عليه.

يشير به إلى الشَّرط الثّاني مِن شروط فصاحةِ الكلامِ، وهو أن يَسلَم مِن تنافرٍ يجري بين كلماته إذا اجتمعتْ، بحيثُ لا يكونُ اتِّصالُ بعضِها ببعضٍ ممّا يسبِّبُ ثِقَلَها على السّمع، وصعوبةَ أدائِها باللّسانِ.

فإن كان كذٰلك فليس بفصيحٍ، وهو قسمان:

الأوّل منهما: شديدُ الثِّقل، كقوله:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قَفْرُ
وليس قُربَ قبرِ حربٍ قبرُ

فإنّ الشَّطر الأخير مِن هٰذا البيت غيرُ فصيح، لتنافُرِ كلماتِه، ولذا قيل: إنّه لا يمكن لأحدٍ إنشادُه ثلاثَ مرّاتٍ بلا تتعتعٍ، لأنَّ نفْسَ اجتماعِ كلماتِه وقربِ مخارجِ حروفِها يُحدِثان ثِقَلًا ظاهرًا، مع أنّ كلَّ كلمةٍ منه لو أُخِذتْ وحدَها ما كانتْ مستكرهةً، ولا ثقيلةً. وبعضهم يزعمُ أنّه مِن شعر الجِنّ.

الثّاني منه: ما هو خفيفُ الثِّقَل، كالشَّطر الأوّل مِن قولِ أبي تمّام:

كريمٌ متىٰ أَمْدَحْه أَمدَحْه والورىٰ معي وإذا ما لُمْتُه لُمْتُه وحدي

فإنّ تكريرَ «أمدحه» في البيت سبَّب ثِقَلًا في الكلامِ، لا مجرَّدُ اجتماعِ الحاءِ

والهاءِ، على الصّحيحِ، لورودِ ذٰلك في فصيحِ الكلامِ، قال تعالىٰ: ﴿وسبِّحْه ليلا طويلا﴾.

قوله: (**وتعقيد سَلِم**) يعني أنّ مِن شروطِ فصاحةِ الكلامِ كونَه سالمًا مِن أيِّ تعقيدٍ، أيْ خللٍ في الدَّلالةِ على المعنى المقصود.

قوله: (**معنًى**) يعني في المعنى.

والتّعقيدُ المعنويُّ ينشأُ مِن كونِ التَّركيبِ خفيَّ الدَّلالةِ على المعنى المرادِ، بحيثُ لا يُفهَم معناه إلّا بعد عَناءٍ وتفكيرٍ طويلٍ، بسبَبِ استعمالِ المتكلِّمِ في التَّعبيرِ عن مرادِه كلماتٍ في غيرِ معانيها الحقيقيّة، مسيئًا اختيارَها للمعنى الّذي أراده، فيضطربُ التَّعبيرُ، ويلتبسُ الأمرُ على السّامع، كقول عبَّاس بن الأحنف:

سأطلُبُ بُعدَ الدَّار عنكم لتَقرُبوا وتَسكُبُ عيناىَ الدُّموعَ لتَجمُدا

فإنّه جعَل سكبَ الدُّموعِ كنايةً عمّا يلزمُ في فِراقِ الأحبّةِ مِن الحزنِ والكَمَد، فأصاب وأحسن في ذٰلك، ولكنّه أخطأ في جعلِ جمودِ العين كنايةً عمّا يوجبه التّلاقي مِن الفرحِ والسُّرور بقربِ أحبّته، وهو خفيٌّ بعيدٌ، إذ لم يُعرَف في كلامِ العربِ عند الدُّعاءِ لشخصٍ بالسُّرورِ أن يقال له: جمَدتْ عينُك، أو لا زالتْ عينُك جامدةً، بل المعروفُ عندهم أنّ جمودَ العينِ إنّما يُكنىٰ به عن عدمِ البكاءِ حالةَ الحزنِ، كقول أبي عطاءٍ يرثي ابنَ هُبَيرة:

ألا إنّ عَينًا لم تَجُدْ يومَ واسِطٍ عليك بجاري دَمعِها لجَمُودُ

قوله: (**ولفظا**) يعني أنّ مِن شروطِ فصاحةِ الكلامِ سلامتَه مِن التّعقيدِ اللّفظيّ، وهو كونُ الكلامِ خفيَّ الدَّلالةِ على المعنى المرادِ به، بسببِ تأخيرِ بعضِ الكلماتِ، أو تقديمِها عن مواقعِها الأصليّة، أو بالفصلِ بين الكلماتِ الّتي كان مِن حقِّها أن تتجاورَ

ويتّصلَ بعضُها ببعضٍ، أو بالإضمارِ، وغيرِ ذٰلك.

فإذا قلتَ مَثَلًا: ما قرَأ إلّا واحدًا محمّدٌ مع كتابًا أخيهِ، كان هٰذا الكلامَ غيرَ فصيحٍ، لضعفِ تأليفه، إذ الأصلُ فيه: «ما قرأ محمَّدٌ مع أخيه إلّا كتابًا واحدًا».

ومثلُه قول الفرزدق يمدح خالَ هشام بن عبد الملك:

وما مِثلُه في النّاسِ إلّا مُمَلَّكًا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يُقارِبُه [1].

قوله: (**مع فصاحة الكلم**) يعني أنّه يُشرَط في فصاحةِ الكلام زيادةً علىٰ ما تقدَّم شرطٌ رابعٌ، وهو فصاحةُ كلماتِه، كلٌّ على انفرادِها، وذٰلك بجريانها على القياسِ الصّحيح، وسهولتِها في النُّطق، وأُلْفتِها في الاستعمالِ، كما تقدَّم.

وهٰذا باعتبارِ الكلامِ، وأمّا باعتبار المتكلِّم فسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

[البلاغة ومواقعها]

قال:

11 **ثــمّ بلاغةُ الكلامِ طِبْقُ ما مِن مقتضى الحالِ له قـد عُلِما**

قوله: (**ثمّ بلاغة الكلام**) «البلاغة» لغةً الوصولُ والانتهاءُ إلىٰ غاية الشّيء، يقال: بلَغ فلانٌ مرادَه إذا وصل إليه، وبلَغ الرَّكبُ المدينةَ إذا انتهىٰ إليها، ومَبلَغُ الشّيءِ منتهاه، وبلُغ الرَّجلُ بلاغةً إذا أَحسَن التَّعبيرَ عن مراده.

---

(١) فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان، فقال: وما مثله -يعني إبراهيم الممدوح- في الناس، حي يقاربه -أي أحد يشبهه في الفضائل- إلا مملكًا -يعني هشامًا- أبو أمه -أي أبو أم هشام- أبوه -أي أبو الممدوح- فالضمير في أمه للملك، وفي أبوه للممدوح، ففصل بين أبو أمه -وهو مبتدأ- وأبوه -وهو خبره- بحي -وهو أجنبي-، وكذا فصل بين حي ويقاربه وهو نعت حي -بأبوه- وهو أجنبي، وقدم المستثنى على المستثنى منه٤، فهو كما تراه في غاية التعقيد، وكان من حقه أن يقول: وما مثله في الناس أحد يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه.

وأمّا تعريفُها اصطلاحًا فهو ما أشار له بقوله: (**طِبقُ ما مِن مقتضى الحالِ له قد عُلِما**) يعني أنّ بلاغةَ الكلامِ عند أهل الفنّ هي مطابقته للّذي استوجب الحالُ له مِن كلِّ ما قد عُلِم اشتراطُه في محالّه.

قال:

12 **وهْو اعتِبارُنا المُناسِبُ المَقامْ** .....

يعني [أنّ][1] مقتضى الحالِ الدّاعيَ إلى الكلامِ هو المسمَّىٰ عندهم أيضًا بالاعتبارِ المناسبِ، ومطابقةُ الكلامِ له: إتيانُه علىٰ وَفقِ ما يدعو إليه حالُ المخاطَبِ مِن المتكلِّم علىٰ وجهٍ مخصوصٍ، وذٰلك لا يحصلُ إلّا إذا كان وَفْقَ عقولِ المخاطبين، واعتبارِ طبقاتِهم في البلاغةِ، وقوّتهم في البيانِ والمنطقِ.

فللسُّوقةِ كلامٌ لا يصلُحُ غيرُه في موضعِه، والغَرَضِ الّذي يُبنىٰ له، ولسَراةِ القومِ والأمراءِ فنٌّ آخرُ لا يسُدُّ مسَدَّه سواهُ.

ولأجلِ هٰذا كانت مراتبُ البلاغةِ متفاوتةً، بقدرِ تفاوُتِ الاعتباراتِ والمقتضَياتِ، وبقدرِ رعايتِها يرتفعُ شأنُ الكلامِ في الحسنِ والقبحِ، ويرتقي صُعُدًا إلىٰ حيثُ تنقطعُ الأطماعُ، وتخور القُوا.

والحالُ الّذي تجبُ مطابقتُه، ويسمَّىٰ بالمقامِ: هو الأمرُ الحاملُ للمتكلِّم أن يوردَ عبارتَه علىٰ صورةٍ مخصوصةٍ دون أخرىٰ. فالمدحُ مثلًا حالٌ يقتضي إيرادَ العبارةِ علىٰ صورةِ الإطنابِ، وذكاءُ المخاطَبِ حالٌ تدعو إلىٰ إيرادها علىٰ صورةِ الإيجازِ، فكلٌّ مِن المدحِ والذَّكاءِ حالٌ، ومقامٌ، وكلٌّ مِن الإطنابِ والإيجازِ مقتضًى، وإيرادُ

---

(١) سقطتْ سهوًا، ورأينا الشّيخَ ألحقها في مواضع كهذا، فزدناها، ومثلُها سائر ما سيأتي بين عارضتين.

الكلامِ علىٰ صورةِ الإيجازِ أو الإطنابِ مطابقةٌ للمقتضَىٰ.

وعلىٰ هٰذا فملخَّصُ القولِ: أنّ الأمرَ الحاملَ للمتكلِّمِ علىٰ إيرادِه عبارتَه في صورةٍ دون أخرىٰ يسمَّىٰ **مَقامًا وحالا**، وإلقاءُ الكلامِ علىٰ تلك الصُّورةِ المقتضاة يسمَّىٰ **مقتضًى واعتبارًا**، والبلاغةُ هي: مطابقةُ الكلامِ لما يقتضيه الحالُ، مع فصاحةِ ألفاظِه مركَّبِها ومفردها، ولذا قال:

..... واشترطوا فيها فصاحةَ الكلامْ

يعني أنّ أرباب الفنّ اشترطوا فصاحةَ الكلامِ إفرادًا وتركيبًا في بلاغته.

قال:

13 **صِفْ بهما القائِلَ حيثُ قدَرا عليهما بمَلْكةٍ له تُرىٰ**

يعني أنّ الفصاحةَ والبلاغةَ كلٌّ منهما يوصف بها المتكلِّمُ، إذا كان قادرًا على التّعبيرِ عنهما بمَلَكته، أي: هيئتِه الرّاسخةِ في ذهنه، حيث يمكنه تأليفُ الكلامِ الفصيحِ المطابقِ لمقتضَى الحالِ متىٰ شاء ذٰلك، ولو لم يتكلَّمْ بالفعل.

أمّا مَن تكلَّم بالفصيحِ وليست له ملكةٌ فليس بفصيحٍ. وكذا مَن تكلَّم به فصيحًا مطابقًا لمقتضى الحالِ وليست له ملكةٌ علىٰ ذٰلك، فلا يُعَدُّ بليغًا.

وهٰذه الملَكةُ غايةٌ لن يصل إليها إلّا مَن أحاط بأساليبِ العرَبِ خُبْرًا، وعرَف سَنَنَ تخاطبهم في منافراتهم ومفاخراتهم، ومديحهم وهجائهم، وشكرهم واعتذارهم، ليَلبَسَ لكلِّ حالةٍ لَبُوسَها، ولكلِّ مَقامٍ مقالَه[1].

---

(1) ولذلك فقد إلى كان عليه الصلاة والسلام يراعي حال من يخاطبه، فقد كتب إلى أهل فارس بما تسهل ترجمته، فقال: "من محمد رسول الله إلى كسرى أبرويز عظيم فارس، سلام على من اتبع الهدى =

وقوله في البيت: (مَلْكة) بسكونٍ، وهي لغةٌ لقوم، ويجوز استعمالُها تخفيفًا كما هنا.

قال :

14 وبالبلاغـــةِ الكلامَ لا الكَلِمْ ووصفُ ذينِ بالفصـــاحةِ عُلِمْ

قوله: (وبالبلاغةِ الكلام) يعني أنّ الكلامَ التّامَّ يُوصَف بالبلاغةِ، فيقالُ: كلامٌ بليغٌ.

قوله: (لا الكلم) يعني أنّ الكَلِم والكلمةَ ـ مِن بابِ أَوْلىٰ ـ لا يوصفان بالبلاغةِ، ومثلُهما في ذٰلك القولُ المجرَّد.

قوله: (ووصف ذين بالفصاحة عُلم) يعني أنّ الكلامَ والكَلِم عُلِم وصفُهما عند المتقدِّمين بالفصاحة، كما توصف بها الكلمةُ والمركَّب.

ومثلُ البلاغةِ في هٰذا البَراعةُ، فما يوصف بالبلاغةِ يوصف بالبَراعة، وما لا فلا[1].

=

وآمن بالله ورسوله، فأدعوك بداعية الإسلام فإني أنا رسول الله إلى الخلق كافة، لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين، فأسلم تسلم، فإن أبيت فإثم المجوس عليك".

وكتب بضد ذلك إلى وائل بن حجر الحضرمي وقومه ففخم لهم اللفظ؛ لما عرف من فضل قوتهم على فهمه، وعادتهم سماع مثله، فقال: "من محمد رسول الله إلى الأقيال العباهلة من أهل حضرموت بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، على النيعة الشاة، والتيمة لصاحبها، وفي السيوب الخمس، لا خلاط ولا وراط، لا شناق ولا شغار، ومن أجبى فقد أربى، وكل مسكر حرام".

فالأقيال واحدة قيل بفتح القاف وهو الملك، والعباهلة الذين أقروا على ملكهم، والنيعة الأربعون من الغنم، والتيمة الزائدة على الأربعين حتى تبلغ الفريضة الأخرى، والسيوب المعادن، ولا خلاط أي: لا يخلط رجل إبله بإبل غيره أو بقره ليمنع الصدقة، والوراط الخديعة والغش، والشباق ما بين الفريضتين حتى تتم، والشغار أن يزوج كل واحد صاحبه امرأة على أن يزوجه أخرى بلا مهر، والإجباء بيع الزرع قبل أن يعدو صلاحه.

(1) قال في عروس الأفراح: مما يوصف به الكلام والكلمة أيضا: البراعة، وأهملها الجمهور، وقد =

قال:

15 **فقلتُ واللهُ هو المُعِيـــــنُ إيّاه نعبـــــــــدُ ونستعينُ**

تصوُّرُ معنى البيتِ واضحٌ، وقد اشتمل على اقتباسٍ مِن الآية الكريمة، مع تغييرِ الضّمير مِن الخِطاب إلى الغيبةِ، والصّحيحُ عندهم جوازهُ، كما سيصرِّح به الشّيخُ ﷺ في «فنِّ البديع» بقوله: ❊ **وقد أجيز فيه تغيير يسير** ❊ هـ.

قلتُ: وكان مِن حقِّ الشَّيخ أن يُلصِق بقولِه الماضي: ❊ **نظمًا يراهُ المبتدي بلاغَه** ❊ قولَه: ❊ **مِن بعدِ أن تسبقه مقدِّمَه** ❊ البيت، مغيِّرًا لفظةَ: ❊ **مِن بعد أن تسبقه** ❊ بقوله: ❊ **لكنّني أبدأُ بالمقدِّمه** ❊ ثمّ يُلصِق به قولَه هنا: ❊ **فقلتُ** ❊ إلخ، ثمّ يضع عنوانَ المقدِّمة، ثمّ يُلصِق به قولَه هناك: ❊ **فصاحة المفرد** ❊ إلخ، ثمّ يؤخِّر قولَه هناك: ❊ **وها أنا أبدأ** ❊ البيتَ، ليُلصِقه بقوله هنا: ❊ **ووصفُ ذين بالفصاحةِ عُلِم** ❊ فيكونَ تركيبُ الأبياتِ هٰكذا:

نظمتُ فيه واضحَ البلاغهْ نظمًا يراهُ المبتديْ بلاغهْ
لكنّني أبدأُ بالمُقدِّمهْ في ما على الطّالبِ أن يُقدِّمَهْ
فقلتُ واللهُ هو المُعينُ إيّاه نعبدُ ونستعينُ

مقدِّمة

فصاحةُ المُفرَد أن يَجرِيْ علىٰ قِياسِه ومِن تنافرٍ خلا
ومِن غرابةٍ، وفي الكلامِ جَريٌ على القياسِ يا غُلامِ

=

ذكرها القاضى أبو بكر فى الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها بما يقرب من حد البلاغة.

ومِن تنافرٍ وتعقيدٍ سَلِمْ معنًى ولفظًا، معْ فصاحةِ الكَلِمْ
ثمّ بلاغةُ الكلامِ: طِبْقُ ما مِن مقتضى الحالِ له قد عُلِما
وهْو اعتبارُنا المُناسِبَ المَقامْ واشترطوا فيها فصاحةَ الكلامْ
صِفْ بهما القائلَ حيثُ قدَرا عليهما بمَلْكةٍ له تُرىٰ
وبالبلاغةِ الكلامَ لا الكَلِمْ ووصفُ ذين بالفصاحةِ عُلِمْ
وهٰأنا أبدأُ بالبيانِ وأبدأُ التّشبيهَ بالبيانِ

هـ للسّلامة مِن إيهامِ خروجِ المقدِّمة عن محتوى الكتابِ، وللسَّلامة مِن التّشويشِ، وليتّصل البيانُ بالمبيَّن، وتكونَ المقدِّمة مِن محكيِّ القولِ.

ولعلّ ذٰلك عائدٌ إلىٰ مبيِّضي المسوَّدةِ، أو إلى اتّباع الشَّيخ لأصلِه، والله تعالىٰ أعلم.

فائدة:

نقَل السُّيوطيُّ عن الزَّركشيِّ في «قواعده» أنّ بعضَ المشايخ كان يقولُ: «العلومُ ثلاثةٌ، علمٌ نَضِج وما احترق، وهو علمُ الأصولِ والنّحو[1]، وعلمٌ لا نَضِج ولا احتَرق، وهو علمُ البيان والتّفسير[2]، وعلمٌ نَضِج واحترق، وهو علم الفقه

---

(1) وذلك لأنهما وإن دونت قواعدهما وحررت. لكن لم أقف على ما استنبط منهما من الفروع على غاية بل اختلف أئمتهما فيهما. فيظهر ذلك لمن تأمل في كتب الأصول والأعاريب.

(2) أما علم البيان فإنه يرجع إلى الذوق فلا غاية له لاختلاف الناس فيه. وأما علم التفسير فلأنه لا غاية له يوقف عليها، ومن أمعن النظر فيه ظهر له ذلك إذ موضوعه فهم مراد الله تعالى من حيث المعاني ووجوه الإعجاز وموقع المناسبات وغير ذلك مما لا يحيط به إلا علام الغيوب، فكيف يوقف له على غاية؟ بل إنما يعطى الشخص من ذلك بحسب الإلهام الإلهي وهو لا يقف عند غاية بحيث لا يتعدى إلى غيرها، ومن وقف على كتب التفسير وتأملها ظهر له ذلك.

والحديث[1]» هـ.

❊ ❊ ❊

(1) وذلك لأنهما بلغا نهاية المقصود منهما وهو بيان الحلال والحرام مع ما يعتبر لهما شرعا من الكتاب والسنة.

[علم البيان]

باب التّشبيه

وهو لغةً التّمثيلُ، يقال: هٰذا شِبهُ هٰذا ومثلُه ومَثِيلُه.

واصطلاحًا: عَقدُ مماثلةٍ بين أمرين أو أكثرَ، قصْدَ اشتراكهما في صفةٍ أو أكثر، بأداةٍ، لغرضٍ يقصدُه المتكلِّم.

وإلىٰ هٰذا أشار الشّيخُ فقال:

16 **بيانُ أنّ الشّيءَ قد ساواهُ في صفةٍ أو فوقَها سِواهُ**[1]

يعني أنّ التّشبيهَ في الاصطلاحِ هو إظهارُ وإيضاحُ أنّ الشّيءَ مِن حيثُ هو حسِّيًا كان أو معنويًّا قد ماثله وشابهه في صفةٍ واحدةٍ أوأكثرَ منها غيرُه.

قال:

17 **بالكافِ أو مُشبِهها، ملفوظَهْ طورًا وتارةً تُرىٰ ملحوظه**

يعني أنّ المشابهةَ المذكورةَ لا تكونُ إلّا بالكافِ خاصّةً، أو ما يشبهُها مِن الألفاظِ الدّالّةِ على التَّشبيهِ وربطِ المشبَّه بالمشبَّه به، كـ«كأنَّ، ومِثلٍ، وشابَه، وضارَع».

وسواءٌ كانت أداةُ التّشبيه مذكورةً أي منطوقا بها، كقولنا: «كان عمرُ في رعيّته

---

(1) قوله: "سواه" فاعل "ساواه".

كالميزانِ في العدل»، أو كانت ملحوظة أي منويّة، كقولنا: «كان أبو بكرٍ في رعيَّته والدًا في الشَّفَقة والحنان».

[أركان التشبيه]

قال:

18 **أركانُه: الأصـــــلُ، المشبَّهُ بِهِ ثمّ المشبَّـــهُ، ووجــهُ الشَّبَهِ ثـــمّ أداتُه** ....

يعني [أنّ] أركان التّشبيه أربعةٌ، هي:

- الأصلُ، وهو الأمرُ المشبَّهُ به غيرُه، كـ«أسدٍ» مِن قولنا: «زيدٌ كالأسدِ [في الشّجاعة][1]».

- ثمّ الفرعُ، وهو الأمر المشبَّهُ، وهو الّذي يُرادُ إلحاقُه بغيرِه، كـ«زيد» في المثالِ السّابق. وهما طرَفا التَّشبيه.

- ووجهُ الشَّبه بين الطَّرفين، وهو الوصفُ المشترك بينهما، كـ«الشَّجاعة» في المثالِ السابق.

- ثمّ أداة التّشبيه مِن كافٍ أو غيرها.

قال:

19 ..... **ووجــهُ الشَّبَهِ أظهرُ أقوىٰ في المشـــبَّهِ به**

يعني أنّ وجهَ الشَّبهِ المتقدِّمَ ذكرُه لا بدَّ أن يكون أظهرَ في المشبَّهِ به وأقوىٰ،

---

(1) زيادةٌ يقتضيها المقامُ، وسيحيلُ الشّيخُ ﷺ عليها، فلعلها سقطت عند التبييض سهوا.

غالبًا[1].

ومِن غيرِ الغالبِ قولُه ﷺ: «اللّهمّ صلِّ علىٰ محمّد وعلىٰ آل محمّدٍ، كما صلَّيت علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آلِ إبراهيم، إنّك حميدٌ مجيدٌ»[2].

وقد يكون كلٌّ مِن وجهِ الشَّبه والأداةِ محذوفًا في الكلامِ، وقد يكون مذكورًا، كما سيأتي توضيحُه إن شاء الله تعالىٰ.

[أقسام التّشبيه باعتبارِ ذكرِ أداةِ التّشبيهِ وحذفِها]

قال:

20 ما ذُكِرتْ فيه الأداةُ مُرسَلُ وغيرُه مؤكَّدٌ .....

يعني أنّ التّشبيهَ باعتبارِ ذكرِ أداةِ التّشبيهِ وحذفِها ينقسمُ:

- إلىٰ مرسلٍ، وهو ما ذُكِرت فيه الأداةُ الدّالّةُ على التَّشبيه[3]، كقولِه:

إنما الدُّنيا كبيتٍ نسجُه مِن عنكبوتِ

- وإلىٰ مؤكَّدٍ، وهو ما حُذِفت منه الأداةُ، كقوله:

---

(1) فالشجاعة في المثال الآنف أظهر وأقوى في الأسد المشبه به منها في زيد المشبه، وتوجيه ذلك: أن المشبه به كالمبين المعرف للمشبه فليكن أوضح؛ لأن التعريف إنما يكون بالأوضح، وقد أحسن أبو العلاء المعري في قوله:

ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي

اهـ

(2) الشاهد منه: أن صلاة الله تعالى على نبيه محمد صلّى الله عليه وسلّم شبهت بالصلاة على إبراهيم صلّى الله عليه وسلّم فى الحديث المذكور، وليست بأتم منها، وقد أجيب عنه بأجوبة مشهورة، تقتضى تسليم هذه القاعدة، تنظر في المطولات.

(3) وسمى مرسلا: لإرساله عن التأكيد.

أنت نجمٌ في رفعةٍ وضِياءٍ تجتليك العيونُ شرقًا وغرْبا

وكقولنا: «يَسجَعُ سجعَ القُمْرِيّ».

ومِن التَّشبيهِ المؤكَّد ما أضيف فيه المشبَّهُ به إلى المشبَّهِ، كقوله:

والرِّيحُ تَعبَثُ بالغُصونِ وقد جَرىٰ ذهَبُ الأصيلِ علىٰ لُجَينِ الماءِ

أي أصيلٌ كالذَّهب في الصُّفرة، وماءٌ كاللُّجَين في البياضِ والصّفاء[1].

وهو أوجزُ وأبلغُ في الكلام، وأشدُّ وقعًا في النُّفوس، لحذف أداتِه وإيهامِه أنّ المشبَّه عينُ المشبَّه به[2].

[أقسامُ التّشبيه باعتبارِ حذفِ وجهِ الشَّبه]

قال:

.... والمُجـمَلُ

21 = ما وجهُ تشبيهٍ به ينخزلُ وعكسُه عنـــدهم المفصَّلُ

يعني أنّ التّشبيه باعتبارِ حذفِ وجهِ الشَّبه وذكرِه ينقسمُ أيضًا إلىٰ مجملٍ ومفصّلٍ.

فالمُجمَلُ هو ما لم يُذكَر فيه وجهُ الشَّبه، ولا ما يستلزمُه، كقولِنا: «النّحوُ في الكلامِ كالمِلْحِ في الطّعامِ»، فوجهُ الشَّبَه بينهما هو الإصلاحُ[3]، وقد حُذِف[1].

---

(١) فالشاهد في البيت حذف أداة التشبيه وإضافة المشبه به وهو الذهب واللجين إلى المشبه وهو الأصيل والماء، فالمراد هنا: تشبيه صفرة الأصيل بالذهب، وتشبيه بياض الماء وصفائه باللجين وهو الفضة. أي: وقد جرى شعاع الأصيل الذي يشبه الذهب، على الماء الذي يشبه اللجين، وهي الفضة.

(٢) في العبارة لف ونشر مرتب، أي: أما أنه أوجز فلحذف أداته، وأما أنه أبلغ فلإيهامه أنّ المشبه عين المشبه به، وهذا هو وجه تسميته بالمؤكد.

(٣) فالمراد به: أن الكلام لا ينتفع به إلا بمراعاة أحكام النحو فيه، كما لا ينتفع بالطعام ما لم يصلح =

وأمّا **المفصَّل** فهو ما ذُكِر فيه وجهُ الشَّبه، أو ملزومُه، نحو: «طَبْعُ محمّدٍ كالنَّسيمِ رِقّةً، ويدُه كالبحرِ جودًا، وكلامُه كالدُّرِّ حسنًا، وألفاظُه كالعسَلِ حلاوةً»(٢).

ومنه قولُ ابن الرُّوميّ:

يا شبيهَ البدر حسنًا وضياءً ومَـــــنالا

وشبيهَ الغُصــنِ لينًا وقَواما واعتِــدالا(٣)

[التشبيه البليغ]

قال:

22 **ما وجهُه ثــمّ الأداةُ حُذِفا**(٤) **هو البليغُ عنـدهم قد عُرِفا**

يعني أنّ التّشبيهَ ينقسمُ باعتبارِ حذفِ وجهِ الشَّبهِ وأداتِه إلىٰ بليغٍ وأبلغ.

فالبليغُ: ما حُذِف فيه وجهُ الشَّبه المنتزعُ مِن مفردٍ، وحُذِفت معه أداتُه، كقوله:

=

بالملح، لا أن القليل من النحو مفيد والكثير مفسد، كما يفسد الملح الطعام إذا كثر فيه؛ إذ لا تتصور زيادة ولا نقصان في جريان أحكامه في الكلام؛ لأنه إن استوفى أحكامه من رفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك، فقد وجد النحو وانتفى الفساد وانتفع به في فهم المراد وإلا لم يوجد وكان الكلام فاسدا.

(١) وسمي مجملا لإجمال وجهه؛ فإن قيل: التشبيه حينئذ ليس مجملا، إنما المجمل وجهه؛ أجيب: بأنه لا مانع من تسمية التشبيه أيضا مجملا؛ لأنه لخفاء وجهه، لا تتضح دلالته على المقصود منه.

(٢) مثال لما استغني فيه بذكر الملزوم، والحاصل: أن من قبيل: التشبيه المفصل ما ذكر فيه ما يستتبع الوجه ويستلزمه كقولهم في تشبيه الكلام السهل، الخفيف على السمع: ألفاظه كالعسل في الحلاوة، أو كالماء في السلاسة، أو كالنسيم في الرقة، فوجه الشبه في الحقيقة لازم الحلاوة، وهو "ميل الطبع"، ولازم السلاسة والرقة، وهو "إفادة النفس نشاطا وروحا"، وذلك لأنه المعنى المشترك بين الطرفين.

(٣) فقد صرح فيه بالوجه منصوبا على التمييز على معنى "في".

(٤) بأن كان التشبيه فيه "مؤكدا مجملا".

فاقضُوا مَآرِبَكم سِراعًا إنّما أعمارُكم سَفَرٌ مِن الأسفارِ[1]

وكقولِك: «زيدٌ أسدٌ».

وإنّما سمِّي بالبليغِ لأنّ ذكرَ الطّرفين فقط يوهم اتِّحادَهما وعدمَ تفاضلهما، فيعلو بذٰلك المشبَّهُ إلىٰ مستوى المشبَّهِ به، وهٰذه هي المبالغةُ في قوّةِ التّشبيه، لأنّ وجهَ الشَّبهِ كلَّما كان أقلَّ ظهورًا كان أبعد مَنالًا، وكلَّما كان أبعدَ منالًا كانت النّفسُ أحوجَ في إدراكِه إلىٰ إعمالِ الفكرِ، فتتأثَّرُ بذٰلك، وتهتزُّ عند إدراكِه، لما هو مركوزٌ في الطَّبعِ مِن أنّ الشّيءَ إذا وُجِد بعدَ معاناةِ الطَّلَب له كان نيلُه أحلىٰ، وموقعُه أجَلَّ وألطفَ، وكانت النّفسُ به أضَنَّ وأشغف.

[تشبيه التمثيل، وهو الشبيه الأبلغ]

قال:

23 ما وجهُه جا صورةً تُنتزَعُ مِن متعدِّد فتمثيلًا فَعُوا

يعني أنّ وجهَ الشَّبه المحذوفَ إذا كان صورةً منتزَعةً مِن متعدِّدٍ سمِّي تمثيلا، وهو **التّشبيهُ الأبلغُ**، لِما في وجهِه مِن التَّفصيلِ الّذي يحتاجُ إلىٰ إمعانِ فكرٍ[2]، وتدقيقِ نظرٍ. سواءٌ كان وجهُ الشَّبهِ منتزَعًا مِن متعدِّدٍ حسِّيٍّ، أو معنويٍّ، كقوله:

وما المرءُ إلّا كالهلالِ وضوئِه يوافي تمامَ الشَّهرِ ثمَّ يغيبُ

فوجهُ الشّبهِ: سرعةُ الفَناءِ، وقد انتزعه الشّاعرُ مِن متعدِّدٍ، وهو اختلافُ أحوالِ القمرِ، إذ يبدو هلالًا، فيصير قمرًا، ثمّ ينقص حتّىٰ يدركه المِحاق.

---

(١) الشاهد: أنه شبه الأعمار بالسفر ولم يذكر وجها ولا أداة.

(٢) لاستخراج تلك الصورة المنتزعة من أمور متعدِّدة.

وهو نوعان:

- ما كان ظاهرَ الأداةِ، نحو: ﴿مثلُ الّذين حُمِّلُوا التّوراة ثمّ لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾، فالمشبَّه هم الّذين حُمِّلوا التّوراة ولم يَعقِلوا ما بها، والمشبَّهُ به الحمارُ الّذي يحملُ الكُتُبَ النّافعةَ دون استفادةٍ منها، والأداة الكافُ، ووجهُ الشّبه الهيئةُ الحاصلةُ مِن التَّعَب في حملِ النّافع دون فائدة.

- الثّاني: ما كان خفيَّ الأداةِ، كقولِك للمتردِّد في فعلِ الشّيءِ وتركِه: «أراك تقدِّمُ رِجلًا وتؤخِّرُ أخرىٰ»، إذ الأصل: أراك في تردُّدِك مثلَ مَن يقدِّمُ رِجلًا مرَّةً ثمّ يؤخِّرُها مرَّةً أخرىٰ. فالأداةُ ـ وهي مثلُ ـ محذوفةٌ، ووجهُ الشَّبَه هيئةُ الإقدامِ والإحجامِ المصحوبَين بالشّكّ.

ولأجلِ احتياجِ هٰذا النّوعِ مِن التّشبيهِ إلىٰ كدِّ الذّهنِ في فهمِه لاستخراجِ الصُّورةِ المنتزَعةِ مِن الأمورِ المتعدِّدةِ: كان هٰذا النّوعُ مِن التَّشبيهِ أعظمَ أثرًا في المعاني، يرفعُ قدرَها، ويضاعف قواها، في تحريكِ النُّفوس لها، فإن كان مدحًا كان أوقعَ، وإن كان هِجاءً كان أوجع، وإن كان برهانًا كان أسطع[1]. هـ

[التشبيه الضمني]

قال:

24 ضِمْنِيُّه ما الأصلُ والفرعُ سَقَطْ منه، ويُلمَحان في التّركيبِ قَطْ

يعني أنّ مِن التّشبيه قسمًا يسمَّى «التّشبيهَ الضِّمنيّ»، وهو ما سقَط فيه ذكرُ الطَّرَفين أي المشبَّهِ والمشبَّهِ به، ولٰكنّهما يُلحَظان ويُفهَمان مِن التّركيب.

---

(1) فلذلك سمي أبلغ بصيغة التفضيل.

وقولُه: (سقط) فيه ضميرٌ يعود على «الأصلِ»، و«الفرع» معطوف عليه.

ثمّ أشار إلىٰ مثال التّشبيه الضِّمنيِّ[1] بقوله:

25 أعني بأن لا يوضعَ المُشبَّهُ به ولا مشبَّهٌ فانتبِهوا

26 في صورةٍ مِن صُوَر التّشبيهِ تلك الّتي تُعرَف للنَّبيهِ

27 قلتُ: وقد يُرسَمُ للتَّنبيهِ مِن غيرِ تصريحٍ على التّشبيهِ

يعني أنّ التّشبيهَ الضِّمْنيَّ مخالفٌ لجميعِ صور التّشبيه المعهودة[2]، كقول المتنبِّي:

مَن يَهُنْ يَسهُلِ الهَوانُ عليهِ ما لجُرْحٍ بميِّتٍ إيلامُ

يريد: أنّ الّذي اعتاد الهوانَ يسهلُ عليه تحمُّلُه، ولا يتألَّم له. وليس هٰذا الادِّعاءُ باطلًا، لأنَّ الميِّتَ إذا جُرِح لا يتألَّم.

وفيه تلميحٌ بالتَّشبيهِ مِن غيرِ تصريحٍ[3]، وليس هٰذا علىٰ صورةٍ مِن صُوَرِ التّشبيهِ المعروفةِ، وهي ما ذُكِرت فيه الأداةُ، نحو: «الماءُ كاللُّجَين»، أو حُذِفت والمشبَّهُ به خبَرٌ عن المشبَّهِ، نحو: «الماءُ لُجَينٌ»، أو: «كأنّ الماءَ لُجَين»، أو حالٌ، كـ«سال الماءُ لُجَينًا»، أو مصدرٌ مبيِّن للنَّوع، نحو: «صفا الماءُ صفاءَ اللُّجَين»، أو مضافًا إلى

---

(١) ليس في الأبيات التالية تمثيل بمعناه المتبادر، وإنما هي إيضاح وزيادة تقرير لمعنى البيت الآنف، والناظم في ذلك تابع لأصله.

(٢) إيضاحه: أن عاقد التشبيه قد يترك الطريقة المعهودة في ذكر المشبه والمشبه به، ويتخذ طريقة غير صريحة في التشبيه، وذلك بأن يأتي بكلام مستقل مقرون بكلام آخر، وقد اشتمل هذا الكلام الآخر على معنى يفهم منه ضمنا تشبيه يناسب الكلام المستقل الذي اقترن به.

(٣) إذ مراد الشاعر في البيت المذكور: تشبيه هيئة من يتغشاه الهوان فيقبله، ولا يتألم له بهيئة ميت يوخز بالأسنة فلا يحس ألما، ولا يشكو وجعا، ووجه الشبه الهيئة المنتزعة من عدم التأثر مما ينبغي التأثير منه، فألمح إلى هذا ولم يصرح به.

المشبَّه، كـ«سال لُجَينُ الماءِ»، أو غير ذٰلك، بل هو[1] تشابهٌ يقتضي التَّساويَ، وأمّا التّشبيه فإنّه يقتضي التّفاوت.

قال:

28 يُؤتَىٰ به لفَيـدِ أنّ الحكمَ في مشبَّهٍ يمكنُ أن لا ينـــتفيْ

يعني أنّ هٰذا النَّوعَ مِن التَّشبيه يُؤتَىٰ به لإفادةِ السَّامعِ إمكانَ ثبوتِ الحكمِ للمشبَّه، لكونِ المشبَّه به برهانًا عليه[2]، ومنه قولُ المتنبِّي:

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنتَ منهم فإنَّ المِسكَ بعضُ دمِ الغزالِ

فقد بيَّن الشّاعرُ بذكرِ المِسكِ الّذي هو بعضُ أفراد الدَّمِ المتفوِّقُ عليها أنّه لا غرابةَ في تفوُّق ممدوحِهِ على النّاس مع كونِه فردًا مِن أفرادهم[3].

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿إنّ مَثَلَ عيسىٰ عند الله كمثل آدم خلقه مِن تراب﴾ الآية[4].

[أغراض التشبيه]

ثمّ أشار إلىٰ بعض أغراض التَّشبيه فقال:

29 أغراضُه كثيـــــــرةٌ، إليكا بيـــــــــــانَها أُمِلُّه عليكا

---

(١) يعني التشبيه الضمني.

(٢) ويكون ذلك عادة فى أمر غريب، يمكن أن تُدَّعَى استحالته.

(٣) إيضاحه: أنه ادعى أن الممدوح تناهى فى الصفات الفاضلة إلى حد يضير به كأنه ليس من الأنام، وتناهى بعض النوع الواحد فى الفضيلة إلى حد يصير به كأنه نوع آخر، يفتقر من يدعيه إلى إثبات إمكانه؛ فلذلك قال: إن المسك بعض دم الغزال، ومع ذلك قد تناهى فى الصفات الشريفة إلى حد يتوهم لأجله، أنه نوع غير الدم. وفي التمثيل بهذا البيت اعتراض ومناقشة يراجعها من يطلب الشحذ في عروس الأفراح (٢/ ٧٩).

(٤) فقد بين تعالى بتشبيه عيسى بآدم عليهما السلام في كونهما وجدا بغير أب أنه لا غرابة في إيجاد بعض المخلوقات الآدمية دون أب، فآدم أبو البشر خلق من غير أب، بل ولا أم.

(**إليك**) اسمُ فعلٍ بمعنىٰ «خذ»، وما بعده[1] مفعولٌ به، و(**بيانَها**) أي إظهارَها وتوضيحَها.

وقوله: (**أُمِلُّه**) مضارعُ أَمَلَّه: قال له فكتب عنه، و(**عليك**) ضميرُه للمخاطب.

ومِن تلك الأغراض قوله:

30 **كمِثْلِ أن تُبِيـــــنَ للمنبَّهِ بذكرِه إمـــكانَ ذا المشبَّهِ**

31 **حيـــث يَرىٰ ثبوتَه غريبا فتَذْكُرنْ نظـــــيرَه تقريبا**

يعني أنّ مِن أغراض التّشبيهِ أن يُظهِر المتكلِّمُ للسّامعِ بذكرِ المشبَّه به إمكانَ حصولِ المشبَّه، الّذي يبدو غريبًا، يُستبعَدُ حصولُه عند المخاطب، وذكرُ المشبَّهِ به يزيلُ غرابتَه، ويبيِّن إمكانَ حصولِه، كما تقدَّم تمثيلُه آنفًا في الآيةِ، وبيتِ المتنبّي.

ثمّ قال:

32 **كذا بيانُ حالِه إذْ تُجـــهَلُ صِفتُه قُبَـــيلَ ما يُمثَّلُ**

يعني أنّ مِن أغراضِ التّشبيه إظهارَ الحالةِ الّتي هو عليها، إذا كانتْ مجهولةً عند المخاطَب أصلًا، قبلَ ذكرِ المشبَّه به، كقوله:

إذا قامت لحاجتِها تثنَّتْ كأنَّ عِظامَها مِن خَيزُرانِ

فقد شبَّه الشّاعرُ عظامَ محبوبتِه بالخَيزُران، بيانًا لما فيها مِن اللِّين.

والتّشبيهُ لهٰذا الغرَض يكثُرُ في الفنونِ والعلومِ، لمجرَّد البيانِ والإيضاحِ، فلا يكونُ فيه حينئذٍ أثرٌ للبلاغةِ، لخلوِّه مِن الخيالِ، ولعدمِ احتياجِه إلى التَّفكيرِ، لكنّه لا

---

(1) وهو قوله: "بيانها".

يخلو مِن ميزةِ الاختصارِ، وتقريبِ الحقيقةِ إلى الأذهانِ، وذٰلك حينما يكونُ المشبَّهُ مُبهَمًا مجهولَ الصِّفةِ الّتي يُرادُ إثباتُها له عند المخاطَبِ، قبلَ التَّشبيهِ، فيُفِيده التَّشبيهُ الوصفَ، ويوضِّحه له ذكرُ المشبَّهِ به، كقولِهم: «الأرضُ كالكرة».

ثمّ قال:

33 منها يُرىٰ بيانُ قَـــدْرِ الحالِ إذ يَعرِفُ الوصفَ على الإجمالِ

يعني أنّ مِن أغراضِ التّشبيهِ إفادةَ المخاطَبِ حقيقةَ الصِّفة الّتي عليها المشبَّه مِن وصفٍ يَعلَم السّامعُ اتّصافه بمطلَقِه، فيبيَّن له مقدارُه في القوّة والضّعف، والقلّة والكثرة، بذكرِ نصيبِه مِن هٰذه الصّفة، وذلك بأن يَعمِدَ المتكلِّم إلىٰ كلامٍ يبيِّن فيه للسّامعِ ما يعنيه مِن هٰذا المقدار، كقوله:

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبةً سُودًا كخافيةِ الغُرابِ الأسحمِ

فإنّه شبَّه النّوقَ السُّودَ بخافيةِ الغُراب بيانًا لمقدارِ سَوادها، إذ السَّوادُ صفةٌ مشكِّكةٌ[1].

ثمّ قال:

34 تقريرُ حالِه، إذ التّوضـــيحُ يحتاجُه التّحســـينُ والتّقبيحُ

يعني أنّ مِن أغراضِ التّشبيهِ عند أهلِ الفنِّ تقريرَ حالِ المشبَّه، وتمكينَها في ذهنِ السّامعِ، وذٰلك بإبرازِها في ما هي فيه أظهرُ، ويكثُرُ ذٰلك في تشبيهِ الأمورِ المعنويّة

---

(١) المشكك هو: ما تتفاوت أفراده في معناه، بأن كان بعضها أولى من بعض، فهو بالنظر إلى أصل المعنى متواطئ، وبالنظر إلى تفاوت الإفراد فيه متباين، بحيث يشك الناظر في أفراده هل هذا الفرد وهذا يجمعها كلي واحد، كالبياض، فإنه يتفاوت بين الثوب والثلج واللبن والسكر.

بأخرىٰ تُدرَك بالحِسِّ، كقولهم: «التّعلُّم في الصِّغَر كالنَّقشِ في الحَجَر».

وممّا يدعو إلىٰ هٰذا النّوعِ مِن التّشبيه الحرصُ علىٰ توضيحِ الأمرِ المقصودِ، مثلُ ما إذا كان ما أُسنِد إلى المشبَّه يحتاجُ إلى التّثبُّتِ والإيضاحِ، فيأتي المتكلِّمُ بمشبَّهٍ به حسّيٍّ قريبِ التّصوُّر عندِ المخاطَب، يَزيدُ معنى المشبَّه إيضاحًا، لِما في المشبَّه به مِن قوّةِ الظّهورِ والتّمامِ، كقوله:

إنّ القلوبَ إذا تنافر وُدُّها مثلُ الزُّجاجةِ كسرُها لا يُجبَرُ

فتشبيهُ تنافرِ القلوبِ المعنويِّ بكسرِ الزُّجاجةِ الحسّيِّ يُثبِتُ تعذُّرَ عودةِ القلوبِ إلىٰ ما كانت عليه مِن الأنسِ والمودَّة، وفي تصويرِ الشّاعرِ الأمرَ المعنويَّ بصورةِ الأمرِ الحسّيِّ إيضاحٌ لمرادِه[1]. هـ.

وممّا يدعو إليه أيضًا تحسينُ الأمر وتزيينُه بالمدحِ، ترغيبًا فيه أو تعظيمًا له، وذٰلك بتصويرِه بصورةٍ تُهَيِّج في النَّفسِ قُوا الاستحسانِ، كما إذا عمَد المتكلِّمُ إلىٰ ذكرِ مشبَّهٍ به قد استقرَّ في النُّفوسِ حُسْنُه، وحُبُّهُ، أو عظمتُه، فيصوِّرُ المشبَّهَ بصورتِه، كقوله:

كأنّك شمسٌ والملوكُ كواكبٌ إذا طلَعتْ لم يَبدُ منهنّ كوكبُ[2]

---

(١) فتنافر القلوب وتوادُّها من الأمور المعنوية، ولكن الشاعر نظر إلى ما في المشبه به من قوة الظهور والتمام، فانتقل بالسامع من تنافر القلوب الذي لا ينتهي إذا وقع، إلى كسر الزجاجة الذي لا يجبر إذا حصل، فصور لك الأمر المعنوي بصورة حسية.

(٢) فشأن الشمس حسنا وعلوا وارتفاعا عند الناس معروف، فشبه الشاعر به ممدوحه؛ استثارة لقوا الاستحسان في نفس السامع، وهذا المعنى على حسنه فالنابغة فيه مسبوق، فقد تقدمه فيه شاعر قديم من شعراء كندة يمدح عمرو بن هند وهو أحق به من النابغة إذ كان أبا عذرته، قال:

تكاد تميد الأرض بالناس أن رأوا لعمرو بن هند غضبة وهو عاتب

هو الشمس وافت يوم سعد فأفضلت على كل ضوء والملوك كواكب

=

وممّا يدعو إليه كذٰلك قصدُ تشويهِ المشبَّه، وتحقيرِه، لتَنفِرَ النُّفوس منه، وذٰلك بتصويرِه بصورةٍ تمُجُّها الطِّباعُ، وتَنفِرُ منها النُّفوس، كقوله:

وإذا أشار محدِّثًا فكأنَّه قِرْدٌ يُقَهقِهُ أو عجوزٌ تَلطِمُ[1]

قلتُ: وبقي عليه مِن أغراضِ التّشبيهِ: استطرافُه أي عدُّه طريفًا حديثًا، بحيثُ يجيءُ المشبَّهُ به طريفًا غيرَ مألوفٍ للذِّهنِ، إمّا لإبرازِه في صورةِ الممتنِعِ عادةً، كما في تشبيهِ فحمٍ فيه جمرٌ متّقدٌ ببحرٍ مِن المسكِ مَوجُه الذَّهب، ومنه قوله:

وكأنّ محمرَّ الشَّقيـــ ـقِ إذا تصوَّب أو تصعَّدْ

أعلامُ ياقوتٍ نُشِـــرْ نَ علىٰ رماحٍ مِن

هـ

[التشبيه المقلوب]

قال:

35 **جعلُ المشـــــبَّه مشبَّهًا به مقلوبُه لقُـــــوّةِ الوجهِ به**

يعني أنّ مِن أقسام التّشبيه قسمًا يسمَّى التّشبيهَ المقلوبَ، والمعكوسَ، وهو أن

=

اهـ.

(١) شبه الشاعر هيئة إنسان مبغض، يشير في حديثه بهيئة قرد يضحك، أو عجوز تصفع خديها في بشاعة المنظر وقبحه؛ تشويها له في نفس السامع.

(٢) محمر الشقيق: أي: الشقيق المحمر، والمراد به شقائق النعمان، وهو ورد أحمر في وسطه سواد، شبه شقائق النعمان تحركها الرياح راكعة ناهضة بأعلام من ياقوت أحمر نشرن على رماح من زبرجد أخضر. وهذا من التشبيه الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، فإن الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس؛ إذ إنما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيآت محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب منها كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر

يُجعَل المشبَّهُ بغيرِه مشبَّهًا به غيرُه[1]، فتعودُ فائدةُ التّشبيهِ في الظّاهرِ إلى المشبَّه به، ادّعاءً أنّ وجهَ الشَّبَه أتمُّ وأظهرُ في المشبَّه، كقول الحِميَريّ:

وبدا الصّباحُ كأنّ غُرَّتَه وجهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ

فقد شبَّه الشّاعرُ غُرّةَ الصّباحِ بوجهِ الخليفةِ، إيهامًا أنّه أتمُّ منها في وجهِ الشَّبه[2].

وهٰذا التّشبيهُ مَظهَرٌ مِن مظاهرِ الافتنانِ والإبداعِ، ومنه قولُه تعالىٰ حكايةً عن الكفّار: ﴿إنّما البيعُ مثلُ الرِّبا﴾ في مقامِ: إنّ الرِّبا مثلُ البيعِ[3]، فعكَسوا ذٰلك، لإيهامِ أنّ الرّبا عندهم أحلُّ مِن البيعِ، لأنّ الغرَضَ الرِّبحُ، وهو أثبتُ وجودًا منه في البيعِ، فيكونُ أحقَّ بالحِلّ عندهم.

❊ ❊ ❊

---

(١) أي: مشبها به ذلك الغير.

(٢) فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء.

(٣) إذ الكلام في الربا لا في البيع.

الباب الثّانِي المَجاز

وهو مشتقٌّ مِن: جاز الشَّيءَ يجوزه إذا تعدّاه، سمَّى العربُ به اللَّفظَ الّذي نُقل عن معناه الأصليّ واستُعمِل ثانيا ليدلَّ علىٰ معنًى غيرِه مناسبٍ له.

وهو مِن أحسنِ الوسائلِ البيانيّةِ الّتي تهدي إليها الطَّبيعةُ لإيضاحِ المعنىٰ، إذ به يخرُج المعنىٰ متّصفًا بصفةٍ حسّيَّةٍ تكادُ تَعرِضُه علىٰ عِيان السّامعِ، لهٰذا شُغِفت العربُ باستعمالِه، لمَيلِها إلى الاتِّساعِ في الكلامِ، وإلى الدَّلالةِ علىٰ كثرةِ معاني الألفاظِ، ولما فيه مِن الدِّقّة في التّعبيرِ، فيَحصُلُ للنَّفسِ به سرورٌ وأريحيّةٌ، فكثُر في كلامِهم حتّىٰ أَتَوا فيه بكلِّ معنًى رائقٍ، وزيَّنوا به خطبَهم وأشعارهم.

وقد بدأ الشَّيخُ الكلامَ عليه بمبحثِ المجازِ اللُّغويّ، وهو الّذي ينصرفُ إليه الذِّهنُ عند الإطلاقِ، فقال:

36 **إنّ المَجازَ اللُّغويْ لفظٌ علىٰ سَواءِ معناهُ الحقيقيْ استُعمِلا**

يعني أنّ المجازَ اللّغويَّ هو اللَّفظُ الّذي استعمل في معنًى غيرِ معناهُ الأصليِّ الّذي وُضِع له ابتداءً.

فـ(**علىٰ**) في البيتِ بمعنىٰ: «في»، مثلَها في قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة علىٰ حينِ غفلةٍ مِن أهلها﴾.

وقوله: (**سَواء**) لغةٌ في «سِوًى»، قال ابن مالك: ❊ **ولسِوًى سُوًى سَواءٍ اجعلا** ❊

إلخ

قال:

37 لا بدَّ فيه مِـــن قرينةٍ جَلَتْ ثمّ علاقةٍ بـــه قد كمَلتْ

يعني أنّ المجازَ لا بدَّ فيه مِن قرينةٍ جليّةٍ، أي واضحةٍ، تمنعُ مِن إرادةِ الأصلِ الحقيقيِّ، وهي الأمرُ الّذي يجعلُه المتكلِّمُ دليلًا علىٰ أنّه أراد باللّفظِ غيرَ ما وُضِع له، ليَصرِفَ ذهنَ السّامعِ عن المعنى الأصليِّ إلى المعنى المجازيِّ.

ولا بدَّ مع ذٰلك مِن علاقةٍ، أي مناسبةٍ، بين المعنى الحقيقيِّ والمعنى المجازيِّ.

والمجاز قسمان: مفرد ومرَّكب، وعلاقتُه إمّا مشابهةٌ أو غيرُها، ولذا قال الشّيخ:

38 فإن تكن ذي شبَـهًا فالاستعا رةُ وإن لا مُرسَـلٌ قد سُمِعا

يعني أنّ العلاقةَ بين الأصلِ والفرعِ في المجازِ إن كانت مشابَهةً مِن الفرعِ للأصلِ في أمرٍ مِن أمورِه: سمِّي هٰذا النّوعُ مِن المجازِ: استعارةً، وإن كانت العلاقةُ غيرَ شَبَهٍ سمِّي المجازُ: مرسلًا. وسيأتي تعريفُه والكلامُ عليه في مبحثِه الخاصِّ به.

والألف في (سُمعا) للإطلاق، ويحتمل عَودُها على الاستعارةِ والمرسل. هـ

[أقسام الاستعارة باعتبار ذكر المشبه به وعدمِه]

قال:

39 والاستـــــــعارةُ لتصريحيَّهْ ذاتُ انقسامٍ وإلىٰ مَكْنِيَّهْ

يعني أنّ الاستعارةَ، **وهي لغةً** مشتقّةٌ مِن قولهم: «استعار المالَ» طلَبه عاريّةً.

واصطلاحًا: استعمالُ اللّفظِ في غيرِ ما وُضِع له، لعلاقةِ المشابهةِ بين المعنى المنقولِ عنه والمعنى المستعمَلِ فيه، مع قرينةٍ صارفةٍ عن إرادةِ الأصلِ.

وليستْ إلّا تشبيهًا مختصَرًا، لكنّها أبلغُ منه؛ لأنّ[1] قولَك: «رأيتُ أسَدًا في الدّارِ» استعارةٌ، أصلُها التّشبيهُ، حذَفتَ منه المشبَّهَ وأداةَ التّشبيهِ ووجهَ الشَّبه، وجئتَ بالقرينةِ لتدلَّ علىٰ أنّك تريدُ بالأسدِ شجاعًا.

وأركانُها ثلاثةٌ: مستعارٌ منه، وهو المشبَّهُ به، ومستعارٌ له، وهو المشبَّهُ، ويقال لهما: الطَّرفان، ومستعارٌ، وهو اللَّفظُ المنقولُ.

وعليه فكلُّ مجازٍ ينبني على التَّشبيهِ فهو استعارةٌ، كما ذكَر الشَّيخُ قبلُ.

وهي تنقسم إلىٰ قسمين[2]، أشار لهما بقوله: (**لتصريحيَّةٍ ذاتُ انقسامٍ وإلىٰ مكنيَّةٍ**) يعني أنَّ الاستعارةَ تنقسمُ:

- إلىٰ تصريحيَّةٍ، أو مصرَّحةٍ، أو تحقيقيَّةٍ، وسمِّيت بذٰلك للتَّصريحِ بلفظِ المشبَّهِ به عِوَضًا عن لفظِ المشبَّهِ.

- وإلىٰ مكنيَّةٍ وكنايةٍ، وسمِّيت بذٰلك للتّكنيةِ عنه بأحدِ لوازمه[3]، ولذا قال:

40 **أُولىٰ في[4] ما أن تُطلِقَ المُشبَّها بـــــــه علىٰ مشبَّهٍ، فانتبِها**

---

(1) تعليل لكونها تشبيها مختصرا، لا لكونها أبلغ منه، وإنما كانت أبلغ منه؛ لان التشبيه مهما تناهى في المبالغة، فلا بد فيه من ذكر المشبه، والمشبه به وهذا اعتراف بتباينهما، وان العلاقة ليس الا التشابه والتداني، فلا تصل إلى حد الاتحاد بخلاف الاستعارة ففيها دعوى الاتحاد والامتزاج، وان المشبه والمشبه به صارا معنى واحدا، يصدق عليهما لفظ واحد

(2) كان هذا هو خبر "إن" المتقدمة صدر الكلام، لكن طال الاعتراض فنسي الشيخُ الناسخ واسمه، فأعاد المبتدأ، والأصل: "يعني أن الاستعارة تنفسم إلى قسمين".

(3) فلفظ المشبه به مخفى فيها؛ استغناء بذكر شيء من لوازمه، فلم يذكر فيها من أركان التشبيه سوى المشبه.

(4) تنطق بالاختلاس، ولو قال: "فما أن تطلق" بالفاء الاستئنافية لسلم من هذه الضرورة، كتبت هذا، ثم وقفت على نسخة من المتن لفظ البيت فيها: "أولاهما أن تطلق ... إلخ" وهي أحسن؛ لسلامتها من =

قوله: (في ما أن) فـ«ما» زائدةٌ، و«أن» مصدريّةٌ.

يعني أنّ الاستعارةَ التّصريحيّةَ هي ذكرُ لفظِ المشبَّه به وحذفُ المشبَّهِ مستغنًى عنه به، كقوله تعالىٰ: ﴿كتابٌ أنزلناه إليك لتخرج النّاسَ مِن الظُّلمات إلى النُّور﴾، ففي هٰذه الآية إطلاقُ لفظِ الظُّلُماتِ، والمرادُ به الضَّلالُ، والنُّورِ، والمرادُ به الهدىٰ.

ومنه قولُ المتنبّي:

فلم أرَ قبلي مَن مشى البحرُ نحوَه ولا رجلًا قامت تعانِقُه الأُسْدُ

ففي البيتِ إطلاقُ لفظِ «البحرِ، والأسد» والمرادُ بهما ممدوحُ الشّاعرِ.

ثمّ أشار إلى القسمِ الثّاني مِن قسمَي الاستعارةِ بقوله:

41 **وأختُها: إثـــــباتُ للمشبَّهِ ما هو يلزمُ المشبَّهَ بهِ**[1]

يعني أنّ أخت الاستعارةِ التّصريحيَّة، الاستعارةُ المكنيَّةُ، وحقيقتُها: ذكرُ لفظِ المشبَّهِ فقط، وحذفُ المشبَّه به، مع الإشارةِ إليه بإثباتِ شيءٍ مِن لوازمِه المحقَّقةِ أو المتخيَّلةِ، الّتي بها كمالُه أو قِوامُه للمشبَّه، كقوله:

وإذا المَنيَّةُ أَنشَبتْ أظفارَها ألفَيتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفَعُ

فإنّ الشّاعرَ شبَّه «المنيَّة» بـ«السَّبُع»، بجامعِ الاغتيالِ في كلٍّ، واستعار لفظَ السَّبُع للمنيَّة، وحذَفه، ورمَز إليه بشيءٍ مِن لوازمِه، وهو الأظفارُ، علىٰ طريقِ الاستعارةِ المكنيّة الأصليّة، وقرينتُها لفظُ «أظفار»، فأخَذ الوهمُ في تصويرِ المنيّةِ بصورةِ السَّبُع،

=

التأويل.

(١) فصل بين المتضايفين بالمجرور، ولعله لو قال: "والثان: أن تثبت للمشبه :: ما من لوازم المشبه به" لكان أسلم.

فاخترع لها مثلَ صورةِ الأظفارِ، ثمّ أَطلَق على الصُّورة الّتي هي مثلُ صورةِ الأظفارِ لفظَ الأظفارِ، فتكونُ لفظةُ «أظفار» استعارةً تخييليّةً، لأنّ المستعارَ له لفظُ «أظفار» صورةٌ وهميّةٌ تشبهُ صورةَ الأظفار الحقيقيّة، وقرينتُها إضافتُها إلى المنيّة.

وعليه فإنّ الاستعارةَ التّخييليّة قرينةُ المكنيّة، فهي لازمةٌ لها، لا تفارقُها، لاستحالةِ الاستعارةِ بدونِ قرينةٍ.

فتكونُ أنواعُ الاستعارةِ إذًا ثلاثةً: تصريحيّةً، ومكنيّةً، وتخييليّةً.

لكنّهم اختلفوا في تعريفِ كلٍّ مِن المكنيّة والتّخييليّة، فمذهب السَّلفُ أنَّ المكنيّةَ اسمُ المشبَّهِ المستعارِ في النَّفسِ للمشبَّه به، وأنّ إثباتَ لازمِ المشبَّه به للمشبَّه استعارةٌ تخييليّةٌ[1]. فالأظفارُ في قولِه: «وإذا المنيَّةُ أنشبتْ أظفارَها» حقيقةٌ، لأنّها مستعملةٌ في ما وُضِعت له.

ومذهبُ القزوينيِّ أنّ المكنيّةَ هي التَّشبيهُ المضمَرُ في النّفسِ المرموزُ إليه بإثباتِ لازمِ المشبَّه به للمشبَّه، وهٰذا الإثباتُ هو الاستعارةُ التّخييليّة[2].

ومذهبُ السّكّاكيِّ أنّ المكنيّةَ لفظُ المشبَّهِ مرادًا به المشبَّهُ به، فالمرادُ بالمنيّةِ في قولِه: «وإذا المنيَّة أنشبت أظفارها» هو السَّبُعُ، بادِّعاءِ السَّبُعيّة لها، وإنكارِ أن تكونَ شيئًا غيرَ السَّبُع، بقرينةِ إضافةِ الأظفارِ الّتي هي مِن خصائصِ السَّبُعِ إليها. والتّخييليّةُ

---

(١) فعلى مذهبهم لا تكون التخييلية مجازاً لغوياً؛ لأنها فعل من أفعال النفس، وهو الاثبات، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ، وعلى مذهبهم أيضاً: تتلازم المكنية والتخييلية.

(٢) فالقزويني يخالف السلف في تعريف المكنية ويتفق معهم في قرينتها، ومن مذهبه نعلم: أن المكنية والتخييلية عند القزويني فعلان من أفعال النفس هما التشبيه والاثبات، فليسا من المجاز اللغوي، لأنه من عوارض الألفاظ، كما تقدم آنفا. قال سعد الدين التفتازاني: وتفسير الاستعارة بذلك لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية.

عنده ما لا تحقُّقَ لمعناهُ، لا حسًّا ولا عقلا، بل هو صورةٌ وهميّةٌ ومحضةٌ، كالأظفارِ في هٰذا المثالِ، فإنّه لمّا شبَّه المنيّةَ بالسَّبُع في الاغتيالِ أخَذ الوهمُ يصوِّرها بصورتِه، ويخترعُ لها لوازمَه[1]، كما تقدَّم[2].

[أقسام الاستعارة باعتبارِ اللَّفظِ المستعارِ]

ثمّ شرَع في تقسيمِ الاستعارةِ باعتبارِ اللَّفظِ المستعارِ، فقال:

42 وهْي إلىٰ أصـــــليّة تنقسمُ وتَبَعـــــــيّةٍ، وكلٌّ تُرسَمُ

يعني أنّ الاستعارةَ تنقسمُ إلىٰ قسمين: استعارةٍ أصليّةٍ، واستعارةٍ تبعيّةٍ.

وإلىٰ تعريفِ الأصليّة منهما أشار بقوله:

43 فرسمُ تلك: ما في الاسمِ الجامِدِ أو مصدرٍ تُرىٰ بغـــيرِ زائِدِ

يعني أنّ رسمَ ـ أي تعريفَ ـ الاستعارةِ الأصليّةِ وتمييزَها عن التَّبعيّة: هو كونُ المستعارِ اسمًا جامدًا، سواءٌ كان لذاتٍ، كاستعارةِ لفظِ البدرِ للجميلِ، أو لمعنًى، كـ«أسَدٍ»، أو كان مصدرًا، كـ«القتل»، إذا استعير للضَّربِ الشّديد[3].

وتَشمَل كلًّا مِن التّصريحيّة والمكنيّة، كقوله:

---

(١) فاخترع لها صورة كصورة الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار فيكون لفظ الأظفار استعارة تصريحية تخييلية، أمّا أنها تصريحية: فلأنه صُرّح فيها بلفظ المشبه به، وهو اللازم الذي أطلق على صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، وأما أنها تخييلية: فلأن المستعار له غير محقق، لا حسًا ولا عقلا، والقرينة على نقل الأظفار من معناها الحقيقي إلى المعنى المتخيل، إضافتها إلى المنية.

(٢) ومذهب السكاكي في المكنية مردود بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقًا، للقطع بأن المراد بالمنية "الموت" لا غير، فليس مستعاراً.

(٣) وسميت أصلية: لعدم بنائها على تشبيه تابع لتشبيه آخر معتبر أولاً.

يُؤَدُّون التّحيّةَ مِن بعيدٍ إلىٰ قمَرٍ مِن الإيوانِ بادي

ومنه قولُه تعالى: ﴿كتابٌ أنزلناه إليك لتخرج النّاس مِن الظّلمات إلى النّور﴾ الآيةَ[1]، وقولُه تعالىٰ: ﴿واخفض لهما جناح الذُّلِّ مِن الرَّحمة﴾[2]. هـ.

ثمّ أشار إلى القسمِ الثّاني مِن قسمَي الاستعارة، فقال:

44 وهٰذه في الفعلِ أو ما قد جرَىٰ مَجراهُ كالوصفِ، وفي الحرفِ

يعني أنّ الاستعارةَ التّبعيّةَ هي الّتي استُعِير فيها لفظُ الفعلِ، كقولك: «نامتْ همومي عنّي»[3]، أو اسمُه، كـ«صه» الموضوعِ للسُّكوتِ عن الكلامِ إذا استعمل مجازًا في تركِ الفعلِ، أو استعير فيها الوصفُ، نحو قولِك: «الجنديُّ قاتَل اللِّصَّ»، أي ضارَبه ضربًا شديدًا، أو الأسماء المبهمة، كأسماءِ الإشارة الموضوعةِ في الأصلِ للإشارةِ إلى الأمورِ المحسوسةِ إذا استعملت مجازًا في الإشارةِ إلى الأمورِ العقليّة[4]، أو كان المستعار حرفًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ولأصلبنَّكم في جذوع النّخل﴾ الآية[5]. هـ

---

(١) فالاستعارة في البيت والآية استعارة تصريحية أصلية.

(٢) فالاستعارة في الآية استعارة مكنية أصلية، فإنه شبه الذل بطائر، واستعار لفظ المشبه به وهو الطائر، للمشبه وهو الذل، على طريق الاستعارة المكنية الأصلية ثم حذف الطائر، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الجناح.

(٣) طرف من قول أبي تمام في أبي دلف واسمه القاسم بن عيسى العجلي:

نامت همومي عني حين قلت لها هذا أبو دلفٍ حسبي له وكفى

اهـ.

(٤) نحو: هذا رأي حسن.

(٥) شبه مطلق استعلاء بمطلق ظرفية بجامع التمكن في كل، فسرى التشبيه من الكليين للجزئيات التي هي معاني الحروف فاستعير لفظ "في" الموضوع لجزئي من جزئيات الظرفية لمعنى على الموضوع =

قال:

45 والتَّـــــــــبَعيّةُ لها المكنيَّهْ دأبًا قريـــــنةٌ تُرىٰ جليَّهْ

يعني: أنّ الاستعارةَ التّبعيّةَ قرينتُها دائمًا الاستعارةُ المكنيّة، ولا تكونُ إلّا في الوصفِ والاسمِ المبهم، دون غيرِهما مِن أنواعِ التّبعيّة، كالحرفِ، والفعلِ[1]، كقولهم: «أذَقتُه لِباسَ الموتِ»[2]. هـ.

ثمّ قال:

46 وحيثما أجريتَ ذا اللّفظَ علىٰ إحداهما فأُختُها منها خلا

يعني: أنّك إذا أجريتَ الاستعارةَ في واحدةٍ مِن الاستعارتين الأصليّة أو مِن التّبعيّة امتنع إجراؤها في الأخرىٰ.

[أقسام الاستعارة باعتبارِ ذكرِ الملائمِ وعدمِه]

ثمّ أشار إلىٰ تقسيمها باعتبارِ ذكرِ الملائمِ وعدمِه، فقال:

=

للاستعلاء على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

وإنما سميت هذه الاستعارة تبعية؛ لأنها تابعة لاستعارة أخرى؛ إذ هي في المشتقات تابعة لجريانها في المصدر أولا، كما أن معاني الحروف جزئية لا تتصور الاستعارة فيها إلا بواسطة كلي مستقل بالمفهومية ليتأتى كونها مشبها ومشبها بها فلا بد من إجراء التشبيه أولا في متعلق معاني الحروف، ثم تتبعها الاستعارة في المعاني الجزئية.

(١) المراد: أنه إذا كان اللفظُ المستعار اسمًا مشتقًا، أو اسمًا مبهمًا -دون باقي أنواع التبعية المتقدمة- فالاستعارة "تبعية مكنية".

(٢) شبه الإذاقة باللباس، واستعار الإلباس للإذاقة، بجامع الاشتمال في كل، واشتق منه ألبس بمعنى أذاق، على طريق الاستعارة التصريحية التبعية، ثم حذف لفظ المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو اللباس، على طريق الاستعارة المكنية.

47 وهْي مُرشَّحةٌ إن تُقرَن بما كان المُشبَّهُ بـــه مُلائِما

يعني أنّ الاستعارةَ إن اقترنتْ بملائمِ المستعارِ منه سمِّيت مرشَّحةً، نحو: ﴿أولئك الّذين اشتروا الضَّلالةَ بالهدىٰ فما ربحت تجارتهم﴾ الآية، فقد استعير الشِّراءُ للاستبدالِ والاختيارِ، ثمّ فرّع عليهما ما يلائمُ المستعارَ منه مِن الرِّبحِ والتِّجارةِ.

وإنّما سمِّيت مرشَّحةً لترشيحها وتقويتها بذكرِ الملائمِ، والتَّرشيحُ أبلغُ مِن غيرِه؛ لاشتمالِه علىٰ تحقيقِ المبالغةِ، بتناسي التَّشبيهِ، وادِّعاءِ أنّ المستعارَ له هو نفسُ المستعارِ منه، لا شيءٌ شبيهٌ به، وكأنَّ الاستعارةَ غيرُ موجودةٍ أصلا.

ثمّ قال:

48 وإن قرَنتَها بـــما يلائِمُ مشبَّـــهًا تجريدُها ملائمُ

يعني أنّ الاستعارةَ إن قُرِنتْ بذكرِ أمرٍ ملائمٍ للمستعارِ له سمِّيت مجرَّدةً، وتجريديّةً، نحوُ: «اشترِ بالمعروفِ عِرضَك مِن الأذىٰ».

وإنّما سُمِّيت بذٰلك لتجريدها عن بعضِ المبالغةِ، لبُعْدِ المشبَّه حينئذٍ مِن المشبَّهِ به بعضَ بُعدٍ، وذٰلك يبعد دعوى الاتِّحادِ الّذي هو مبنى الاستعارةِ.

والاستعارةُ التّجريديّةُ هٰذه هي أضعفُ أقسامِها، لِما يلزمُ علىٰ ذكرِ قرينةِ التَّجريدِ مِن عدم دعوى الاتّحاد[1]. هـ

قال:

49 وحيثما مِـــن ذا وذٰلك خلَتْ فإنّها مُطلَقةٌ مـــا جُهِلتْ

---

(1) فالإطلاق الآتي أبلغ من التجريد، والتجريد أضعف الجميع؛ إذ به تضعف دعوى الاتحاد، التي هي أساس الاستعارة.

يعني أنّ مِن أقسامِ الاستعارةِ استعارةً مطلقةً، وهي الّتي لم تَقتَرِن بذكرِ ما يلائمُ المشبَّهَ، ولا المشبَّهَ به[1].

وكذا مِن الإطلاقِ ذكرُ ما يلائمهما معًا، كقولِ زهيرٍ:

لدىٰ أَسَدٍ شاكِ السِّلاحِ مُقذَّفٍ له لِبَدٌ أظفارُه لم تُقَلَّمِ

فإنّه استعار «الأسَد» للرّجل الشُّجاع، وذكَر ما يناسب المستعارَ له، وهو: «شاك السِّلاح»، وهو التّجريد، ثمّ ذكر ما يناسبُ المستعارَ منه، وهو قوله: «له لِبَدٌ أظفارُه لم تقلَّم»، وهو التَّرشيحُ، واجتماعُ التّجريدِ والتَّرشيحِ يؤدِّي إلىٰ تعارضهما، وسقوطهما، فتكونُ الاستعارةُ كأنَّها لم تقترن بشيءٍ، فصارتْ في رتبة المطلقةِ، وهي بذٰلك أبلغُ مِن التَّجريد، كما تقدَّم. هـ.

ثمّ قال:

50 **ترشيـــحُها تجريدُها لا يُعتبَرْ إلّا بُعَيـــدَ ما القرينةُ تُقَرّ**

يعني أنّ ترشيحَ الاستعارةِ وتجريدَها لا يُعتبَرُ، إلّا بعدَ كمالِ الاستعارةِ، وتمامِها، وذٰلك[2] بذكرِ قرينتِها، سواءٌ كانت القرينةُ حاليّةً، أم مقاليّةً.

ولذا قال:

---

(١) وهذا كقولك: "عطشي إلى لقائك شديد"، فقد شُبه الشوقُ بالعطش بجامع ما يترتب على كل من التلهف، ثم استعير العطش للشوق، والقرينة قولك: "إلى لقائك"، وكقولك: "غرست الجميل فلم يثمر" فقد شُبه فعلُ الجميل بالغرس بجامع ما يترتب على كل من العائدة، ثم استعير الغرس لفعل الجميل، ثم اشتق منه غرس بمعنى فعل الجميل، على سبيل الاستعارة التبعية، والاستعارة في المثالين مطلقة؛ لعدم اقترانها بشيء يلائم أحد الطرفين. وسميت المطلقة مطلقة؛ لإطلاقها عن التقييد بما يلائم أحد الطرفين.

(٢) أي: كمالُها وتمامُها.

51 **فلا مِـــن التّجريدِ والتَّرشيحِ قريـــنةُ المَكنيِّ والتَّصريحِ**[1]

يعني أنّ قرينةَ التّصريحِ لا تُعدّ تجريدًا، ولا قرينةُ المكنيّةِ تُعَدّ ترشيحًا، بل لا بدَّ مِن أمرٍ زائدٍ عليهما، وإلّا كانت مطلقةً.

❊ ❊ ❊

(1) مقتضى «المكنيّ» أن يقال: «التّصريحيّ» بالنَّسَب، ولم يرسم الشّيخ ﷺ الياء.

مبحث المجاز المركَّب بالاستعارة التّمثيليّة

وإليه أشار الشَّيخ بقوله:

52 تركيبٌ استُعمِل في معنًى عَدا مدلولَه الأصليَّ تمثيلًا بدا

يعني أنّ المجازَ المركَّبَ بالاستعارةِ التّمثيليّة هو تركيبٌ استُعمِل في غيرِ ما وُضِع له، لعلاقةِ المشابهةِ، مع قرينةٍ مانعةٍ مِن إرادةِ معناهُ الوضعيِّ، بحيثُ يكونُ كلٌّ مِن المشبَّهِ والمشبَّهِ به هيئةً منتزَعةً مِن متعدِّدٍ.

وذٰلك بأن يشبِّه المتكلِّمُ إحدىٰ صورتين منتزعَتين مِن أمرين أو أمورٍ، بأخرىٰ، ثمّ يُدخِلَ المشبَّهَ في الصُّورةِ المشبَّهِ بها، مبالغةً في التَّشبيهِ. ويسمَّى بالاستعارةِ التَّمثيليّة، وهي كثيرةُ الورودِ في الأمثالِ العربيّةِ السّائرةِ، كـ«الصَّيفَ ضَيَّعتِ اللَّبنَ»[1]، و«قطَعتْ جَهِيزةُ قولَ كلِّ خطيبٍ»[2]، ونحو: «إنّي أَراكَ تُقدِّمُ رجلًا وتؤخِّر أخرىٰ»[1].

---

(1) يضرب لمن فرط في تحصيل أمر في زمن يمكنه الحصول عليه فيه، ثم طلبه في زمن لا يُمكنه الحصول عليه، وأصله: أن عمرو بن عدس بن زيد مناة كان زوجا لدختنوس بنت لقيط بن زرارة وكان شيخا فسألته الطّلاق ففعل، وتزوّجت عمرو بن معبد بن زرارة، وكان شابا فقيرا، فلّما جاء الشّتاء أرسلت إلى عمرو تستسقيه لبنا، فقال لها ذلك ، وإيضاح الشاهد منه: أن يقال: شُبهت هيئة من فرط في أمر زمن امكان تحصيله، بهيئة المرأة التي طلقت من الشيخ اللابن، ثم رجعت إليه، تطلب منه اللبن شتاء، بجامع التفريط في كل، واستعير الكلام الموضوع للمشبه به للمشبه، على طريق الاستعارة التمثيلية واجراء الاستعارة في المثل الثاني

(2) يقال عند الأمر قد فات، وأصله: أنّ قوما اجتمعوا يخطبون في صلح بين حيّين قتل أحدهما من =

وإنّما سمِّيت بذٰلك ـ معَ أنّ التّمثيلَ عامٌّ في كلِّ استعارةٍ ـ للإشارةِ إلىٰ عِظَمِ شأنِها، فكأنَّ غيرَها مِن الاستعاراتِ ليس فيه تمثيلٌ أصلًا، وهي أبلغُ الاستعارات[٢].

تنبيه:

الاستعارةُ التّمثيليّةُ إذا فشَتْ وشاعتْ، وكثُر استعمالُها: تكونُ مَثَلًا، لا يُغيَّرُ مطلقًا، يُخاطَب به المُفرَدُ، والمذكَّرُ، وفروعُهما، بلفظٍ واحدٍ، مِن غيرِ تغييرٍ، ولا تبديلٍ عن مَوردِهِ الأوَّلِ، وإن لم يُطابِق المضروبَ له في الحالِ، كـ«الصَّيفَ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ»، فيُخاطَب به المفردُ والمذكَّر وفروعُهما.

❊ ❊ ❊

=

الآخرة قتيلا، ويسألون أن يرضوا بالديّة، فبيناهم في ذلك إذ جاءت أمة يقال لها جهيزة، فقالت: إنّ القاتل قد ظفر به بعض أولياء المقتول فقتله، فقالوا عند ذلك: قطعت جهيزة قول كلّ خطيب. وهو تركيب يتمثّل به في كل موطن يؤتى فيه بالقول الفصّل. فالمشبّه والمشبّه به صورة منتزعة من متعدّد.

(١) يضرب لمن يتردد في أمر، فتارة يقدم، وتارة يحجم. وإيضاح الشاهد منه: أن يقال: شبهت هيئة من يتردد في أمر بين أن يفعله وألا يفعله بهيئة من يتردد في الدخول، فتارة يقدم رجله، وتارة يؤخرها بجامع الحيرة في كل، واستعير الكلام الموضوع للمشبه به للمشبه، على طريق الاستعارة التمثيلية.

(٢) وذلك أن الاستعارة التمثيلية مبينة على تشبيه التمثيل، ووجه الشبه فيه هيئة منزعة من متعدد؛ لهذا كان أدق أنواع التشبيه، وكانت الاستعارة المبنية عليه أبلغ أنواع الاستعارات، من أجل ذلك كان كل من تشبيه التمثيل، والاستعارة التمثيلية غرض البلغاء.

باب المجاز المُرسَل

وهو أهمُّ أنواعِ المجاز؛ لأنّه المقصودُ بالذّات.

وحدُّه: أنّه الكلمةُ المستعملةُ قصدًا في غيرِ معناها الأصليِّ، لملاحظةِ علاقةٍ [غيرِ[1]] المشابهةِ، مع قرينةٍ دالّةٍ علىٰ عدمِ إرادةِ الأصلِ[2].

ويسمَّىٰ بذٰلك[3]؛ لإطلاقِه عن التَّقييدِ بعلاقةٍ واحدةٍ مخصوصةٍ[4]؛ لأنّ له علاقاتٍ كثيرةً، فصَّلها الشَّيخُ طيَّب اللهُ ثراهُ بقولِه:

53 ثمّ المَجازُ المُرسَلُ العلائقُ فيه كثيـــــرةٌ، وكلٌّ رائقُ

يعني أنّ المجازَ المُرسَلَ علائقُه كثيرةٌ، وكلُّها حسَنٌ مقبولٌ في الاستعمالِ[5].

ثمّ شرَع يذكرُها واحدةً تلو الأخرىٰ، فقال:

54 كالسَّبَبِـيّةِ، المُسبَّـــــبِيَّهْ ما كان، ما يكونُ، والجُزئِيَّهْ

---

(١) سقطت من الأصل سهوًا.

(٢) القرينة: هي الامر الذي يجعله المتكلم دليلا على أنه أراد باللفظ غير ما وضع له، فهي تصرف الذهن عن المعنى الوضعي، إلى المعنى المجازي.

(٣) أي: بالمرسل.

(٤) أو لأنه أرسل عن دعوى الاتحاد المعتبرة في الاستعارة إذ ليست العلاقة فيه بين المعنين المشابهة حتى يدعى اتحادهما.

(٥) والقصد من العلاقة في المجاز المرسل: أن يتحقق ارتباط بين الشيئين على أي وجه.

كُلِّيَّةٌ، ما حَلّ، والمَحَلُّ .....

قوله: (**كالسَّبَبِيَّة**) يعني أنّ مِن علائقِ المجازِ المرسَلِ السَّببيَّةَ، وهي كونُ الشَّيءِ المنقولِ عنه سببًا ومؤثِّرًا في غيرِه، وذٰلك بذكرِ لفظِ السَّبَبِ وإرادةِ المسبَّبِ، نحوُ قولهم: «رَعَينا الغَيثَ»[1]، ومنه كقوله:

أكَلتُ دَمًا إن لم أَرُعْكِ بضَرَّةٍ بَعِيدةِ مَهوَى القُرْطِ طيِّبةِ النَّشْرِ[2]

هـ قوله: (**المسبَّبِيَّة**) يعني أنّ مِن علائقِ المجازِ المرسَلِ المسبّبيّةَ، وهي كونُ الشّيءِ المنقولِ عنه مسبَّبًا وأثرًا عن غيرِه، وذٰلك بذكرِ لفظِ المسبَّبِ وإرادةِ السَّبب، عكسَ ما تقدَّم، نحو: ﴿وينزِّل لكم مِن السّماء رزقًا﴾ أي مطرًا سببًا للرِّزق[3]. هـ.

قوله: (**ما كان**) يعني أنّ مِن علائقِ المجازِ المرسلِ ما كان، وهو النَّظرُ إلى الماضي، وذٰلك بتسميةِ الشّيءِ باسمِ ما كان عليه، نحوُ: ﴿وآتوا اليتامىٰ أموالهم﴾، أي الّذين كانوا يتامىٰ[4]. هـ.

قوله: (**ما يكون**) يعني أنّ مِن علائقِ المجازِ المرسلِ ما يكونُ، وهو النَّظرُ إلى المستقبلِ، وذٰلك بتسميةِ الشَّيءِ باسمِ ما يئولُ إليه، نحوُ: ﴿إنّي أراني أعصرُ خمرًا﴾

---

(١) أي: نباتا؛ لأن الغيث -أي: المطر- سبب فيه، وقرينته لفظية، وهي رعت؛ لأن العلاقة تعتبر من جهة المعنى المنقول عنه.

(٢) فقوله: "دما" معناه دية، فعبر عن الدية بالدم؛ لأنها مسببة عنه، وهو سببها، وفي هذا التمثيل نظر، قال في العروس: والذى يظهر أنه معكوس وأنه من إطلاق المسبب على السبب نظرا إلى دية موروثه المقتول وكأن المصنف أراد دية القاتل، كأن من أكل الدية أكل دم القاتل، لكن نقول: الدية ليست سببا للدم بل سببا لعصمته.

(٣) وقد يقال: إن المطر نفسه رزق؛ لأن الرزق بمعنى المرزوق.

(٤) لأن الرشيد لا يسمى يتيما حقيقة.

أي عصيرًا يئولُ أمرُه إلىٰ خمرٍ[1]. هـ.

قوله: (**والجزئيّة**) يعني أنّ مِن علائقه الجزئيّةَ، وهو كونُ الشّيءِ المذكورِ ضِمنَ شيءٍ آخرَ، وذٰلك بذكرِ لفظِ الجزءِ وإرادةِ الكُلِّ، نحو: ﴿فتحريرُ رقبةٍ مؤمنة﴾[2]. هـ

قوله: (**كلّيّة**) يعني أنّ مِن علائقِه كذٰلك الكّلّيّةَ، وهي كونُ الشّيءِ متضمِّنًا للمقصودِ وغيرِه، وذٰلك بذكرِ لفظِ الكلِّ وإرادةِ الجزءِ، نحوُ: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم مِن الصَّواعق﴾[3]. هـ.

قوله: (**ما حلَّ**) يعني أنّ مِن علائق المجازِ المرسل الحالّيّةَ ـ بتشديد اللّام ـ، وهي كونُ الشّيء حالًّا في غيرِه، وذٰلك بذكرِ لفظِ الحالِّ وإرادةِ المحلِّ؛ لما بينهما مِن الملازمةِ، نحو: ﴿ففي رحمة الله هم فيها خلدون﴾[4].

قوله: (**والمحلّ**) يعني أنّ مِن علائقه كذٰلك المحلَّ، أي المحلّيّة، وهي كونُ الشّيءِ يَحُلُّ فيه غيرُه، وذٰلك بذكر لفظِ المحلِّ وإرادة الحالِّ فيه، نحو: ﴿فليدع ناديه﴾، والمرادُ مَن يَحُلُّ في النّادي[5]. هـ.

قوله:

---

(١) لأنه حال عصره لا يكون خمراً، فالعلاقة هنا: اعتبار ما يئول إليه.

(٢) أي: عبد مؤمن، ففي {رَقَبَةٍ} مجاز مرسل علاقته الجزئية؛ لأن المعنى الأصلي للرقبة جزء من العبد، والقرينة أن التحرير إنما يكون للذات كلها، لا لجزء منها؛ إذ إن العتق لا يتجزأ.

(٣) أي: أناملهم، ففي {أَصَابِعَهُمْ} مجاز مرسل علاقته الكلية؛ لأن المعنى الأصلي للأصابع كل الأنامل، متضمن لها، والقرينة استحالة وضع الإصبع كلها في الأذن عادة.

(٤) أي: ففي جنة الله، فقوله: {فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ} مجاز مرسل علاقته الحالية؛ إذ إن رحمة الله بمعنى نعمه وآلائه حالة في جنته، والقرينة استحالة ظرفية الرحمة بمعناها الحقيقي.

(٥) ففي {نَادِيَهُ} مجاز مرسل علاقته المحلية؛ لأن المعنى الأصلي لـ "النادي" محل للمعنى المراد، الذي هو أهله، والقرينة: استحالة دعاء النادي بمعناه الحقيقي.

55 ..... وذا المُناخُ الرَّكبُ فيه حَلُّوا

يعني أنّ المجازَ المرسلَ لأهمّيّته وكثرةِ علائقِه أقامَ بمَغناهُ الأقدمون؛ لأنّه المقصودُ عندهم بالذّاتِ، وهو أهمُّ أنواعِ المجاز، كما تقدَّم.

ويمكنُ أن يكون هٰذا إشارةً منه إلىٰ قول كُثيِّرٍ:

خَلِيلَيَّ هٰذا رَبْعُ عَزَّةَ فاعقِلا قَلُوصَيكما ثمّ ابكِيا حيثُ حَلَّتِ

والله تعالىٰ أعلم.

❊ ❊ ❊

مبحث المجاز العقليّ

وسمِّي بذٰلك؛ لأنّ التّجوُّزَ فيه فُهِم مِن العقلِ، لا مِن اللُّغة، كما في المجازِ اللُّغويِّ.

وإلىٰ تعريفِه اصطلاحًا أشار بقوله:

56 **إسنادُك الفعـــلَ ومثلَ الفعلِ لغيرِ ما له المَـــجازُ العقليّ**

يعني أنّ المجازَ العقليَّ هو إسنادُ الفعلِ أو ما في معناهُ، مِن اسمِ فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو مصدرٍ، إلىٰ غيرِ ما هو له[1] في الظّاهرِ مِن المتكلِّم[2]؛ لعلاقةٍ، مع قرينةٍ تَمنَعُ مِن أن يكونَ الإسنادُ إلىٰ ما هو له.

وإلىٰ مثالِ ذٰلك أشار بقولِه:

57 **كسَبَبِ الفعلِ أو الزَّمانِ أو مصدرٍ أو ظرفِه المَكانِيّ**

يعني أنّ مِن المجازِ العقليِّ إسنادَ الفعلِ إلىٰ سببِه الحاملِ عليه، كـ«بنى الأميرُ المدينةَ»، ومنه قولُه:

إنّي لَمِن مَعشَرٍ أفنىٰ أوائلَهم قِيلُ الكُماةِ: ألا أين المُحامُونا

---

(١) ومعنى قولهم: "غير ما هو له" أنه ليس من حقه أن يسند إليه؛ لأنه ليس يوصف به.

(٢) يعني: من حاله.

فإنّ الشّاعرَ نسَب الفعلَ الّذي هو الإفناءُ إلىٰ قولِ الشّجعان: هل مِن مبارِزٍ، وليس ذٰلك القولُ بفاعلٍ له، ولا مؤثِّرٍ فيه، وإنّما هو سببٌ فقط.

ومِن أقسامه كذلك إسنادُ الفعل إلىٰ زمانه، كـ«ليلٌ قائمٌ، ويومٌ صائمٌ»[1]، ومنه قوله:

*** مَن سَرَّه زمَنٌ ساءتْه أزمانُ ***

فقد نسَب الشّاعرُ المسرَّةَ والإساءةَ إلى الزَّمان، وهو لم يفعلْ شيئًا مِن ذٰلك، وإنّما كان زمَنًا له فقطْ.

ومِن أنواعه كذٰلك: إسنادُ الفعلِ إلىٰ مصدرِه المشتقِّ منه، كقوله:

سيَذكُرُنِي قومي إذا جدَّ جِدُّهم وفي اللَّيلةِ الظَّلماءِ يُفتَقَدُ البَدرُ

فقد أسند الشّاعر «الجدَّ» إلى «الجَدِّ»[2] أي الاجتهادِ، وهو ليس بفاعلٍ له، وإنّما هو مِن فعلِ الجادِّ فقطْ[3].

ومِن أنواعِه كذٰلك إسنادُ الفعلِ إلىٰ ظرفِه المكانِيّ، نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿وجعلنا الأنهار تجري مِن تحتهم﴾ الآيةَ، فقد أسند تعالى الجَرْيَ إلى «الأنهار»، وهي أمكنةُ المياهِ، وهي ليستْ بجاريةٍ، وإنَّما الجاري ماؤها.

ثمّ قال:

---

(١) والليل زمن للقيام والنهار زمن للصيام، لا أنه واقع منهما.

(٢) هكذا ضبط الشّيخ ﷺ بالفتح في الأول والكسر في الثاني، وهو عجيب، فهما شيء واحد، الوجهً فيه الكسر.

(٣) فأصله جد الجاد جدا، أي اجتهد اجتهادا، فحذف الفاعل الأصلي وهو الجاد، وأسند الفعل إلى الجد.

58 كذاك أن تُسنِدَ للمفعولِ ما بُنِي للفاعلِ، والعكسُ انتمىٰ

يعني أنّ مِن أنواعِ المجازِ العقليِّ إسنادَ ما رُكِّب للفاعلِ إلى المفعولِ، كقوله تعالىٰ: ﴿في عيشةٍ راضيةٍ﴾[1]. ومنه قولُهم: «سرَّنِي حديثُ الوامِق» أي المَوْموقِ، أي المحبوبِ[2].

ومِن أنواعه كذٰلك عكسُ هٰذا، وهو إسنادُ ما بُنِي للمفعولِ إلى الفاعلِ، كـ«جعَلتُ بيني وبين الشّرِّ حِجابًا مستورًا» أي: ساترًا، وظاهرُ العبارةِ: أنّ الحِجابَ هو المستورُ، مع أنّه هو السّاتر[3].

❊ ❊ ❊

١() فإسناد راضية وهو مبني للفاعل إلى ضمير العيشة وهي مفعول به مجاز عقلي، ملابسته المفعولية.

٢() فقد استعمل اسم الفاعل، وهو الوامق، أي المُحِب، بدل الموموق، أي المحبوب، فإن المراد: سررت بمحادثة المحبوب.

٣() وذلك لأن الحجاب ساتر وليس مستوراً، فاسم المفعول هنا بمعنى اسم الفاعل، وهو مجاز عقلي علاقته الفاعلية.

مبحث الكناية

وهي **لغةً**: ما يَتكلَّم به الإنسانُ، يريدُ به غيرَه. وهي مصدرُ كنَيتُ أو كَنَوت[1] بكذا إذا تركتَ التَّصريحَ به.

و**اصطلاحًا**: ما أشار له الشَّيخُ طيَّب الله ثراه بقوله:

59 **لفظٌ بـــه لازمُ معناهُ أُرِيدْ رسمَ الكنايةِ بـــه أنا أُرِيدْ**

يعني أنّ تعريفَ الكنايةِ في الاصطلاحِ عندهم هو: إطلاقُ اللَّفظِ وإرادةُ لازمِ معناهُ الّذي وُضِع له، نحو: «زيدٌ طويلُ النِّجاد».

وقوله: (**أريد**) في الشطر الأوّل مركَّبٌ للمجهولِ، ضميره يعودُ على «اللفظ».

وقوله: (**أريد**) في آخر البيتِ مضارعُ: أراد، ضميره للنّاظم.

وبينهما جناس تامٌّ.

وقوله: (**رسم الكناية**) أي تعريف؛ لأنّ الرَّسمَ أحدُ المعرِّفات[2]، قال في «السُّلَّم»:

معرِّفٌ علىٰ ثلاثةٍ قُسِمْ حدٌّ ورسميٌّ ولفظيٌّ عُلِمْ

ثمّ قال:

---

(١) فهو من الواوي اليائي.

(٢) وهو عند المناطقة: التعريف بالجنس والخاصة معا، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

60 مـــــع جوازِ كونِ معناهُ قُصِدْ .....

يعني: أنّ الكنايةَ يجوزُ فيها عندهم قصدُ المتكلِّمِ معنى اللّفظِ الحقيقيِّ؛ لعدمِ وجودِ قرينةٍ مانعةٍ مِن إرادتِه، نحوُ: «كثيرُ الرَّماد، وعريضُ الوِساد»[1].

فبإرادةِ اللّازمِ خرَجت الحقيقةُ[2]، وبجوازِ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ خرَج المجازُ[3]، ولذا جعَلها بعضُهم واسطةً بين الحقيقةِ والمجازِ.

[أقسام الكناية]

وهي ثلاثةُ أقسامٍ، أشار لها الشَّيخ بقوله:

..... عن نسبةٍ وصفٍ وموصوفٍ تَرِدْ

قوله: (عن نسبةٍ) وما عطَف عليه صلةٌ لـ«تَرِد».

يعني: أنّ اللَّفظَ المذكورَ قد يَرِدُ كنايةً عن نسبةِ أمرٍ لآخرَ، إثباتًا أو نفيًا[4]، كقوله:

إنّ السَّماحةَ والمروءةَ والنَّدىٰ في قُبّةٍ ضُرِبتْ على ابنِ الحَشرَجِ

فقد جعَل الشّاعرُ هٰذه الأشياءَ الثّلاثةَ في المكانِ المختصِّ بالممدوحِ، وذٰلك يستلزمُ إثباتَها له[5].

---

(١) فالأول كناية عن الكرم والثاني كناية عن الغباوة، ويجوز أن يراد المعنى الأصلي فيهما، وهو كثرة الرماد وعرض الوسادة.

(٢) لأن اللفظ فيها مستعمل فيما وضع له ابتداء.

(٣) لوجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الأصلي.

(٤) فيكون المكنى عنه نسبة، أسندت إلى ماله اتصال به.

(٥) لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له، ومثالها في النفي قول الشنفرى، يصف امرأة بالعفة:

=

وأظهرُ علاماتٍ لهٰذه الكنايةِ أن يُصرَّحَ فيها بالصِّفةِ، كما في بيتِ الشّاعر، أو بما يستلزمُ الصِّفةَ، كقولنا: «في ثوبَيْ زيدٍ أسَدٌ» فإنّه كنايةٌ عن نسبة الشّجاعة إليه[1].

وقوله: (**وصف**) يريد الإشارةَ إلى النّوعِ الثّاني مِن أنواع الكنايةِ، وهو أنّ الكنايةَ باللَّفظِ قد تكونُ عن صفةٍ لازمةٍ لمعناهُ، كقول الخنساء:

طويلُ النِّجادِ رفيعُ العِمادِ كثيرُ الرَّمادِ إذا ما شَتا

فإنّها أرادتْ أن تصفه بأنّه شجاعٌ، عظيمٌ، جوادٌ في قومِه، فعدَلت عن التَّصريحِ بهٰذه الصِّفات إلى الإشارةِ إليها، والكنايةِ عنها، لأنَّه يَلزَمُ مِن طولِ حَمالةِ السَّيفِ طولُ قامةِ صاحبِه[2]، ويلزمُ مِن طولِ الجسمِ الشّجاعةُ عادةً، ويلزمُ مِن كونِه رفيعَ العِمادِ أن يكونَ عظيمَ المكانةِ في قومِه وعشيرتِه[3]، كما أنّه يَلزَمُ مِن كثرةِ الرّماد كثرةُ حرق الحَطَبِ، ثمّ كثرةُ الطَّبخِ، ثمّ كثرةُ الضّيوف، ثمّ الكرم. هـ.

وقوله: (**وموصوف ترد**) يعني به أنّ الكنايةَ باللّفظِ قد تكونُ عن موصوفٍ، سواءٌ كان بمعنًى واحدٍ، كقوله:

=

يبيت بمنجاة من اللوم بيتها إذا ما بيوت بالملامة حلت

فقد صرح بالموصوف، وهو الضمير في "بيتها" العائد على المرأة، وصرح بالصفة وهي "اللوم المنفي" في قوله: "بمنجاة من اللوم" ولم يصرح بنسبة نفي اللوم عنها، ولكن ذكر مكان ذلك نسبة أخرى هي نفي اللوم عن بيت يحتويها، وذلك يستلزم نفي اللوم عنها.

(١) فإن الشجاعة المكنى عنها لم تذكر، ولكن ذكر ما يستلزمها، وهو الأسد.

(٢) إذ من المعلوم باللزوم الذهني أن الرجل ذا القامة القصيرة لا يتخذ حمائل طويلة لسيفه، إنما يتخذ الحمائل الطويلة من كان من الناس طويل القامة.

(٣) إذ يلزم ذهنا من ارتفاع أعمدة سكان الخيام في البادية أن تكون هذه الأعمدة لبيوت عظيمة كبيرة، وجرت العادة أن تكون هذه الخيام العظيمة لذوي المكانة الرفيعة في أقوامهم.

فلمّا شَرِبـــناها ودَبَّ دَبِيبُها إلى مَوطِنِ الأسرارِ قلتُ لها: قِفِي

فمَوطِنُ الأسرارِ كنايةٌ عن القلبِ.

أو كان مجموعَ معانٍ، كقولِه:

الضّارِبِينَ بكلِّ أبيضَ مِخذَمٍ والطّاعِنِين مَجامِعَ الأضغانِ

فإنّ الشّاعرَ أراد وصفَ ممدوحِيه بأنّهم يَطعُنون القلوبَ وقتَ الحربِ، فانصرَف عن التّعبير بالقلوبِ إلىٰ ما هو أملحُ وأوقعُ في النَّفسِ، وهو مَجامِعُ الأضغانِ؛ لأنّ القلوبَ تُفهَم منه؛ لكونها مُجتَمَعَ الحقدِ والبغضِ والحسدِ[1].

ويُشترَطُ في هٰذه الكنايةِ أن تكونَ الصِّفةُ أو الصِّفاتُ مختصّةً بالموصوفِ، ولا تتعدّاهُ، ليَحصُلَ الانتقالُ منها إليه[2].

تتمّة:

اعلم أنّ الكنايةَ مِن ألطفِ أساليبِ البلاغةِ وأدقِّها، وهي أبلغُ مِن الحقيقةِ والتّصريحِ؛ لأنّ الانتقالَ فيها يكونُ مِن الملزومِ إلى اللّازمِ، فهي كالدَّعوىٰ ببيِّنةٍ، فكأنّك تقولُ في «زيدٌ كثيرُ الرَّماد»: زيدٌ كريمٌ؛ لأنَّه كثيرُ الرَّماد، وكثرةُ الرّمادِ تستلزمُ

---

(١) وذكر هذا مثالا لما تكون الكناية فيه مجموع معانٍ مختلفة سهو، أو سبق قلم؛ إذ المراد بوحدة المعنى هنا أن لا يكون من أجناس مختلفة، إن كان مثنى أو جمعًا، فمجامع الأضغان في قول الشاعر السابق -وإن كان جمعًا- معنى واحد، من حيث إن مدلوله جنس واحد هو القلب، لا أجناس مختلفة.

والمثال الصحيح لما تكون الكناية فيه مجموع معانٍ مختلفة أن يقال في الكناية عن الإنسان: "زارني حي، مستوي القامة، عريض الأظافر" فالكناية مجموع هذه المعاني من الحياة، واستواء القامة، وعرض الأظافر، لا كل واحد منها، وهذه المعاني مجتمعة وصف خاص بالإنسان، لا يوجد في سواه.

(٢) وذلك بأن لا تكون موجودة لغير المكنى عنه، وإلا لما انتقل الذهن فى الكناية إلى المكنى عنه؛ لأن الأعم لا يشعر بالأخص.

كثرةَ إحراقِ الحطب ... إلخ، وكيف وهي تمكِّنُ الإنسانَ مِن التَّعبيرِ عن أمورٍ كثيرةٍ يتحاشى المتكلِّمُ الإفصاحَ عنها، إمّا احترامًا للمخاطَبِ، أو إيهامًا على السّامعين، أو للنّيلِ مِن خصمِه، دونَ أن يَدَعَ له سبيلًا عليه، أو لتنزيهِ الآذانِ عمّا تنبو عن سماعِه، إلىٰ غيرِ ذٰلك مِن الأغراضِ واللَّطائفِ. هـ.

❊ ❊ ❊

[علم المَعانِي]

ثمّ قال:

61 تمَّ هنا البَـــــــيانُ بالبيانِ وتُظهَرُ المَـــــعانِ للمَعانِي

قوله: (تمّ هنا البيان) أي علمُه.

وقوله: (بالبيان) أي الإظهار والإيضاح.

قوله: (وتُظهَر) بالتّركيب للمجهولِ، أي تُذكَر إن شاء الله تعالىٰ.

قوله: (المَعانِي) جمعُ معنًى، وهو ما يُقصد مِن الكلام (للمَعانِي) أي علمِه.

يعني أنّ كلامَه علىٰ فنِّ البيانِ قد انتهىٰ بكلامِه على الكنايةِ، وأنّه سيبدأُ الكلامَ على الفنِّ الثّاني الّذي هو علمُ المعانِي.

وهو أصولٌ وقواعدُ يُعرَف بها أحوالُ الكلامِ العربيِّ الّتي يكونُ بها مطابقًا لمقتضى الحالِ[1]، بحيث يكونُ وَفْقَ الغَرَضِ الّذي سِيقَ له.

فذكاءُ المخاطَبِ حالٌ تقتضي إيجازَ القولِ منك، وإيجازُك مطابَقةٌ لمقتضَى الحالِ، وغباوتُه حالٌ تقتضي الإطنابَ منك، وإطنابُك مطابقةٌ لمقتضى الحالِ.

---

(1) والحال هو: الأمر الداعي للمتكلم إلى اعتبار خصوصية في الكلام، وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال.

فإن عكَست في الصّورتين كان كلامُك غيرَ بليغٍ.

وموضوعُه: اللّفظُ العربيُّ مِن حيث إفادتُه المعانِيَ الثَّوانِيَ ـ كرَدِّ الإنكارِ، ودفعِ الشّكِّ ـ، الّتي هي الأغراضُ المقصودةُ للمتكلِّمِ، مِن جعلِ الكلامِ مشتملًا علىٰ تلك اللّطائِفِ والخُصوصيّات، الّتي بها يطابقُ مقتضى الحالِ[1].

وفائدتُه: معرفةُ إعجازِ القرآنِ الكريمِ مِن جهةِ ما خصَّه الله ﷻ به مِن جودة السَّبك، وحسنِ الوصفِ، وبراعةِ التّراكيب، ولطفِ الإيجازِ، وما اشتمل عليه مِن سهولةِ التّركيبِ، وجزالةِ الكلماتِ، وعذوبةِ الألفاظِ، وسلاستِها، إلىٰ غيرِ ذٰلك مِن محاسنِه الّتي أَقعَدت العرَبَ عن مناهضتِه، وأحارت عقولَهم أمام فصاحتِه وبلاغتِه، والوقوفُ علىٰ أسرارِ البلاغةِ والفصاحةِ في منثورِ كلامِ العربِ ومنظومِه، لكي يُحتَذَىٰ حذوُهم، ويُنسَجَ علىٰ منوالِهم، ويُفرَّقَ بين جيِّدِ الكلامِ ورديئِه[2].

وواضعُه: هو الشَّيخ عبدُ القاهر بن عبد الرّحمٰن الجُرْجانِيُّ[3] المتوفَّىٰ سنةَ أربعِ مائةٍ وإحدىٰ وسبعين ـ بتقديم الموحّدة[4] ـ للهجرةِ، في كتابِه المشهورِ «أسرار

---

(١) وقسيمها المعاني الأول، وهي: ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب، وهو أصل المعنى مع زيادة الخصوصيات، من التعريف والتنكير، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه، فهناك معان أول ومعان ثوان، فالمعاني الأول هي: مدلولات التركيب، والمعاني الثواني: الأغراض التي يساق لها الكلام ولذا قيل: مقتضى الحال هو: المعنى الثاني، كرد الإنكار ودفع الشك، مثلا إذا قلنا: إن زيدا قائم، فالمعنى الأول هو القيام لزيد، والمعنى الثاني هو رد الإنكار، ودفع الشك بالتوكيد.

(٢) ففائدته أمران إذنْ: **أولهما**: معرفة إعجاز القرآن الكريم. **والثاني**: الوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة، في منثور كلام العرب ومنظومه.

(٣) بضم الجيم آخره نون، مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان.

(٤) وجهُ الكلام أن يقال: بتقديم المهملة، فيُعلم أنّ بعدها باءً موحَّدةً، احترازًا مِن تسعين.

البلاغة»، و«دلائل الإعجاز».

واستمدادُه: مِن القرآنِ العظيمِ، والحديثِ النّبويّ، وكلامِ العرب.

و«المعانِي» في الاصطلاحِ: هو التّعبيرُ باللَّفظ عما يتصورَّه الذِّهنُ، أو الصُّورةُ الذِّهنيّة مِن حيث تُقصَدُ مِن اللَّفظ.

وحدَّه السُّيوطيُّ في «ألفيَّته» بقوله:

وحدُّه علمٌ به قد تُعرَفُ أحوالُ لفظٍ عربيٍّ يُؤلَفُ

ممّا بها تطابُقٌ لمقتضَىٰ حالٍ، وحَدِّي سالمٌ ومُرتضَىٰ[1]

وبدأ الشّيخُ الكلامَ عليه بتعريفِ الخبَرِ والإنشاءِ؛ لكونهما مادَّتَي هٰذا الفنِّ، مقدِّمًا الكلامَ على الخبَر؛ لشرفِه، على الإنشاءِ، فقال:

[الخبر]

62 **اللّفظُ إمّا خبَـــرٌ، ويُعرَفُ بالصِّدقِ طورًا، أو بِضِدٍّ يُوصَفُ**

يعني أنّ اللَّفظَ المركَّبَ المفيدَ فائدةً يحسُن السّكوتُ عليها ينقسمُ قسمين، أشار إلىٰ أولهما بقوله: (**إمّا خبَرٌ**).

وعرَّفه بأنَّه: ما احتَمَل الصِّدق وضدَّه الّذي هو الكذبُ، وسيأتي تعريفهما[2].

وإمكانُ وصفِه بكلٍّ مِن الأمرين إنّما هو لذاتِه فقط، أي بغضِّ النَّظرِ عن خصوصِ المخبِرِ، أو المخبَرِ به. فخرَج الخبَرُ المقطوعُ بصدقِه عقلًا أو نقلًا، وكذا المقطوعُ بكذبِه لهما.

---

(١) فهو إذنْ: علمٌ تُعْرَفُ به أحوالُ اللَّفْظِ العَرَبِي التي بها يُطابِقُ مقتضَى الحال.

(٢) يعني الصدق والكذب.

وإن شئتَ فقل في تعريفِه: إنّه الكلامُ الّذي يتحقَّقُ مدلولُه في الخارجِ بدونِ النُّطقِ به، كنفعِ العلمِ، وضَرِّ الجهلِ، قبل قولنا: «العلمُ نافعٌ والجهلُ ضارٌّ»[1].

ثمّ أشار إلى تعريفِ الصِّدق فقال:

[الصدق والكذب]

63 **ما طابَق الواقعَ هوَّ الصِّدْقُ[2]** .....

يعني أنّ الصِّدقَ هو مطابقةُ الخبَرِ للواقعِ، ولو كان الاعتقادُ بخلافِ ذٰلك. نحوُ: «العلمُ نافعٌ»، وذٰلك بأن تكون نسبتُه الكلاميّةُ ـ وهي ثبوتُ النَّفعِ المفهومِ مِن الجملةِ السّابقةِ ـ مطابِقةً للنِّسبةِ الخارجيّةِ، الّتي هي الواقع. هـ.

قال:

..... **وضِدُّه الواقـــعَ لا يوافقُ**

يعني [أنّ] ضدَّ الصِّدقَ، الّذي هو الكذبُ، يُعرَفُ عندهم بعدمِ مطابقةِ الخَبَرِ للواقعِ، ولو كان الاعتقادُ بخلافِ ذٰلك، نحوُ: «الجهلُ نافعٌ».

وكَذِبُه لكونِ نسبتِه الكلاميّة ـ الّتي هي ثبوتُ النّفعِ للجهلِ ـ غيرَ مطابِقةٍ لنسبتِه الخارجيّة، الّتي هي الواقع.

تنبيه:

عُلِم مِن هٰذا أنّ للخبَرِ نسبتين: نسبةً تُفهَم مِن الخبَر، ويدلُّ عليها الكلامُ، وتسمَّى

---

(١) فقد أثبتت صفة النفع للعلم، والضر للجهل، وتلك الصفة ثابتة لكل منهما، سواء تلفظت بالجملة السابقة أم لم تتلفظ؛ لأن نفع العلم أمر حاصل في الحقيقة والواقع.

(٢) كذا خطُّ الشّيخ، ولو قيل: الصّادق، لواءم قولَه بعدُ: يوافق، وهو في نسخةٍ من النّظم.

«النّسبةَ الكلاميّة»، ونسبةً أخرىٰ تُعرَفُ مِن الخارجِ، بقطعِ النّظر عن الخبَرِ، وتسمَّى «النِّسبةَ الخارجيّة»، فصار ما وافق الواقعَ صِدقًا، وما خالفه كذبًا.

وهٰذا مِن أصحِّ الأقوالِ فيهما، ومِن أدلّته حديثُ: «مَن كذَب عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأْ مقعدَه مِن النّار» هـ، فإنّه دلَّ على انقسامِ الكذبِ إلىٰ متعمَّدٍ وغيرِه[1].

القول الثّاني: أنّ الصِّدقَ مطابقةُ الخبَرِ لاعتقادِ المُخبِر، ولو خالَف الواقعَ، والكذبُ مخالفتُه له ولو كان موافقًا للواقعِ، ومِن أدلّتِه قولُه تعالىٰ حاكيًا عن المنافقين: ﴿قالوا نشهد إنّك لرسولُ الله﴾ الآيةَ[2].

الثّالث: أنّ الصِّدقَ المطابَقةُ للواقعِ والاعتقادِ معًا، والكذبُ مخالفتُهما، وغيرُ ذٰلك وسائطُ[3].

ثمّ أشار إلىٰ قَسِيمِ الخبَر، وهو الإنشاءُ، فقال:

[الإنشاء]

64 وضِدُّه الإنـــشا، ولا يتَّصفُ بما بـــــه صاحبُه متّصفُ

يعني أنّ ضدَّ الخبَرِ ـ وحبّذا لو أَظهَر، لطولِ الفصلِ ـ هو الإنشاءُ.

وتعريفُه مخالِفٌ لتعريفِ الخبَرِ[4]، إذ الأشياءُ تُعرَف بأضدادِها، فلا يُوصَفُ بما

---

(١) ووجه الدلالة منه: أنه جعل غير المتعمد كذبا، ولو كان الاعتبار بالاعتقاد ما كان غير العمد كذبا.

(٢) ووجه الدلالة منه: أنه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم: "إنك لرسول الله"؛ لعدم مطابقته لاعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع.

(٣) وعلى القولين الأولين لا واسطة بين الصدق والكذب.

(٤) فهو كلام لا يحتمل صدقا ولا كذبا لذاته، أو: ما لا يحصل مضمونه ولا يتحقق إلا إذا تلفظت به، فطلب الفعل في "افعل" وطلب الكف في "لا تفعل" وطلب المحبوب في «التمني» وطلب الفهم في «الاستفهام» وطلب الاقبال في «النداء» كل ذلك لا يحصل إلا بنفس الصيغ المتلفظ بها.

وُصِف به الخَبَرُ مِن احتمالِ الصِّدقِ والكذبِ، إذْ لا يصحُّ أن يقال لقائلِه: إنّه صادقٌ أو كاذبٌ، كقولنا للشَّخصِ: «اتّقِ اللهَ تعالىٰ»[1]. هـ.

ثمّ قال:

[ما يتألف منه الخبر والإنشاء]

65 **والكُلُّ جملةٌ، فمُسنَدٌ إليْهْ هو الّذي يكونُ محكومًا عليْهْ**

66 **وما به حُكِم هوَ المُسنَدُ أَمَدَّنا مِن الإلهِ السَّنَدُ**

يعني أنّ كلًّا مِن الخَبَرِ والإنشاءِ يتألَّفُ مِن جملةٍ مؤلَّفةٍ مِن جزءين أحدُهما مُسنَدٌ إليه والآخرُ مُسنَدٌ، وهما ركناها[2]، والنِّسبةُ بينهما تسمَّىٰ إسنادًا، وهو: ضمُّ كلمةٍ، هي المُسنَدُ، إلىٰ أخرىٰ، هي المُسنَدُ إليه، علىٰ وجهٍ يفيدُ الحكمَ عليها بها، أو نفيَها عنها.

فالمُسنَدُ إليه: هو المحكومُ عليه، ويسمَّىٰ «مخبَرًا عنه»، وهو أربعةٌ: المبتدأُ ذو الخبَر، والفاعلُ، ونائبُه، وأسماءُ النّواسخ[3].

والمُسنَدُ هو المحكومُ به، ويسمَّىٰ «مخبَرًا به»، وهو خمسةٌ: الخبَرُ، والفعلُ التّامُّ، واسمُ الفعلِ، والمبتدأُ الوصفُ المستغني بمرفوعِه عن الخبَر، وأخبارُ النّواسخ، والمصدرُ النّائب عن الفعل[4]. هـ.

---

(١) فإنه لا ينسب إلى قائله صدق ولا كذب.

(٢) وكل ما عداهما يعتبر قيدا زائدا عليها، كما سيأتي.

(٣) بل هي ستّة، خامسها: المفعول الأول لظن وأخواتها، والسادس: المفعول الثاني لأرى وأخواتها.

(٤) المذكور ستّة، والمواضع ثمانية، سابعها: المفعول الثاني لظن وأخواتها، والثامن: المفعول الثالث لأرى وأخواتها.

وأمّا قوله: (**أمدَّنا مِن الإلهِ السَّنَد**) فجملةٌ خبريّةُ اللّفظِ إنشائيّةُ المعنىٰ، قصَد بها الدُّعاءَ، وتتميمَ البيت، مشتملةٌ علىٰ مسندٍ هو (**الإمداد**)، ومُسنَدٍ إليه وهو (**السَّند**)، ومِن معانيه لغةً المعتمَد، وهو أنسبُها هنا، فيكونُ المرادُ به: سلسلةَ الشُّيوخِ؛ لأنَّهم معتمدُنا في العلومِ، واللهُ تعالىٰ أعلم.

تنبيه:

اعلم أنّ المُسنَدَ والمُسنَدَ إليه يتنوَّعان إلىٰ أربعةِ أقسامٍ، لأنّهما إمّا أن يكونا كلمتين حقيقةً، كـ«اللهُ بَرٌّ، ومحمَّدٌ نبيُّنا».

الثّاني: أن يكونا كلمتين حكمًا، نحوُ: «لا إله إلا الله ينجو قائلُها مِن النّار»، أي توحيدُ الإلهِ منجاةٌ مِن النّار[1].

الثّالث: أن يكون المسندُ إليه كلمةً حكمًا، نحو: ﴿ومِن آياته أنّك ترى الأرض خاشعةً﴾ أي ومِن آياتِه رؤيتُك الأرضَ خاشعةً.

الرّابع: أن يكون المسندُ كلمةً حكمًا، نحو: «زيدٌ أبوه قائمٌ» أي زيدٌ قائمُ الأب. هـ.

ثمّ قال:

67 **وما يَزيدُ غيرَ وصلٍ أو مُضافْ إليـــــه ذٰلك إلى القَيدِ يُضافْ**

يعني أنّ ما زاد على الرّكنين السّابقين للجملةِ، وهما المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه، غيرَ صلةِ الموصولِ، والمضافِ إليه غيرُه، مِن مفعولٍ، وحالٍ، وتمييزٍ، وظرفٍ، وغيرِها، يسمَّىٰ «قَيدًا» لتلك الجملةِ، زائدًا علىٰ تكوينها، لأغراضٍ مختلفةٍ باختلافِها، سيذكُرُ

---

(1) فالمراد بالكلمة الحكمية الجملة الواقعة في موقع المفرد، مبتدأ كان، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو نائب فاعل.

بعضَها ضِمْنَ هٰذا الفن. هـ.

[أغراض الخبر]

ثمّ شرَع في بيانِ المقاصدِ الّتي مِن أجلِها يُلقى الخبَرُ، فقال:

68 **لغرَضين الأصلُ في إلقا الخَبَرْ إفادةُ المُخاطَبِ الحكمَ المُقَرّ**

69 **أو أن تُفِـــيدَه بعلمِك بما تَضمَّنَ الخَبَـــرُ علمًا مُحكَما**

قوله: (**لغرضين**) متعلِّقٌ بما بعده، وتقديمه يُؤذِنُ بالاختصاصِ.

يعني أنّ الأصلَ في إلقاء المتكلِّمِ الخبَرَ إلى السّامعِ أحدُ أمرين:

- إمّا إفادتُه الحكمَ الّذي تضمَّنتْه الجملةُ، إذا كان جاهلًا له، ويسمَّىٰ «فائدة الخبر»، كقولنا: «الدِّينُ النّصيحةُ».

- وإمّا أن يفيده بأنّه عالمٌ بمدلولِ الخبَر، كقولِك لمَن فعَل أمرًا وأخفاه عنك، ثمّ علمتَه مِن غيرِه: «أنت فعلتَ كذا».

وإلىٰ تسميتِهما عند أهلِ الفنّ أشار بقوله:

70 **فائدةَ الخَبَرِ الأوّلُ وُسِـــــمْ لازِمُها سُمًّا لثانيهِ رُسِـــمْ**

يعني أنّ الأوّلَ يسمَّىٰ عندهم فائدةَ الخبَر، لأنّه أفاد السّامع ما كان يجهله.

قلتُ: وهٰذا التّعليلُ يشاركُه فيه الثّاني، لأنّ لازمَ فائدةِ الخبَرِ كان مجهولًا للمخاطَب قبل إلقاءِ الخبَرِ إليه، والله تعالىٰ أعلم.

وأمّا الثّاني فإنّه يسمَّىٰ لازمَ فائدةِ الخبَر؛ لأنّه يلزمُ في كلِّ خبَرٍ أن يكون المخبِرُ به ـ بكسرِ الباءِ ـ عنده علمٌ أو ظنٌّ به عادةً.

وهٰذا علىٰ مقتضَىٰ ظاهرِ الحال.

وقد يقتضي الحالُ العدولَ عن مقتضى الظّاهرِ، فيُورَدُ الكلامُ علىٰ خِلافِه، لاعتباراتٍ يَلحَظُها المتكلِّمُ.

وسلوكُ هٰذه الطّريقةِ شُعْبةٌ مِن شُعَبِ البلاغةِ، وإلىٰ ذٰلك أشار الشّيخُ بقوله:

[الخروج عن مقتضى الظاهر]

71 هٰذا وقد يُلقىٰ لأغراضٍ أُخَرْ تُفهَمُ مِن سياقِ ذٰلك الخَبَرْ

72 كالحثِّ، الاسترحامِ، أو إظهارِ تحسُّرٍ، ضعفٍ، بلا تَماري

يعني أنّ الخبَرَ قد يُلقَىٰ لأغراضٍ أخرىٰ خارجةٍ عن مقتضَىٰ ظاهرِ الحالِ تُفهَم مِن سياقِ الخَبَر، لِما يحتفُّ به مِن القرائنِ الدّالّةِ عليها غالبًا.

كالحثِّ مثلًا، وهو تحريكُ الهمّةِ إلىٰ ما يلزمُ، أو يُستحَبُّ تحصيلُه، نحو:

* ليس سواءً عالمٌ وجَهُول[1] *

وكقول طاهرِ بن الحسين:

وليس أخو الحاجاتِ مَن بات نائمًا ولٰكن أخوها مَن يبيتُ علىٰ

وكالاسترحامِ، وهو الاستعطافُ بذكرِ الشّيءِ بما يدعو إلى الشَّفقةِ عليه، والبِرِّ به، والعطفِ عليه، نحو: ﴿ربِّ إنّي لما أنزلتَ إليَّ مِن خيرٍ فقير﴾[3]، وكقول يحيى البَرْمَكيِّ يخاطبُ الرّشيد:

إنّ البَرامِكةَ الّذيـ ـنَ رُموا لديك بداهِيَهْ

---

(1) فهذا الكلام حثّ على العلم وطلب المعرفة، لا إخبار بما بين العلم والجهل من فوارق.

(2) فطاهر بن الحسين لا يريد إخبار العبّاس، بل يحثّه على الجدّ في جباية الخراج.

(3) فليس الغرض هنا إفادة الحكم، ولا لازم الفائدة؛ لأن الله تعالى عليم، ولكنه لطلب عفو ربه.

صُفْرُ الوجوهِ عليهمُ خِلَعُ المَذلّةِ بادِيَهْ

فإنّه لا يَقصِدُ بهٰذا الشِّعر أن ينبِئَ الرّشيدَ بما وصَل إليه حالُه وحالُ ذوي قُرباه مِن الذُّلِّ والصَّغارِ؛ لأنّ الرّشيد هو الّذي أمر بذٰلك فهو أولىٰ بأن يَعلَمَه، ولا يريدُ كذٰلك أن يفيده بأنّه عالمٌ بحالِ نفسِه وذوي قرابتِه ضرورةً، بل إنّما ذكَر هٰذا استعطافًا واسترحامًا للرّشيدِ، رجاءَ شفَقتِه وإصغائِه إليه، فيعودَ إلى البِرّ به والعطفِ عليه.

ومِن أغراضِ الخروجِ عن الظّاهرِ إظهارُ التّحسُّر، نحو: ﴿إنّي وضعتها أنثىٰ﴾[1]، وكقولِ بعضهم يرثي ابنَه:

لمّا[2] دعوتُ الصَّبْرَ بعدكَ والأسىٰ أجاب الأسىٰ طوعًا ولم يُجِبِ
فإن يَنقَطِعْ منكَ الرَّجاءُ فإنَّه سيبقىٰ عليك الحُزْنُ ما بقِي الدَّهرُ

فإنّ الشّاعر لا يقصدُ بهٰذا إلّا إظهارَ التّحسُّر والأسىٰ علىٰ فقدِ ولدِه، وفِلْذةِ كَبِدِه.

ومِن أغراضِه كذٰلك إظهارُ الضَّعفِ والخشوعِ، كقولِ زكريّاءَ عليه السلام: ﴿ربِّ إنّي وهَن العظمُ منّي﴾ الآيةَ[3]. هـ

[أقسام الخَبَر باعتبارِ التّوكيدِ وعدمِه]

ثمّ شرَع يبيِّن ضروبَ الخَبَر باعتبارِ التّوكيدِ وعدمِه، وذٰلك تابعٌ لحالِ المخاطبِ، فقال:

---

(١) فالآية تنفي الإخبار، لأنّ الله تعالى يعلم ما وضعت، ولكنّ الغرض إظهار التحسّر على شيء محبوب، فقد كانت تحبّ أن تضع ذكرا، فلما وضعت انثى أبدت حسرتها.

(٢) كذا، وفيه خرم، وهو في «العقد الفريد» بواو عاطفة.

(٣) فزكريا عليه السلام لا يريد بهذا القول: أن يخبر الله تعالى بحاله، إذ يعلم أن الله لا يخفى عليه شيء، ولكنه قصد مجرد إظهار الضعف، وأنه بلغ من الوهن غاية لا أمل له بعدها في الحياة.

73 الخَبَرَ اَلْـــــقِ خاليًا لخالي ذهنٍ مِـن التّوكيدِ يا ابنَ خالي

وسمِّه ابتِــدائِيًا ....

قوله: (الخبر) بالنصب مفعول مقدمٌ، و(خاليًا) حالٌ منه، و(مِن التّوكيد) صلةٌ لـ«خاليا»، و(ابن خالي) تتميمٌ للبيت فقط.

يعني أنّ المخاطَب إن كان خالِيَ الذِّهنِ مِن الخبر غيرَ متردِّدٍ فيه ولا منكِرٍ له، ولم يقدَّمْ له مشعرٌ به: وجَب إلقاءُ الخبَرِ إليه خاليًا مِن التّأكيدِ[1]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿المالُ والبنون زينة الحياة الدُّنيا﴾ الآية.

وهٰذا النَّوعُ مِن الخبر يسمَّى «ابتدائيًّا»، ويستعمل حين يكونُ المخاطَبُ خالِيَ الذِّهنِ مِن مدلول الخبَر، فيتمكَّن فيه، لمصادفتِه إيّاه خاليًا، قال:

عرَفتُ هواها قبلَ أن أعرف الهَوىٰ فصادَف قلبًا خاليًا فتمكَّنا

ثمّ أشار إلى الضَّربِ الثّاني مِن أضرب الخبَر، بقولِه:

74 ..... وأَكِّــدِ للمتــــــــردِّدِ بلا تعدُّدِ

وسمِّه طَلَبِــيًا ....

يعني أنّ المخاطَبَ إن كان متردِّدَ الذِّهن في الخبَرِ طالبًا الوصولَ إلىٰ معرفتِه، والوقوفَ علىٰ حقيقتِه يحسُن تأكيدُ الكلامِ الملقىٰ إليه بمؤكِّدٍ واحدٍ، تقويةً للحكمِ، ليتمكَّن مِن نفسِه، ويَطرَح الخلافَ وراءَ ظهرِه، نحوُ: «إنّ الحقَّ منتصرٌ لا محالةَ».

وهٰذا الضّربُ يسمَّىٰ «طلبيًّا»؛ لما تقدَّم في ذهنِ المخاطبِ مِن الشّكِّ في مدلولِ

---

(1) فزكريا عليه السلام لا يريد بهذا القول: أن يخبر الله تعالى بحاله، إذ يعلم أن الله لا يخفى عليه شيء، ولكنه قصد مجرد إظهار الضعف، وأنه بلغ من الوهن غاية لا أمل له بعدها في الحياة.

الخبَر، وبغيةِ التّثبُّت مِن صدقه[1].

ثمّ أشار إلى الضّرب الثّالث، فقال:

75 ..... والخَبَرُ لمُنكِرٍ توكيـــــــدُه يُكرَّرُ

يعني أنّ المخاطَبَ إذا كان منكِرا لصحّةِ مدلولِ الخبَرِ المرادِ إلقاؤه إليه معتقِدًا خلافَه يجبُ توكيدُ الكلامِ له بموكِّداتٍ، علىٰ حسَبِ إنكارِه، قوّةً وضعفًا.

نحو: ﴿إنّ الله غفور رحيم﴾ أو ﴿إنّه لغفور رحيم﴾، أو: «واللهِ إنَّه لغفور رحيم».

وسواءٌ كان الخبَرُ مثبتًا كما مثَّلْنا، أو كان منفيًّا، نحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ»، أو «إنّه ليس بقائمٍ»، أو «واللهِ إنّه ليس بقائمٍ».

وهٰذا الضَّربُ يسمَّى «إنكاريًّا»، كما قال:

وسمِّه إنكارِيًا ....

وإنّما سمِّي بذٰلك لما تقدَّم إلقاءَه مِن إنكارِ المخاطَب واعتقادِه المخالِفِ.

ثمّ أشار بقوله:

76 ..... تَجرِي علىٰ ما يقتضيه ظاهرٌ، وقد خلا

إلىٰ أنّك إن فعلتَ ما تقدَّم كان ذٰلك إجراءً للخبَرِ وإخراجًا له علىٰ مقتضىٰ ظاهرِ الحالِ، وذٰلك لأنّه لمّا كان الغرَضُ مِن الكلامِ الإيضاحَ والإظهارَ، وجَب أن يكونَ المتكلِّمُ مع المخاطَبِ كالطَّبيبِ مع المريضِ، يشخِّص حالتَه أوّلًا، ثمّ يعطيه الدَّواءَ

---

(1) أي فوجه تسميته طلبيا: أنه مسبوق بطلب؛ إذ المخاطب المتردد طالب بلسان حاله الوقوفَ على جلية الأمر.

علىٰ حسَبها، فكذا الكلامُ حقُّه أن يكونَ بقدرِ الحاجةِ، لا زائدًا، فيكونَ عَبَثًا، ولا ناقصًا فيُخِلَّ بالغرضِ.

ولهٰذا اختلفتْ صُوَرُ الخَبَرِ في أساليبِ اللُّغة، باختلافِ أحوالِ المخاطَبِ الّذي تعتريه حالاتٌ ثلاثٌ، كما تقدَّم.

وقوله: (**تجري**) بتاءِ الخطابِ للمفرد المذكَّرِ مجزومًا جوابًا للأمرِ، لسقوطِ الفاء، قال ابن مالك:

وبعد غيرِ النَّفيِ جَزْمًا اعتَمِدْ إن تَسقُطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

والياءُ فيه علىٰ حدِّ قولِه:

ألمْ يأتيك والأنباءُ تَنمي بما لاقتْ لَبُونُ بني زِيادِ

ولولا أنّ الياءَ بخطِّ الشَّيخِ لحذفتُها؛ لاستقامةِ البيتِ مع حذفها[1]. هـ

ثمّ قال:

77 **وقد يجي علىٰ خلافِ المُقتضَىٰ لنكتةٍ تأتي لأمرٍ عرَضا**

قوله: (**يجي**) بحذفِ الهمزةِ تخفيفًا، علىٰ لغةِ تميمٍ، قال ابن بونه:

وبعضُهم يَحذِفُ همزةَ «يَجِي يسو»، و«يستَحِي» بيستَحْيِي يَجِي

يعني أنّ الخبَرَ قد يَجري على خلافِ مقتضى الظّاهرِ، لنكتةٍ، أي اعتبارٍ مِن اعتباراتٍ يَلحَظُها المتكلِّمُ، فيُجرِي الكلامَ علىٰ حَسَبِها، لكونِ ذٰلك شُعبةً مِن شُعَبِ

---

(١) ولعله لا يتعيَّن في «تجري» أن يكونَ مجزومًا جوابًا، بل يجوزُ أن يكونَ الموضعُ نصبًا حالًا مِن الفاعلِ بـ«سمِّه»، نظير قول الله تعالىٰ: ﴿ولا تمنن تستكثرُ﴾، ولفظُ الفعلِ علىٰ ذٰلك مرفوعٌ، لا تحذف ياؤُه.

البلاغة[1].

وإلىٰ بعضِ تلك النُّكَتِ أشار بقوله:

78 فيُجعَلُ الخالي كمَـــن تَردَّدا إذْ في الكلامِ ما لحكـمٍ أَرشَدا

يعني أنّ مِن النُّكَت الدّاعية إلىٰ إخراجِ الكلامِ علىٰ خلافِ مقتضى الظّاهرِ: تنزيلَ خالي الذِّهنِ مِن الخَبَرِ منزلةَ السَّائلِ المتردِّد، إذا تقدَّم في الكلامِ ما يُشِيرُ إلىٰ حكمِ الخَبَر، كقولِه تعالىٰ: ﴿ولا تخاطبْني في الّذين ظلموا إنّهم مغرقون﴾، فمدخول «إنّ» مؤكِّدٌ لمضمونِ ما تقدَّم، لإشعارِه بالتّردُّد في ما تضمَّنه مدخولُها[2].

قال:

79 ويُجعَلُ المُقِرُّ مِثـــلَ المُنكَرِ إن سِمـــةُ النُّكْرِ عليه تَظهَرِ

يعني أنّ مِن تلك النُّكَتِ أيضًا تنزيلَ العالمِ بفائدةِ الخَبَرِ أو لازمِها، أو هما معًا، منزلةَ الجاهلِ بذٰلك، لعدمِ جَرْيه علىٰ مُوجَبِ علمِه، فيُلقَىٰ له الخبَرُ مؤكَّدًا، كما يُلقىٰ للمنكِرِ، كقولنا لمَن يَعلَم وجوبَ الصّلاةِ ولا يصلّي: «إنّ الصّلاةَ واجبةٌ»، توبيخًا له علىٰ عدمِ العملِ بمقتضى العلمِ. ومنه:

جاء شقيقٌ عارضًا رُمْحَه إنّ بني عَمِّك فيهم رِماحْ[3]

---

(١) والجري على هذا النحو يسمى: إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر، أو الخروج عن مقتضى الظاهر.

(٢) وذلك أن المولى تعالى لما أمر «نوحا» أولا بصنع الفلك، ونهاه ثانيا عن مخاطبته بالشفاعة فيهم، صار مع كونه غير سائل في مقام السائل المتردد: هل حكم الله عليهم بالإغراق؟، فأجيب بالقول: «إنهم مغرقون».

(٣) فشقيق لا ينكر رماح بني عمه، ولكن مجيئه على صورة المعجب بشجاعته، واضعا رمحه على فخذيه بالعرض وهو راكب، أو حاملا له عرضا على كتفه في جهة العدو دون اكتراث به، بمنزلة إنكاره أن =

هـ. ثمّ قال:

80 **ويُجعَلُ المُنكِرُ مثلَ مَــن أقَرّ إذا دليلُ ذٰلك الحكمِ استَقَرّ**

يعني أنّ مِن تلك النُّكتِ تنزيلَ المنكِرِ منزلةَ المقرِّ[1]، فيُلقَىٰ إليه الخبَرُ خاليًا مِن المؤكِّداتِ، إذا كان للخبَرِ براهينُ واضحةٌ تستلزمُ عدمَ إنكارِه، لو تأمَّلها المخاطَبُ ارتدع وزال عنه إنكارُ الحكمِ، نحو قولِه تعالىٰ: ﴿وإلٰهُكم إلٰهٌ واحدٌ﴾، ومنه قولُنا للكافرِ: «الإسلامُ حقٌّ»، لما للأمرين مِن براهينَ ساطعةٍ، وحُجَجٍ واضحةٍ.

تنبيهان: منزلةَ

الأوّل: قد يؤكَّد الخبَرُ لشرَفِ الحكمِ وتقويتِه، مع أنّه ليس فيه تردُّدٌ، ولا إنكارٌ، ولا تنزيلُ مخاطَبٍ أحدهما، كقوله ﷺ: «إنّ الحمدَ لله، نحمده ...» الحديثَ.

الثّاني: عُلِم ممّا تقدَّم أنّ الحالَ هو الأمرُ الدّاعي إلىٰ إيرادِ الكلامِ مكيَّفًا بكيفيّةٍ مّا، سواءٌ كان ذٰلك الأمرُ الدّاعي ثابتًا في الواقعِ، أو كان ثبوتُه بالنّظر إلىٰ ما عند المتكلِّم، كتنزيلِ المُنكِرِ والمتردِّد منزلةَ غيرِهما، وأنّ ظاهرَ الحالِ هو الأمرُ الدّاعي إلىٰ إيرادِ الكلامِ مكيَّفًا بكيفيّةٍ مخصوصةٍ، بشرطِ أن يكون ذٰلك الأمرُ الدّاعي ثابتًا في الواقعِ[2].

فكلُّ كيفيّةٍ اقتضاها ظاهرُ الحالِ اقتضاها الحالُ، وليس كلُّ كيفيّةٍ اقتضاها الحالُ اقتضاها ظاهرُه، **فتأمَّلْ**[3]. هـ.

=

لبني عمه رماحا، فأُكد له الكلامُ استهزاء به، وخوطب خطاب التفات بعد غيبة تهكما به، ورميا له بالنزق وخرق الرأي.

(١) لعل الأدق في العبادرة أن يقال: تنزيل المنكر منزلة خالي الذهن.

(٢) فلذا كان أخص من الحال مطلقًا.

(٣) وذلك كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على مقتضى الحال ولا

=

ثمّ قال:

[أدوات التوكيد]

81 هٰذا وللتَّوكيدِ ألفاظٌ تُؤَمّ إِنَّ، وأَنَّ، اللّامُ، نونٌ، والقَسَمْ

82 وأحرفُ التّنبيهِ، إمّا الشَّرطِيَهْ وزائدُ الحروفِ أيضًا، فادرِيَهْ

أشار طيَّب اللهُ ثَراهُ بهذه الأبياتِ إلىٰ أنَّ لتوكيدِ الجُمَلِ الخبريّة أدواتٍ كثيرةً[1]، وأشهرُها: «إِنَّ» بكسر الهمزة، وفتحها، وتشديدِ النّون، ولامُ الابتداء، ونونا[2] التّوكيدِ، والقسمُ، وأحرفُ التّنبيهِ، و«إمّا» الشّرطيّةُ، والحروفُ الزّائدةُ في الاسمِ والفعل.

قلت: بقي عليه مِن المؤكِّدات كذٰلك: اسميّةُ الجملةِ، وضميرُ الفصلِ، والشّأنِ، وتقديمُ الفاعلِ المعنويِّ[3]، والتّكرارُ، و«إنّما»، و«سوف»، و«قد».

❊ ❊ ❊

=

يكون على مقتضى الظاهر.

(1) المراد بالتأكيد هنا التأكيد لمضمون الخبر، وهو الحكم بالنسبة، أو ثبوتها على ما سبق، لا تأكيد المسند وحده، ولا المسند إليه.

(2) في النّسخة: "نوني"، بياء، ولعل مرد ذلك إلى أن الشارح وهل عن قوله: "وأشهرها" فأجرى المسرودات على البدلية من اسم "إنّ".

(3) نحو زيد يقوم، ويكون ذلك لغرض تقوية الحكم، بتكرر الإسناد.

باب الإنشاء

أي: في حقيقتِه وتقسيمِه.

وهو **لغةً**: الإيجادُ، و**اصطلاحًا**: كلامٌ لا يحتملُ صدقًا ولا كذبًا لذاتِه، أي بقطعِ النَّظر عمّا يستلزمُه، نحو: ﴿اغفر وارحم﴾[1]، فلا يُنسَب إلىٰ قائلِه صدقٌ ولا كذبٌ.

وإن شئتَ فقل: هو ما لا يحصُلُ مضمونُه ولا يتحقَّق إلّا إذا نطَقتَ به، لأنّ طلَبَ الفعلِ في «افعل»، والكفِّ في «لا تفعلْ»، والمحبوبِ في التّمنّي، والفهمِ في الاستفهامِ، والإقبالِ في النّداء[2]، كلُّها أمورٌ لم تحصلْ إلّا بنفسِ الصِّيغِ المتلفَّظِ بها.

وإلىٰ تقسيمِه أشار بقوله:

[أقسام الإنشاء]

83 **لطَلَبِيٍّ ولغيـــــــرِ طَلَبِيّ ينقســمُ الإنشا** .....

قوله: (**لطلبيٍّ**) صلةٌ لقوله: «ينقسم»، وما بعده عطفٌ عليه.

يعني: أنّ الإنشاءَ ينقسمُ إلىٰ قسمين:

الأوّلُ منهما: طلبيٌّ، وهو المبحوثُ عنه في علمِ المعاني؛ لما يمتازُ به مِن لطائفَ

---

(1) أي: بقطع النظر عما يستلزمه الإنشاء، فإن "اغفر" يستلزم خبرا وهو: أنا طالب المغفرة منك، وكذا لا تكسل يستلزم خبرا، وهو: أنا طالب عدم كسلك، لكن كل هذا ليس لذاته.

(2) في النّسخة: الأمر، وهو سهو.

بيانيّةٍ ستراها في ضِمْنِ هٰذا التّأليفِ، إن شاء الله تعالىٰ.

وأنواعُه خمسةٌ: الأمرُ، والنّهيُ، والاستفهامُ، والتّمنّي، والنِّداءُ.

وإنّما سمّي طلبيًّا؛ لأنّه يستدعي مطلوبًا غيرَ حاصلٍ في اعتقادِ المتكلِّمِ وقتَ الطَّلَبِ، لأنّ طلَبَ الحاصلِ لا يليقُ.

فإن استُعمِل شيءٌ مِن صِيَغِه لطلبِ حاصلٍ: امتنع إجراؤُها علىٰ ظاهرِ مَعانيها الحقيقيّةِ، ويتولَّدُ مِن تلك الصِّيَغِ ما يناسبُ المَقامَ، كطلَبِ دوامِ الإيمانِ والتّقوىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿يا أيها الّذين آمَنوا آمِنوا﴾ الآية، وقولِه: ﴿يا أيها النّبيُّ اتَّقِ الله﴾ الآية. وهلمّ جرًّا.

القسم الثّاني مِن أقسامِ الإنشاءِ: غيرُ طلبيٍّ، وهو ما لا يستدعي مطلوبًا غيرَ حاصلٍ وقتَ الطَّلَبِ.

ويكون بصِيغِ المدحِ والذّمّ، وصيغِ العقودِ، والقَسَم، والتَّعجُّب، والرّجاء، كما سيأتي. وقد يكونُ بـ«رُبّ»، و«لعلّ»، «وكم» الخبريّة.

ولا تبحثُ عنه علماءُ البلاغةِ؛ لأنّ أكثرَ صِيَغِه في الأصلِ أخبارٌ نُقِلت إلى الإنشاء.

هـ

ثمّ قال:

.... **وقسمُ الطَّلَبيّ**

84 = منه: **هو استداءُ مطلوبٍ فُقِدْ في الوقتِ بالأمرِ أو النَّهيِ عُهِدْ**

85 **كذا بالاستفـــــهامِ والنِّداءِ وبالتَّمـــــنِّي دونَــما امتراءِ**

86 **وغيرُه لا يقتــضي مَطلوبا بالمَدحِ والذّمِّ يُرىٰ مَصحوبا**

87 **وبالتّعجُّبِ وأفـــعالِ الرَّجا وقَسَـــمٍ وصِيغةِ العقدِ يُجا**

تصوُّر معنى الأبياتِ واضحٌ ممّا تقدَّم.

وقوله: (**بالمدح**) صلةٌ لقولِه: (**يُرىٰ مصحوبًا**)، وما بعدَه عطفٌ عليه.

وصِيغُ المدحِ «نِعْمَ» وما جرىٰ مجراها، نحوُ: «حبَّذا»، والأفعالُ المحوَّلةُ إلىٰ «فعُل» بضمِّ العين، كـ«سَرُوَ الرّجلُ، وضَرُب»، أو ما ينوب عنها، كـ«طاب زيدٌ نفسًا»، وصِيغُ الذّمّ: «بئس، ولا حبَّذا، وساء» والأفعالُ المحوَّلةُ، كـ«خبُث زيدٌ أصلًا».

والتّعجُّبُ يكون قياسًا بصيغتَي: «ما أفعَله، وأَفعِلْ به»، وسماعًا بغيرِهما، نحوُ: «للهِ درُّه فارسًا»، ❊ **يا جارتا ما أَنتِ جاره** ❊ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كيف تكفرون باللهِ وكنتم أمواتا فأحياكم﴾ الآية.

وصِيغُ الرّجاءِ هي: «عسىٰ، واخلولق، وحَرَىٰ»، نحو: «عسى اللهُ أن يغفرَ لنا».

والقسَمُ يكونُ بالباءِ الموحَّدةِ، والواوِ، وبالتّاء المثنّاةِ مِن فوقُ، وبغيرها، نحو: «لَعَمْرُك».

وصِيغُ العقود: كـ«وهَبتُ، وبِعتُ، وآمَنتُ، وتُبْتُ»، ومضارُعها كماضيها. وقد تكونُ بالجملةِ الاسميّة قليلًا، نحو: «أنا بائعٌ، وفتاي حرٌّ» مثلا.

ثمّ انتقل إلىٰ تعريفِ معاني ضروب الإنشاءِ الطّلبيّ، فقال:

[مبحث الأمر]

88 **وطلَبُ الفعلِ بالاستعلاءِ الَامرُ الّذي مِن أضربِ الإنشاءِ**

يعني أنّ حدَّ الأمرِ الّذي تقدَّم أنّه مِن أنواعِ الإنشاءِ الطَّلبيِّ هو: طلَبُ حصولِ الفعلِ مِن المخاطَب، علىٰ وجه الإلزامِ، وبهيئةِ الاستعلاءِ، بأن يَعُدَّ الآمرُ نفسَه عاليًا

لمَن هو أقلُّ منه شأنًا، سواءٌ كان عاليًا في نفسِ الأمرِ أم لا. ولهٰذا نُسِب إلىٰ سوءِ الأدبِ إن لم يكن عاليًا.

وقيل: بغيرِ الاشتراطِ، وهو الصّحيحُ عندهم.

وألفاظُه أربعةٌ، أشار لها بقوله:

89 صِيَغُ الَامرِ نحوُ «صَهْ» ونحوُ «قُمْ» «نَدْلًا زُرَيقُ»، وكذاك: «لتَقُمْ»

يعني أنّ مِن صيغ الأمر نحوَ: «صَهْ» مِن كلِّ اسمِ فعلٍ بمعنى الأمرِ، كـ«صَهْ، ومَهْ، وآمِينَ»، ولو بالنَّقلِ، كـ«بَلْهَ، وعليكَ، ودونَك، وإليك».

ومِن صيغِه نحوُ: «قم» مِن كلِّ فعلِ أمرٍ، متصرِّفًا كان، كـ«قم، وقل»، أو غيرَ متصرِّفٍ، كـ«هَبْ، وتعلَّمْ».

ومنها كذٰلك المصدرُ النّائب عن فعلِه، نحو: «نَدْلًا، وضَرْبًا»، والتَّمثيلُ بقولِه: (نَدْلًا زُرَيقُ) إشارةٌ إلىٰ قوله:

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفافًا عِيابُهم ويَرجِعْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحقائِبِ
علىٰ حينَ أَلهَى النّاسَ جُلُّ أُمُورِهم فنَدْلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

ومِن صيغِ الأمرِ كذٰلك نحوُ: «لِتقُمْ» مِن كلِّ فعلٍ مضارعٍ مجزومٍ بلامِ الأمرِ، نحوُ: ﴿لينفقْ ذو سعةٍ مِن سعتِه﴾. والتّمثيلُ بقولِه: (لتقم) إشارةٌ إلىٰ قولِ الشّاعر:

لِتَقُمْ أنت يا ابنَ خيرِ قُرَيْشٍ كي لِتَقضِيْ حوائجَ المسلمينا

وبهذا تعلمُ أنّ الأمرَ صِيَغُه أربعٌ، هي: فعلُ الأمرِ، واسمُه، والمجزومُ بلامِه، والمصدرُ النّائبُ عنه.

وقد تخرُجُ هٰذه الصِّيغُ عن معانيها الأصليّةِ إلىٰ معانٍ أخرىٰ تُستفادُ مِن سياقِ

الكلامِ، وقرائنِ الأحوالِ، وإلىٰ ذٰلك أشار الشّيخُ بقولِه:

90 **ولمَعانٍ أُخَـــــرٍ تَنصَرِفُ صِيَغُه مِـــن السّياقِ تُعرَفُ**

يعني أنّ صيغَ الأمرِ السّابقَ ذكرُها قد تُستعمَلُ في معانٍ كثيرةٍ، غيرِ الأمرِ، وكلُّها يُعرَف مِن سياقِ الكلام.

وقد أشار الشّيخُ إلىٰ تسعةٍ مِن تلك المعانِي بقوله:

91 **يأتي لِلإرشـــاد، وللدُّعاءِ والالتماسِ، دونـــما امتراءِ**

92 **تسويـــةٍ، تخييرٍ، اَو تجويزِ تَمَـــنٍّ، التَّهديدِ، والتّعجيزِ**

يعني أنّ مِن المعانِي الّتي تأتي لها صيغةُ الأمرِ: الإرشادَ[1]، كقوله تعالى: ﴿فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدلُ﴾، وقولِه ﷺ: «عليكم بالأسود منه»[2].

ومنها كذٰلك الدُّعاءُ[3]، كقوله تعالىٰ: ﴿ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك﴾.

ومنها الالتماسُ[4]، كقولك لصديقِك: «أَعطِني القلمَ».

ومنها التّسويةُ[5]، كقوله تعالىٰ: ﴿اصبروا أو لا تصبروا﴾.

ومنها التّخييرُ[1]، كقولك لابنِك: «تزوَّجْ هندَ أو أختَها».

---

(١) والإرشاد: الندب لمصالح الدنيا والآخرة، فيحتمل أن يكون قسما من المندوب تحصل به مصلحتان دنيوية وأخروية، فيكون حكما شرعيا، ويحتمل أن يكون من نوع الإشارة والإخبار أن ذلك مصلحة فى الدنيا، فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعى. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤٦٦).

(٢) متّفق عليه من حديث جابر، البخاريّ (٣٤٠٦) ومسلم (٢٠٥٠)، يعني الكباث، وهو ثمَر الأراك.

(٣) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام التضرع.

(٤) وذلك حيث كان الطلب لمساويك سنا ومقاما.

(٥) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام توهم المخاطب فيه أرجحية أحد الطرفين المتساويين.

ومنها التّجويزُ، وهو الإباحةُ[٢]، نحو: ﴿كُلُوا واشرَبوا حتّىٰ يتبيَّن لكم الخيطُ الأبيض﴾ الآيةَ[٣].

والفرقُ بين التّخييرِ والإباحةِ إمكانُ الجمعِ في الإباحةِ، كـ«جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ»، وامتناعُه في التّخييرِ، كما في المثالِ قبلُ[٤].

ومنها التّمنّي[٥]، كقوله:

ألا أيُّها اللّيلُ الطَّويلُ ألا انجلِ بصُبْحٍ وما الإصباحُ منكَ بأَمثَلِ[٦]

ومنها التّهديدُ[٧]، كقولِه تعالى: ﴿اعملوا ما شئتم إنّه بما تعملون بصير﴾ الآية[٨].

ومنها التّعجيزُ[٩]، كقوله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ الآية[١٠].

وبقي على الشّيخِ مِن معانيها الإكرامُ[١١]، والامتنانُ[١٢]، والإهانةُ[١٣]، والدَّوامُ[١]،

=

(١) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام توهم المخاطبُ فيه عدم جواز أحد المتساويين.

(٢) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام توهم المخاطب فيه عدم جواز الإتيان بالشيء.

(٣) فالمراد بهذا الأمر: بيان حكم الأكل والشرب وأنه مباح لا حظر فيه.

(٤) وهذا الفرق محله عند العطف بـ "أو"، كما يتضح بالمثال، وليس بين التخيير والإباحة المطلقين.

(٥) وذلك إذا استعملت الصيغة في أمر لا طمع في حصوله.

(٦) فليس الليل مما يتوجه إليه الأمر والنهي، وإنما يشكو الشاعر طول ليله، ويود لو ينبلج الصبح ليتخلص من همومه التي يجن بها ظلامه.

(٧) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام عدم الرضا بالمأمورية.

(٨) وفي هذا خروج عن الإنشاء، فإن التهديد خبر دلت على إرادته القرينة والعلاقة فيه المضادة؛ ولذلك لا يمكن إرادة الإيجاب، والتهديد بصيغة واحدة.

(٩) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام إظهار عجز المدعي.

(١٠) وإنما كان تعجيزًا لأن الإتيان بسورة من مثله فوق مقدورهم.

(١١) وذلك كقوله تعالى: {ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ} فليس المراد: الأمر بالدخول لحصوله وقتئذ، وإنما الغرض: إظهار إكرامهم، وأنهم يستحقون هذا النعيم بما قدموا من خير.

(١٢) وذلك نحو: {كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ} فمراده سبحانه: أن يمتنّ علينا بما أولانا من نعمه وآلائه.

(١٣) وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور كقوله تعالى: {كُونُوا حِجَارَةً

=

والاعتبارُ[٢]، والإذنُ[٣]، والتّكوينُ[٤]، والتّأديبُ[٥]، والتّعجُّبُ[٦]، والنّدبُ[٧]. وقد أنهاها بعضُهم إلىٰ ثمانٍ وعشرين معنًى. هـ.

ثمّ أشار إلىٰ مبحثِ النّهي، وهو النّوع الثّاني مِن أنواعِ الإنشاءِ الطّلبيّ، فقال:

[مبحث النهي]

93 **النّهيُ هوَّ طلبُ الكفِّ بـ«لا تَفعَلْ»، وذي الصِّيغةُ عنها ما خلا**

قوله: (**هوّ طلب**) بتشديد الواو، مثلَها في قوله:

وإنّ لساني شُهْدةٌ يُشتَفَىٰ بها وهُوَّ علىٰ مَن صبَّه اللهُ عَلقَمُ

يعني أنّ مِن أَضرُبِ الإنشاءِ النّهيَ، وهو طلبُ الكفِّ عن الفعلِ ممّن هو أقلُّ شأنًا مِن المتكلِّم، مع الإلزامِ.

وله صيغةٌ واحدةٌ، هي المضارعُ المقرون بـ«لا» النّاهية.

وقد تخرُجُ صيغتُه عن معناها إلىٰ معانٍ أخرىٰ كثيرةٍ، تُفهَم مِن سياقِ الكلامِ،

=

أَوْ حَدِيدًا}.

(١) وذلك كقوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ، وكقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا آَمِنُوا} فليس المراد: الأمر بالهداية والإيمان؛ لأنهما حاصلان، وإنما الغرض الدوام عليهما.

(٢) وذلك كقوله تعالى: {انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ} فليس المراد: مجرد الأمر بالنظر إلى الثمر، وإنما الغرض: لفت النظر إلى ما في قدرة الله تعالى من عجيب الإبداع.

(٣) كقولك لمن طرق الباب: "ادخل" تريد الإذن له بالدخول.

(٤) كقوله تعالى: «كن فيكون».

(٥) نحو: كل مما يليك.

(٦) كقوله تعالى: «أنظر كيف ضربوا لك الأمثال».

(٧) نحو: صل ركعتين، وجعلوا منه التأديب الآنف، مثل: كل مما يليك، فإن الأدب مندوب إليه، لكنه متعلق بمحاسن الأخلاق، فهو أخص من المندوب.

وقرائنِ أحوالِه، كما أشار له بقوله:

94 وهٰذه الصِّيــغةُ أيضًا قد تجي لغيرِ نهيٍ بالقــرائنِ حَجِيْ[1]

95 كالالتــماسِ، والدُّعاءِ، والتَّمَنّ الإرشادِ، والتّوبيخِ، والتّيئيسُ عَنّ

96 كذٰلك التّهديــدُ، والتّحذيرُ واللهُ أعلمُ هــو الخبيرُ

يعني أنّ الصِّيغةَ الّتي هي «لا تفعل» قد تجيءُ في الكلامِ لنكتةٍ بلاغيّةٍ، لغير النّهي، وذٰلك يُفهَم مِن قرائنِ الأحوالِ.

فمِن تلك المعانِي الّتي قد يُفِيدها النّهيُ: الالتماسُ، كقولِك لصديقِك: «لا تتوانَ في طاعةِ الله تعالىٰ».

ومنها الدُّعاء، كقوله تعالىٰ: ﴿ربَّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ الآية.

ومنها التّمنّي، كقوله:

يا ليلُ طُلْ، يا نومُ زُلْ يا صبحُ قِفْ لا تَطلُعِ[2]

وكقوله: «يا ليلةَ الأنسِ لا تنقضي».

ومنها الإرشادُ، كقوله تعالىٰ: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤكم﴾ الآية[3].

ومنها التّوبيخُ، كقوله:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعَلتَ عظيمُ

---

(١) أي خليق، تقول: هو حَجِيٌّ بهذا، وحَجٍ به، أي خليق. وهو صفةٌ لـ«غير»، و«بالقرائن» متعلّقٌ به.

(٢) والشاهد في قوله: "لا تطلع" فليس مستعملًا في معناه الحقيقي؛ إذ لا يوجه إلى الصبح أمر أو نهي، وإنما الغرض: التمني؛ لأن الليل زمان مسامرة الحبيب، فهو يود ألا يطلع الصبح؛ ليطول سمره، واستمتاعه بحبيبه.

(٣) فالمراد بالنهي: إرشادهم إلى أنه لا ينبغي التدخل في أمور يسوء وقوعها، ولا يسر العلم بها.

ومنها التَّيئِيسُ أي التّقنيطُ، كقوله تعالىٰ: ﴿لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾[1].

ومنها التّهديد، كقولك للولدِ أو الخادمِ: «لا تُطِعْ أمري»[2].

ومنها التّحذيرُ، كقولك لهما وقد أمرتَهما بشيءٍ: «لا تعصيا أمري».

وأمّا قوله: (**والتَّيئِيسُ عنَّ**) ففعلٌ ماضٍ بمعنىٰ عرَض.

وقوله: (**والله أعلم هو الخبير**) فجملةٌ خبريّة تتميمٌ للبيت فقط. هـ

وبقي عليه كونُها لبيانِ العاقبة، كقوله تعالىٰ: ﴿ولا تحسبنّ الّذين قتلوا في سبيل الله﴾ الآية[3]، وكونُها للدَّوام، كقوله تعالىٰ: ﴿ولا تحسبنّ الله غافلا عمّا يعمل الظّالمون﴾[4]، وكونُها للإيناسِ، كقوله تعالىٰ: ﴿لا تحزن إنّ الله معنا﴾[5]، وكونُها للكراهةِ، نحو: «لا تَلتَفِتْ في صلاتِك»، وكونُها للتّحقير، نحو قوله:

لا تَطلُبِ المجدَ إنّ المجدَ سُلَّمُه صعبٌ، وعِشْ مستريحًا ناعِمَ البالِ

والله تعالىٰ أعلم.

ثمّ أشار إلىٰ مبحثِ الاستفهامِ، وهو الضَّربُ الثّالثُ مِن أضربِ الإنشاءِ الطّلبيّ، فقال:

[مبحث الاستفهام]

---

(١) فالمراد: أنه لا فائدة في الاعتذار وأنكم في يأس مما تأملون.

(٢) وإنما كان تهديدًا للعلم الضروري بأن السيد لا ينهى خادمه عن امتثال أمره، بل الحال بالعكس فكأنه يقول: سترى ما يسوءك لعدم امتثالك.

(٣) وبيان العاقبة يكون في سياق الدّعوة إلى التَّبصُّر وإدراك حقائق الأمور.

(٤) وإنما كان الغرض: الدوام؛ للعلم بأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن ليظن ذلك، بل لم يخطر له ببال.

(٥) ويكون ذلك في سياق بث الطمأنينة.

97 وطلَبُ العلـــمِ بما لا يُعلَمْ مِن قبلُ الاستفهامُ مهما يُرسَمْ

يعني أنّ تعريفَ الاستفهامِ هو: طلبُ العلمِ بما لم يكن معلومًا للمتكلِّم قبلَ سؤالِه عنه[1]، بإحدىٰ أدواتِ الاستفهامِ العشرِ الآتي ذكرُها.

وتنقسمُ بحسَب الطَّلَبِ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ:

- ما يُطلَبُ به التّصوُّر والتّصديقُ، وهو الهمزة.

- وما يُطلَب به التّصديقُ فقط، وهو «هل».

- وما يطلب به التّصوُّر فقط، وهو بقيّةُ الأدوات.

وإلىٰ ذٰلك أشار الشَّيخُ بقولِه:

98 وأدواتُه كثيـــــــــرةٌ تُرىٰ كالهمزِ، واطلُــبًا بها التّصوُّرا

إدراكُ مفردٍ ....

يعني أنّ الهمزةَ يُطلَب بها التّصوُّر، ومعناهُ إدراكُ المفرد، وهو[2] الوصولُ إلىٰ حقيقتِه، ولو بوجهٍ مّا، قال في «السُّلَّم»: ❊ **إدراكُ مفردٍ تصوُّرًا عُلِمْ** ❊

والمرادُ بـ«المفردِ» ما ليس إيقاعَ نسبةٍ، أو انتزاعَها[3].

وأمّا قولُه:

---

(1) وفى هذا التعريف إشارة إلى أن السين والتاء فى الاستفهام للطلب أى: طلب الفهم وأن الفهم هو العلم.

(2) أي: الإدراك.

(3) وذلك كإدراك الموضوع وحده أو المحمول وحده - أو هما معا - أو إدراك ذات النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب.

99 ..... ويتــلوها الّذي يُسألُ عنـــه بالمعادلِ حُذِي

فيعني أنّ مِن خصائصِ الهمزِ في حالِ طلبِ التّصوُّر بها عن باقي الأدواتِ أنّه يتلوها المسئولُ عنه مقرونًا بمعادلِه[1]، سواءٌ كان مسندًا إليه، نحو: «أأنت فعلتَ هٰذا أم زيدٌ»؟ أم مسندًا، نحو: «أراغبٌ أنت في الأمرِ أم راغبٌ عنه»؟ أم مفعولا، نحو: «أإيّاي تقصدُ أم سعيدًا»؟ أم حالا، نحو: «أراكبًا حضَرتَ أم ماشيًا»؟ أم ظرفًا، نحو: «أيومَ الخميسِ قَدِمتَ أم يومَ الجمعة»؟، وتسمَّى هٰذه الهمزةُ «**متّصلة**»، وقد يستغنىٰ عن ذكرِ المعادلِ معها، نحو: ﴿أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾ الآية[2].

وأمّا قوله:

100 **واطلُب بها التّصديقَ عِلمَ النِّسبةِ ثمّ المُعادِلَ هــنا لا تُثبِتِ**

فيعني به أنّ الهمزةَ يُطلَبُ بها كذٰلك التّصديقُ الّذي هو عِلمُ النِّسبةِ، أي إدراكُ وقوعِ نسبةٍ تامّةٍ بين المسندِ والمسندِ إليه، أو عدمِ وقوعِها، بحيثُ يكونُ المتكلِّم خاليَ الذِّهن ممّا استفهم عنه في جملتِه، مصدِّقًا للجوابِ بـ«نعم» في الإثباتِ، أو بـ«لا» في النّفي، قال في «السُّلَّم»: ﴿ **ودَرْكُ نسبةٍ بتصديقٍ وُسِم** ﴾.

ويكثُر التّصديقُ في الجُمَلِ الفعليّة، كقولك: «أحضَر الأميرُ»؟ ويقلُّ التّصديقُ في الجُمَل الاسميّة، نحو: «أعليٌّ مسافرٌ»؟

والهمزةُ في هٰذه الحالةِ لا يُذكَرُ معها المعادلُ، منعًا، كما رأيتَ، ولذا إن جاءتْ

---

(1) بعد "أم" غالبا، وتسمى حينئذ همزة التسوية.

(2) أي: أم راغب فيها.

بعدها «أم» قُدِّرت منقطعةً، وتكونُ بمعنىٰ «بل»[1]، كقوله:

ولستُ أُبالِي بعدَ فقديَ مالكًا أموتِيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقِعُ[2]

هـ. ثمّ قال:

101 **لطلَبِ التّصديقِ حسبُ «هل» ولا يُذكَرُ منعًا معَـــها مَا عادَلا**

يعني أنّ حرفَ «هل» يُطلَب به التّصديقُ، وهو: وقوعُ النِّسبةِ أو لا وقوعُها، فقط، دونَ التّصوُّر، ولذٰلك مُنِع ذكرُ المعادلِ معها بعد «أم» المتّصلة، نحو: «هل سعيدٌ قام أم سعدٌ»؛ لأنّ وقوعَ المفردِ الّذي هو «سعدٌ» بعد «أم» الواقعة في حيِّزِ الاستفهامِ دليلٌ علىٰ أنّ «أم» متّصلةٌ، وهي لطلبِ تعيين أحدِ الأمرين، ولا بدَّ مِن علمِ أصلِ الحكمِ بها حينئذٍ، و«هل» لا يناسبها ذٰلك؛ لأنّها لطلب الحكمِ فقط، فالحكمُ فيها غيرُ معلومٍ، وإلَّا لم يُستَفهَمْ عنه بها، وحينئذ يؤدِّي الجمعُ بين «هل» و«أم» إلى التّناقض[3].

تنبهان:

الأول: «هل» هٰذه كالسِّين و«سوف»، تخلِّصُ المضارعَ للاستقبالِ، فلا يقالُ: «هل تَصدُقُ» جوابًا لمنَ قال: «أحبُّك الآنَ»، بل يقال له: «أتصدُقُ».

---

(١) وذلك لتدل على استئناف الكلام، فتلخص مما تقدم: أن همزة التصور إن جاء بعدها «أم» تكون متصلة، وأن همزة التصديق إن جاء بعدها «أم» قدرت منقطعة، وتكون بمعنى «بل».

(٢) كذا تبعا لجواهر البلاغة، والبيت عند النحاة حجة على وقوع أم المتصلة بين جلمتين ابتدائيتين، في تأويل مفردين، والمعنى: أمونى بعيد أم قريب؟.

(٣) تلخيصه: أن "هل" تفيد أن السائل جاهل بالحكم؛ لأنها لطلبه، و"أم" المتصلة تفيد أن السامع عالم به، وإنما يطلب تعيين أحد الأمرين، فحصل التناقض، فلذا إن جاءت "أم" كذلك كانت منقطعة بمعنى "بل" التي تفيد الإضراب، نحو: هل جاء صديقك أم عدوك.

ولأجلِ اختصاصِها بالتّصديقِ وتخليصِها المضارعَ للاستقبالِ قَوِي اتِّصالُها بالفعلِ، لفظًا أو تقديرًا، نحوُ: «هل يجيءُ عليٌّ»؟ أم «هل عليٌّ يجيءُ».

فإن عُدِل[1] إلى الاسمِ لإبرازِ ما لم يحصلْ في صورةِ الحاصلِ دَلالةً علىٰ كمالِ العنايةِ بحصولِه: كان هٰذا العدولُ أبلغَ في إفادةِ المقصودِ، نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿**فهل أنتم شاكرون**﴾، فهٰذا التَّركيبُ أدلُّ علىٰ طلبِ الشُّكر مِن قولِك: فهل تشكرون، وذٰلك لأنَّ الفعلَ بعد «هل» لازمٌ، والعدولُ عنه يدلُّ علىٰ قوّة الدّاعي لذٰلك[2].

الثّاني: «هل» هٰذه نوعان: بسيطةٌ ومركَّبةٌ:

فالبسيطةُ هي: الّتي يُستفهَمُ بها عن وجودِ شيءٍ في نفسِه، أو عدمِ وجودِه[3]، كقولنا: «هل العنقاءُ موجودة؟ أو هل الخِلُّ الوفِيُّ موجودٌ»؟.

والمركَّبةُ هي: الّتي يستفهم بها عن وجودِ شيءٍ لشيءٍ، أو عدمِ وجودِه له[4]، نحو: «هل النّباتُ حَسّاسٌ»[5]. هـ.

ثمّ قال مشيرًا إلىٰ بقيّة الأدوات:

---

(١) أي: عن الفعل.

(٢) أي: فإبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله، ولذلك لا يحسن أن يقال: "هل أنت شاكر"؟ إلا من البليغ؛ لأنه هو الذي يراعي النكات البلاغية في عباراته أما صدور مثل هذا القول من غير البليغ فقبيح، لأنه استعمال اللفظ في غير موضعه، عن جهل بمرامي الكلام ولطائفه.

(٣) على معنى تحققه في الخارج، أو عدم تحققه فيه، بحيث يكون لفظ الوجود، أو عدم الوجود، أو ما في معناهما محمولًا على مدخولها.

(٤) أي: ثبوته لشيء وعدم ثبوته له.

(٥) وكما رأيت فالبساطة والتركيب ليسا فى "هل"، بل فى متعلقها.

102 تعيينُ مَن يعقلُ «مَن» له، و«ما» لشرحِ الاســـمِ أو حقيقةِ السُّما

يعني: أنّ كلمةَ «مَن» موضوعةٌ للاستفهام التّصوريّ، ويُطلَب بها تعيينُ أفرادِ العقلاءِ غالبًا، نحو: «مَن فتَح مصر»؟ ومِن غير الغالب قولُه:

أسِرْبَ القَطا هل مَن يُعِيرُ جَناحَه لعلِّي إلىٰ مَن قد هَوِيت أطيرُ[1]

وأنّ كلمةَ «ما» يُستفهَمُ بها عن حقيقةِ الاسمِ لغيرِ عاقلٍ، غالبًا، نحو: «ما العَسْجَدُ»؟ فيقال في الجوابِ: «إنّه الذَّهب». كما يُستفهَم بها كذٰلك عن حقيقةِ المسمَّىٰ، نحو: «ما الشَّمسُ»؟ فيقالُ في الجوابِ: «كوكبٌ نهاريّ».

ثمّ قال:

103 «متىٰ» بها تعيينُ ما يُستَقبَلُ يُطلَبُ حيثُ خَطْبُه يُهوَّلُ

يعني أنّ «متىٰ» مِن أدواتِ الاستفهامِ التّصوريِّ، وهي موضوعةٌ لطلبِ تعيينِ الزَّمان المستقبل، إذا كان أمرُه مهوَّلًا، أي مفخَّمًا.

قلتُ: وهٰذا علىٰ ظاهرِ عبارة الشَّيخ ﷺ فقط؛ لأنّ ذكرَ «متىٰ» في هٰذا البيتِ مقترنةً بهذا الحكمِ لا شكَّ أنَّه سبقُ قلمٍ، أو اتّباعٌ لأصلٍ فاسدٍ، حمَل عليه ذهولٌ منه، ولولا أنّي رأيتُها بخطِّ الشَّيخِ لأزلتُها مباشرةً، وجعلتُ البيتَ هٰكذا:

لزَمَنٍ «متىٰ»، و«أيّانَ» لِما منه يكونُ آتيًا مفخَّما

لأن «متىٰ» يُطلَبُ بها تعيينُ الزّمان، ماضيًا كان، كـ«متىٰ جئت»؟ وجوابه: «أمسِ» مثلًا، أو مستقبلا، كـ«متىٰ تسافر»؟ وجوابُه: «غدا»، ومنه: ﴿متىٰ نصرُ الله﴾، أو

---

(1) وفي التّمثيلِ بهذا البيت نظَرٌ، فـ«مَن» هنا اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ حُذِف خبرُه، والاستفهامُ هو بـ«هل»، للتّصديق، ثم الطير والأصنام والأطلال ثلاثة شبهها العرب بالعاقل، فهي ملحقة به.

حاليًّا، كـ«متى تقرأ»؟ وجوابُه: «الآنَ».

أمّا الحكمُ المذكورُ فهو لـ«أيّان»، علىٰ خلافٍ فيه، نحو: ﴿أيّان يوم الدِّين﴾، وجوابه: ﴿يومَ هم على النّار يفتنون﴾ الآية، قال السُّيوطيّ:

... و«أيّان» لذي استقبالِ قيل، وللتَّفخيمِ في

هـ. والشّيخُ لم يذكر «أيّان» ضمنَ الأدوات الاستفهاميّة، وهو ما يؤكِّد أنّ في نسخة أصلِه فسادًا، إمّا بحذفٍ، أو نقصٍ، أو زحلقةٍ، والعلمُ عند الله تعالىٰ[1].

ثمّ قال:

104 «كيف» بها تعيينُ حالٍ يُطلَبُ .....

يعني أنّ مِن أدواتِ الاستفهامِ «كيف»، ويُطلَبُ بها تعيينُ حالِ المسئولِ عنه، نحو: ﴿فكيف إذا جئنا مِن كلِّ أمةٍ بشهيدٍ﴾ الآيةَ، ومنه قولُه:

وكيف أخافُ الفَقْرَ أو أُحرَمُ الغِنىٰ ورأيُ أميرِ المؤمنـــين جميلُ

ثمّ قال:

..... «أين» لتعيينِ المكانِ تُجلَبُ

يعني أنّ مِن أدواتِ الاستفهام «أين»، وهي لطلبِ تعيينِ المكانِ، نحو: ﴿أين شركاؤكم﴾ الآية.

ثمّ قال:

---

(١) ولعلَّ العذر لشيخنا عبد الله ــ رحمه الله تعالى ــ انتقالُ البصر، وذٰلك أنّ الأصلَ «البلاغة الواضحة» ذكَر «متىٰ»، وتلوَها «أيّان»، فجمَع النّاظمُ بين اسمِ «متىٰ»، وحكمِ «أيّان» سهوًا وانتقالًا، ولذٰلك أهمل «أيّان» في النّظم.

105 «أنّىٰ» كـ«كيف» وكـ«مِن أين» تُرىٰ وكـ«متىٰ» كُلٌّ عليها قد جرىٰ

يعني أنّ مِن هٰذه الأدواتِ كلمةَ «أنَّىٰ» بفتح الهمزةِ والتّشديد والباء[1].

ولها معانٍ، منها: السُّؤالُ عن الحالِ، كـ«كيف»؟ ولا يليها في هٰذه الحالةِ إلّا الأفعالُ، نحو: ﴿أنَّىٰ يحيي هٰذه اللهُ بعد موتها﴾ الآية .

ومنها: السُّؤال عن الجهةِ الّتي يَبْرُزُ منها الشّيءُ، كـ«مِن أين لك هٰذا»؟ كما في قوله تعالى: ﴿يا مريمُ أنّىٰ لك هٰذا﴾.

ومنها: التّعميمُ، فتكون بمعنى «متىٰ شئتَ[2]»، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فأْتوا حرثَكم أنّىٰ شئتم﴾.

وقوله: (كلٌّ عليها قد جَرىٰ) فإنَّه يعني به أنّ كلَّ هٰذه المعانِي قد وُصِفت به «أنّىٰ»، مع أنّه تميمٌ للبيت.

ثمّ قال:

106 و«كم» بها يُطلَبُ تعيينُ العَدَدْ .....

يعني أنّ مِن هٰذه الأدوات «كم»، ويُطلَب بها تعيينُ العددِ المُبهَمِ، نحو: ﴿قال كم لبثتم في الأرض﴾ الآية.

ثمّ قال:

..... «أيٌّ» لتعيينِ المُشارِكِ تُعَدّ

---

(١) كذا في النسخة، ولعلّه يريد: للنّون.

(٢) سبق قلم، أو صنيع دعاهُ إليه: أن طابَق به لفظَ الآيةِ الّتي تلا بعدُ، وليس لازمًا في التّفسير، كما لا يخفى.

يعني أنّ «أيًّا» مِن أدواتِ الاستفهامِ، ويُطلَبُ بها تعيينُ وتمييزُ أحدِ المشتركين في أمرٍ يَعُمُّهما، كقوله تعالىٰ: ﴿أيُّ الفريقين خيرٌ مقامًا﴾ الآية.

ثمّ قال:

107 **وهْي عن الزّمانِ والحالِ العَدَدْ وعاقلٍ وغيرِ عاقلٍ تَرِدْ**

يعني أنّ «أيًّا» يمكنُ استعمالُها في جميعِ معاني ألفاظِ التّصوُّر، بحسَب ما تضافُ إليه، فيُسألُ بها عن الزّمان، والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره، فإن أُضِيفتْ إلىٰ ما تفيدُه «ما» أخَذَت معناها، وهٰكذا في بقيّة الأدوات الّتي أخذتْ معانيَها.

ثمّ قال:

108 **والأدواتُ بعد «هل» لا تُذكَرُ إلّا إذا ما يُطلَبُ التّصوُّرُ**

يعني أنّ جميعَ أدواتِ الاستفهامِ الّتي ذُكِرت بعد «هل» موضوعةٌ كلُّها للتّصوُّر فقط، فيُسأل بها عن معانيها، وهي: «مَن، وما، ومتىٰ، وكيف، وأين، وأنّىٰ، وكم، وأيٌّ» في النّظمِ، و«أيّان»، كما تقدَّم.

بخلافِ الهمزة، و«هل»، فيسأل بهما عمّا بعدهما، لكونهما حرفين.

ولمّا كانت الأسماءُ للتّصور كان الجوابُ معها بتعيينِ المسئولِ عنه فقطْ، كما أشار له الشَّيخُ بقوله:

109 **لذا جوابُـــها بتعيينِ الّذي يُسألُ عنــه لا سِواهُ، فاحتَذِ**

أي: اتَّبع.

تصوُّر معنى البيتِ واضحٌ ممّا تقدَّم.

ثمّ استطرد بعض المعاني الّتي تنقل إليها أدوات الاستفهامِ، فقال:

110 **ولمَعانٍ غيـــــــرِ الاستفهامِ تُعلَمُ مِن سِياقِ ذا الكلامِ**

يعني أنّ هٰذه الألفاظَ قد يُخرَج بها عن معناها الأصليّ، وهو طلَبُ العلمِ بمجهولٍ، فيُستفهَمُ بها عن الشّيءِ مع العلمِ به، لأغراضٍ تُفهَم مِن سياق الكلام ودَلالته.

ومِن أهمّها ما أشار له بقوله:

111 **كالنَّفيِ، والإنكارِ، والتّقـــريرِ توبيخٍ، التّعظيـــمِ، والتّحقيرِ**

112 **تعجُّبٍ، تسويـــــةٍ، تشويقِ تَمَنٍّ، استبـطًا، فخُذْ تحقيقي**

يعني أنّ مِن المعاني الّتي قد تُنقَل إليها صيغةُ الاستفهامِ: النَّفيَ، كقوله تعالى: ﴿هل جزاءُ الإحسان إلا الإحسان﴾.

ومنها الإنكار، بشرط أن تَسبِق الهمزةُ المُنكَرَ، كقوله: ﴿أغيرَ الله تدعون﴾ الآية، ومنه قوله:

أيَقتُلُني والمَشرَفِيُّ مُضاجِعي ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ[1]

تنبيه:

اعلم أنّ الإنكارَ إذا وقَع في الإثباتِ يجعلُه نفيًا، كقوله تعالىٰ: ﴿أفي الله شكٌّ﴾، وإذا وقع في النّفي يجعلُه إثباتًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ألم يجدك يتيمًا فآوىٰ﴾. وبيانُ ذٰلك أنّ إنكارَ الإثباتِ والنّفي نفيٌ لهما، ونفيُ الإثباتِ نفيٌ، ونفيُ النّفي إثباتٌ.

والإنكارُ قد يكون للتّكذيبِ، نحو: ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سُدًى﴾، وقد

---

(1) والإنكار هنا للتكذيب، بمعنى "لا يكون"، فهو من قبيل ما يأتي للشارح بُعيْد هذا.

يكون للتّوبيخِ علىٰ ما وقع، نحو: ﴿أتعبدون ما تنحتون﴾. هـ.

ومِن المعاني الّتي تخرج إليها أدواتُ الاستفهامِ: التّقريرُ، ويكون بالهمزِ، غالبًا، بشرطِ أن تسبقَ الهمزةُ المقرَّرَ به، ويُذكَر بعدَها، نحو: «أزيدًا ضربتَ»؟[1]، وكقوله تعالىٰ: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾.

ويكونُ بغير الهمزةِ نادرًا، كقولك: «كم لي عندك»؟ «ولمَن هٰذا الكتاب»؟

ومنها: التّوبيخُ والتّقريع، كقوله:

إلامَ الخُلفُ بينكمُ إلىٰ ما ... وهٰذي الضَّجّةُ الكبرىٰ علىٰ ما

ومنها: التّعظيمُ، كقوله تعالى: ﴿مَن ذا الّذي يشفع عنده﴾[2]، وكقول أبي الطّيّب:

مَن للمحافلِ والجحافلِ والسُّرَىٰ ... فقَدتْ بفقدك نَيِّرًا لا يَطلُعُ

ومَن اتخَّذتَّ على الضُّيوف ضاعوا ومثلُك لا يكادُ يُضيِّعُ[3]

ومنها: التّحقير، نحو: «أهٰذا الّذي مدحتَ كثيرا»؟ وكقوله:

فمَن أنتمُ إنّا نسينا مَن اَنتمُ ... وريحكُمُ مِن أيِّ ريحِ الأعاصرِ

ومنها: التّعجُّب، كقوله تعالىٰ: ﴿ما لهٰذا الرَّسول يأكل الطّعام﴾، ومنه قول الشّاعر:

خليليَّ في ما عشتما هل رأيتُما ... قتيلًا بكىٰ مِن حبِّ قاتلِه قبلي

ومنها: التّسويةُ، كقوله تعالىٰ: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم﴾.

---

(١) إذا أردت أن تقرره بأن هذا الفعل كان منه.

(٢) يراد تعظيمه "سبحانه"، وأن الأمن في الشفاعة مرجعه إليه، ومنوط بإذنه وإرادته.

(٣) الشاهد في البيت الأول، وهو: أن الاستفهام لتعظيم شأن هذا المفقود، وأنه لا يقوم غيره مقامه.

ومنها: التّشويق، كقوله تعالىٰ: ﴿هل أدلُّكم علىٰ تجارةٍ تنجيكم﴾.

ومنها: التّمنّي، كقوله تعالىٰ: ﴿فهل لنا مِن شفعاء﴾.

ومنها: الاستبطاء، نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿متىٰ نصر الله﴾، ومنه قوله:

حتّامَ نحن نساري النَّجمَ في الظُّلَمِ وما سُراهُ علىٰ خُفٍّ ولا قَدَمِ

وقوله: (**فخذ تحقيقي**) تتميمٌ للبيت فقط.

تنبيه:

اعلم أنّ كلَّ ما وُضِع مِن الأخبارِ في صورةِ الاستفهامِ فقد تجدَّدت له مزيّةٌ بلاغيّةٌ زادت المعنىٰ روعةً وجمالا، كما في الأمثلةِ السّابقة.

ثمّ أشار إلىٰ تعريف الضَّرب الرّابع مِن أضرب الإنشاء الطَّلبيّ [فقال]:

[مبحث التمني والترجي]

113 **وطلَبُ المحبوبِ ذي الإياسِ رسمُ التّمنِّي دونما التباسِ**

أي: غموضٍ.

يعني أنّ مِن أَضربِ الإنشاءِ التّمنّيَ، وهو طلبُ المحبوبِ الّذي لا يُرجىٰ، ولا يُتوقَّعُ حصولُه، إمّا لكونِه مستحيلًا عادةً، كقوله:

ألا ليت الشَّبابَ يعودُ يومًا فأخبرَه بما فعَل المشيبُ

وإمّا لكونِه ممكنًا غيرَ مطموعٍ في نيلِه، كقولِه تعالىٰ: ﴿يا ليت لنا مثلَ ما أوتي قارون﴾[1].

---

(1) فهذا ممكن غير مطموع فيه؛ لكونه بعيد المنال.

ثمّ أشار إلىٰ أدواته الأصليّة والعارضة بقولِه:

114 **أداتُه «ليتَ» فحسبُ، و«لعلّ» يأتي بها لغرَضٍ كـ«لو، وهل»**

يعني أنّ أداةَ التّمنّي الأصليّةَ هي «ليت»، وله ثلاثُ أدواتٍ أخرىٰ تنوبُ عنها عرَضًا؛ لنكتةٍ بلاغيّة، منها: «لعلّ»، كقوله:

أَسِرْبَ القَطا هل مَن يعيرُ جناحَه لعلّي إلىٰ مَن قد هَوِيتُ أَطِيرُ[1]

ومنها: «لو»، كقوله تعالىٰ: ﴿لو أنّ لنا كرّةً﴾.

ومنها: «هل»، كقوله تعالىٰ: ﴿فهل لنا مِن شفعاءَ﴾ الآية.

تنبيه:

سببُ العدولِ إلىٰ «لو» الدَّلالةُ علىٰ عزّةِ متمنّاها وندرته، حيثُ أُبرِز في صورةِ الّذي لا يوجد؛ لأنّ «لو» تدلُّ بأصلِ وضعها على امتناعِ الجوابِ لامتناعِ الشَّرطِ.

ولأجلِ استعمالِ هٰذه الأدوات في التّمنّي يُنصَب المضارعُ الواقعُ في جوابها، كما رأيتَ[2]. هـ.

قال:

115 **وطلبُ المحبوبِ: ما إن أُيِسا هو التّرجِّي، بـ«لعلَّ، وعسىٰ»**

يعني أنّ طلَبَ المحبوبِ إذا كان مرجوَّ الحصولِ يسمَّىٰ ترجّيًا، ويعبَّر عنه بـ«لعلّ،

---

(1) على معنى: ليتني أطير، ولم تحمل على معناها الحقيقي الذي هو "الرجاء"؛ لاستحالة الطيران، ونكتة التمني بها: إبراز المتمني البعيد الحصول في صورة القريب المترقب حصوله إشعارًا بكمال العناية به، والشوق إليه.

(2) أي: في الآيتين الآنفتين.

وعسىٰ، واخلولق، وحَرَى»، نحو: «عسى اللهُ أن يغفرَ لنا ما بيننا وبينه، وأن يتحمَّل عنّا ما بيننا وبين خلقه، إنّه غفور رحيم، جواد كريم». هـ.

ثمّ قال:

116 و«ليتَ» فيه قد تجيءُ لغَرَضْ للمتكلِّمِ البليغِ قد عرَضْ

يعني أنّ «ليت» قد تُستعمَل في الرّجاء؛ لنكتةٍ بلاغيّة تَعرِضُ للمتكلِّم، كإبرازِ الممكنِ في صورةِ المستحيلِ مبالغةً في بعد نيلِه، كقوله:

فيا ليتَ ما بيني وبين أحبَّتي مِن البُعدِ ما بيني وبين المصائبِ[1]

تنبيه:

قد تستعمل «ليت» للتّندُّم، كقوله تعالىٰ حكايةً عن الكافر: ﴿يا ليتني اتّخذتُ مع الرّسول سبيلا﴾ الآية. هـ.

ثمّ أشار إلى الضّربِ الخامسِ مِن أضربِ الإنشاءِ الطّلبيِّ، فقال:

[مبحث النداء]

117 طلَبُ الإقبالِ بحرفٍ ناب عن مضارعِ الدُّعا النِّداءُ حيث عَنّ

أي عرَض.

يعني أنّ مِن أضربِ الإنشاء الطّلبيّ النِّداءَ، وهو طلَبُ المتكلِّم إقبالَ المخاطَبِ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ «أدعو» المنقولِ مِن الخبَرِ إلى الإنشاءِ، بإحدىٰ أدواته الثّمانية

---

(١) فالشاهد: أن الشاعر يرجو لو تبتعد عنه المصائب ابتعاد الأحبة، وهذا المرجو كما يبدو مترقب الحصول، ولكن لما كان بعيد المنال "في زعمه" وأنه أمر لا طماعية فيه، ولا أمل في الوصول إليه عبر فيه بـ"ليت"؛ تنزيلا للمترجي القريب الحصول منزلة المتمني البعيد الحصول.

الآتي ذكرُها في قوله:

118 **أداتُه: الهمـــزةُ، وا، أيا، ويا وأيُّــها، كذاك أيْ، آ، وهَيا**

119 **فأيْ وهمـــزةٌ نِدَا القريبِ والغيرُ للبعـــيدِ يا قريبِي**

يعني أنّ أصل هٰذه الأدوات أن تستعمل الهمزةُ و«أيْ» لطلبِ إقبالِ القريبِ، وأن يستعمل الباقي لطلبِ إقبال البعيد.

وقد يُخرَج عن ذٰلك لنكتةٍ بلاغيّةٍ، كما قال:

120 **ويُجعَلُ البعيدُ كالقـــــريبِ لنكتـــــةٍ تَظهَرُ للأريبِ**

يعني أنّ المنادى البعيدَ قد يُنزَّلَ منزلةَ المنادى القريبِ، فينادىٰ بالهمزة و«أي»؛ لنكتةٍ تظهر للأريبِ العاقل مِن نكتٍ، أشار إلىٰ بعضِها بقولِه:

121 **إشارة لقربِه في القلبِ أو حضورِه في الذّهنِ، فارعَ ما رعَوْا**

يعني أنّ مِن النُّكت الّتي يُجعَل بها البعيدُ بمنزلةِ القريبِ الإشارةُ إلىٰ أنّه قريبٌ مِن القلبِ، لا يغيب عنه، حتّىٰ كأنّه لشدّةِ استحضاره في ذهن المتكلِّم ماثلٌ أمامَ العين. كقول الشّاعر:

أسُكّانَ نَعمانَ الأراكِ تَيقَّنوا بأنّكم في رَبْعِ قلبيَ سُكّانُ

وعليه فـ(**أو**) في البيتِ بمعنى الواو، علىٰ حدِّ قولِه:

جاء الخلافةَ أو كانتْ له قَدَرًا كما أتىٰ ربَّه موسىٰ علىٰ قَدَرِ

و(**ارْعَ ما رَعَوا**) تتميمٌ للبيت فقط.

كما أنّه قد يُنزَّلُ القريبُ منزلةَ البعيدِ فينادىٰ بغير الهمزةِ و«أي»؛ لنكتةٍ بلاغيّةٍ، كما

قال:

122 **ويُجعَلُ القريـــــبُ كالبعيدِ أيضًا لأجــلِ غرَضٍ سديدِ**

يعني أنّ المنادى القريبَ قد يُنزَّلُ منزلةَ المنادى البعيدِ؛ لنكتةٍ بلاغيّةٍ يراها المتكلِّمُ مِن نكتٍ سيذكرها الشَّيخ.

لطيفة:

لقد ذكر أهلُ هٰذا الفنِّ أنّ الأدباءَ كرهوا قديمًا كلمةَ: «أيضًا»، وعدُّوها مِن ألفاظِ العلماءِ، فلم تَجرِ بها أقلامُهم في شعرٍ ولا نثرٍ، حتّىٰ ظهَر بينهم مَن قال:

رُبَّ ورقاءَ هتوفٍ في ذاتِ شجوٍ صدَحت في
ذكَرتْ إلفًا ودهرًا سالِفًا فبكَتْ حُزْنًا فهاجَتْ حَزَنِي
فبكائي ربَّما أرَّقها وبُكاها ربَّما أرَّقَني
ولقد تشكو فما أَفهَمُها ولقد أشكو فما تَفهَمُني
غيرَ أنِّي بالجَوىٰ أَعرِفُها وهي أيضًا بالجَوَىٰ تَعرِفُني

فوضع هٰذا الأديبُ كلمة «أيضًا» في مكانٍ لا يتطلَّبُ سواها، ولا يتقبَّلُ غيرَها، وكان لها مِن الرَّوعةِ والحسنِ في نفسِ الأديبِ ما يَعجِزُ عنه البيانُ. هـ

ثمّ أشار إلىٰ بعضِ النُّكت الّتي يجعل بها القريبُ مثلَ البعيد، فقال:

123 **إشارةٌ إلىٰ علـــوِّ رُتْبتِهْ أو انحطاطِ حالِـه، أو غفلتِهْ**

يعني: أنَّ مِن الأغراض الّتي يُنزَّلُ بها القريبُ منزلةَ البعيدِ الإشارةَ إلىٰ علوِّ مرتبتِه، كقولِ العبدِ لسيِّده: «أيا مولاي» وهو معه؛ للدَّلالة علىٰ أنّ المنادىٰ عظيمُ الشأنِ رفيعُ القدرِ عند المتكلِّم؛ تنزيلًا لبعد المنزلةِ في المعاني الرَّفيعةِ منزلةَ بعدها في المكان.

ومنها كذٰلك العكسُ، وهو الإشارةُ إلى انحطاطِ حالِ المخاطبِ، ودرجتِه عند المتكلِّم أيضًا، كقولِك لمَن هو معَك: «أيا هٰذا».

ومنها غفلةُ المخاطَبِ وشرودُ ذهنِه، حتّىٰ كأنّه غيرُ حاضرٍ، فينادىٰ بأداةِ نداءِ البعيدِ، كقولِك للسّاهي والمشتغِل: «أيا فلان»، ومنه قول الشّاعر:

يا أيُّها السّادرُ المُزْورُّ عن صَلَفٍ[1] مهلًا فإنّك بالأيّامِ مُنخدِعُ

ثمّ إنّ صيغَ النّداء قد يُخرَج بها عن معناها الأصليّ إلىٰ معانٍ أخرىٰ[2]، وإلى ذٰلك أشار الشّيخُ بقوله:

124 **وقد تجيءُ صِيَغُ النِّداءِ للزَّجرِ، والتّحسُّرِ، الإغراءِ**

يعني أنّ مِن النُّكتِ الّتي تَخرُج بها صيغةُ النِّداءِ عن معناها الأصليِّ: الزَّجرَ، كقولِه:

أفؤادي، متى المَتابُ؟ ألمَّا تصحُ والشَّيبُ فوقَ رأسِي ألَمَّا[3]

ومنها: التّحسُّرُ والتّوجُّعُ، كقولِ الكافر يومَ القيامةِ: ﴿يا ليتني كنتُ ترابًا﴾، ومنه قول الشّاعر:

أيا قبرَ مَعنٍ كيف واريتَ جُودَه وقد كان منه البَّرُ والبحرُ مُترَعا

ومنها: الإغراءُ، كقولِك لمَن قدم يتظلَّم: «أيا مظلومُ»، إلىٰ غيرِ ذٰلك مِن المعاني الكثيرةِ الّتي خرَجت إليها صِيغُ النّداء.

---

(١) السادر: المتحير، والذى لا يهتم ولا يبالي ما صنع. المزور: المنحرف، والصلف الكبر.

(٢) تفهم من السياق بمعونة القرائن.

(٣) فالشاعر يزجر نفسه، ويلومها على تماديها في غيها وضلالها، وقد وخطه الشيب، وهو نذير الفناء.

❊ ❊ ❊

باب القصر

وهو **لغةً** الحبسُ، قال تعالىٰ: ﴿حورٌ مقصوراتٌ في الخيام﴾ الآية[1].

وفي **الاصطلاحِ الصَّرفِيّ**: حبسُ الكلمةِ على الألفِ بحيثُ لا تتعدّاهُ إلى الهمزِ.

وفي **اصطلاحِ أهلِ المعاني** ما أشار له الشَّيخُ بقوله:

125 **تخصيـــصُك الأمرَ بأمرٍ بطريقْ مخصوصةٍ ذا الرَّسمُ للقصرِ حقيقْ**

يعني أنّ القصرَ عند أهلِ الفنِّ هو: تخصيصُ أمرٍ ـ أيْ شيءٍ، وهو المقصورُ ـ بأمرٍ ـ أيْ شيءٍ، وهو المقصورُ عليه ـ، بطريقٍ مخصوصٍ مِن طرقِ القصرِ[2]، وهي الألفاظُ الموضوعةُ لذٰلك الغرضِ، وهي كثيرةٌ. وأشهرُها أربعةٌ أشار إليها بقوله:

[طرق القصر]

126 **صِيَغُه أربـــــــعةٌ تَشتَهِرُ نفيٌ مـــعَ استثنًا .....**

يعني أنّ مِن الصِّيغِ المشهورةِ للقصرِ: هو النّفي والاستثناء، نحو: ﴿وما محمَّدٌ إلّا رسولٌ﴾ الآية، أي: لا باقٍ، ردًّا علىٰ مَن زعَم أنّه رسولٌ وباقٍ لا يموتُ، والّذي دلَّ

---

(1) أي: محبوسات على أزواجهن، قال الفراء: قد قصرن أنفسهن على أزواجهن فلم يطمحن إلى غيرهم..

(2) وذلك كتخصيص محمد بالشعر في قولك: ما محمد إلا شاعر، وتخصيص الشعر بمحمد في قولك ما شاعر إلا محمد.

علىٰ ذٰلك هو النّفيُ بكلمةِ «ما» المتقدِّمة، والاستثناءُ بكلمةِ «إلّا» الّتي قبل الخبَر، فما قبل «إلّا» ـ وهو «محمَّد» ـ يسمَّىٰ مقصورا، وما بعدها ـ وهو «رسولٌ» ـ يسمَّىٰ مقصورًا عليه، و«ما» و«إلّا» هما طريقُ القصرِ وأداتُه.

تنبيه:

الأصلُ في النّفي والإثبات أن يجيءَ لأمرٍ ينكرُه المخاطَب، أو يشكُّ فيه، أو لما هو منزَّلٌ هٰذه المنزلةَ، ومنه[1] قوله تعالىٰ: ﴿وما أنت بمسمعٍ مَن في القبور﴾ الآية[2]. هـ

ثم قال:

.... **وقد يُؤخَّرُ**

127 **ما كان مقصورًا عليه هٰهنا كمِثلِ ما كـ«إنّما العلمُ سَنا»**

يعني [أنّ] الطّريقة الثّانية مِن طرق الحصر: أن يؤخَّر المقصور[3] عليه عن جميعِ الجملة الّتي هو فيها وجوبًا، وذٰلك بالقصر بـ«إنّما»، كمثالِ النّاظم: (**إنّما العلم سَنًا**[4])، فإنّه قصرٌ للموصوفِ الّذي هو العلمُ على الصّفة الّتي هي السَّنا. ومنه قولُه

---

(١) أي: من هذا الأخير، وهو ما نزل هذه المنزلة.

(٢) موضع الشّاهد ما أشار إليه مِن الآية الموالية، وهو: «إن أنت إلّا نذيرٌ»، فـ«إن» نافيةٌ مثل «ما». وإيضاح الدلالة منه: أنه -صلى الله عليه وسلم- كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان، ولا يرجع عنها، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فما يمتنع قبوله إياه، فالقصر في الآية قصر موصوف على صفة قصر أفراد مبني على التنزيل؛ لغرض بلاغي اقتضاه المقام..

(٣) في النّسخة: المحصور، ولعله سبق قلم؛ إذ لو أريد لقيل: المحصور فيه، وليس عبارةَ أهل هٰذا الفنّ.

(٤) السَّنا مقصورًا: الضّوء، والسَّناءُ ممدودًا: الرِّفعة، وكلاهما محتمَلٌ.

=

تعالىٰ: ﴿إنّما يخشى اللهَ مِن عبادِه العلماءُ﴾ الآيةَ، ومنه قولُ الشّاعر:

إنّما يشتري المحامِدَ حُرٌّ طاب نفسًا لهنّ بالأثمانِ[1]

قلتُ: والفرقُ بين تأخيرِ المقصورِ عليه هنا وتأخيرِه في النّفي والاستثناءِ: أنّ التّأخيرَ هنا عن جميعِ الجملةِ، والتّأخيرُ هناك عن أداةِ الاستثناءِ مع مقارنتها، **فتنبَّهْ**.

تنبيهان:

الأوّل: الأصلُ في القصرِ بـ«إنّما» أن يجيءَ لأمرٍ مِن شأنه أن لا يَجهَلَه المخاطَبُ، ولا يُنكِرَه، وإنّما يُرادُ تنبيهُه عليه فقطْ، أو لما هو منزَّلٌ هٰذه المنزلةَ[2].

فمِن الأوّل قولُه تعالىٰ: ﴿إنّما يستجيب الّذين يسمعون﴾، ومِن الثّاني قولُه تعالىٰ حكايةً عن المنافقين: ﴿إنّما نحن مصلحون﴾، فإنّهم قد ادَّعَوا أنّ إصلاحَهم أمرٌ جليٌّ لا شكَّ فيه ولا غموضَ[3]. ومنه قول الشّاعر:

=

وقولُ النّاظمِ: «كمثلِ ما كإنّما ..» «ما» اسمٌ موصولٌ، مضافٌ إليه، و«كإنّما» صلتُه، أي كمثلِ القولِ الّذي يشبه قولَك إنّما العلمُ سنًا.

(١) فالشاهد في الموضعين تأخير المقصور عليه، وهو في الآية العلماء، وفي البيت الحر، والمقصور صفة، وهي الخشية في الآية، والشراء في البيت.

(٢) تفسير هذا: أنك تقول للرجل: إنما هو صاحبك القديم، وإنما هو أخوك، لمن يعلم ذلك ويعترف به، لكنك تريد أن تنبهه لما يجب عليه من حرمة الصاحب وحق الأخوة لترققه وتستعطف قلبه، ألا ترى إلى أبي الطيب حين يقول:

إنما أنت والد والأب القا طع أحنى من واصل الأولاد

فلم يرد أن يعلم كافورا أنه لابن الأخشيد مولاه بمنزلة الوالد، ولا كافور في حاجة إلى أن يعلم بذلك، لكنه أراد أن يذكره بالأمر المعلوم؛ ليجعله ذريعة إلى استدعاء ما يستوجبه من العطف والحنان.

(٣) ولذا جاء الرد عليهم مؤكدا بـ "أن" واسمية الجملة وتعريف الخبر باللام وضمير الفصل وتصدير حرف التنبيه، حيث قال: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ}.

أنا الذّائدُ الحامي الذِّمارَ، وإنَّما يدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثلِي[1]

الثّاني: للقصرِ بـ«إنّما» مزيّة على القصر بالعطفِ؛ لأنّها تفيدُ إثباتَ الشّيءِ المذكورِ ونفيَ ما سواه دَفعةً واحدةً، بخلافِ العطفِ، فإنّه يفيدُ الإثباتَ أوّلًا، ثمّ النَّفيَ ثانيًا، أو العكس. هـ.

ثمّ أشار إلى الطّريقة الثّالثة من طرق القصر فقال:

128 عطفٌ بـ«لا وبل ولٰكن»، قبل «لا» يكونُ للَّذْ بعـــدَها مقابِلا

يعني أنّ مِن طرق القصرِ الشّهيرةِ العطفَ بـ«لا» وبـ«بل» وبـ«لكن».

ويشترط في «لا» إفرادُ معطوفِها، وأن تُسبَقَ بإثباتٍ، وأن لا يكونَ ما بعدها داخلًا في عمومِ ما قبلها، فلا يصحُّ: ما زيدٌ إلّا قائمٌ لا قاعدٌ[2]، وأن يكونَ المقصورُ عليه معها مذكورًا قبلَها مقابِلا لما بعدها، نحو: «قام زيدٌ لا عمرٌو» ردًّا علىٰ مَن زعَم اشتراكَهما فيه. ويسمَّىٰ قصرَ إفرادٍ، أو تردَّد في مَن وقع منه القيامُ منهما، ويسمَّى قصرَ تعيينٍ، أو اختصاصَ عمرٍو به، ويسمَّىٰ قصرَ قلبٍ.

ومنه قولُه:

عُمْرُ الفتىٰ ذكرُه لا طُولُ مدّتِه وموتُه خِزْيُه لا يومُه الدّانِي

---

(1) وفي البيت شاهد آخر، وهو: صحة انفصال الضمير مع "إنما"، إلا أنه لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وهو "أنا"، وأخره؛ إذ لو قال: "وإنما أدافع عن أحسابهم" لصارت المدافعة مقصورة على أحسابهم دون غيرها، وليس هذا معناه، بل معناه: أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره.

(2) لأنك بقولك: "إلا قائم" نفيت عنه كلّ صفة تنافى القيام، فيندرج فيه نفى القعود، فإذا قلت بعده: لا قاعد كان تكرارا؛ لأن لفظة «لا» موضوعة لأن ينفى بها ما أوجب الأوّل، لا لأن يعاد بها نفى ما نفى أوّلا.

ويمكن اجتماعُها مع كلٍّ مِن «إنّما» والتّقديم، نحوُ: «إنّما محمّد ذكيٌّ، لا غبيٌّ، وبالذّكاءِ يفوزُ الفتىٰ لا بالغباوةِ».

ومِن الصِّيغ أيضًا: العطفُ بـ«بل»، وبـ«لكن» كما تقدَّم. ويشترط في كلٍّ منهما أن تُسبَق بنفيٍ أو نهيٍ، وأن يكونَ المعطوفُ بهما مفردًا، وأن لا تقترن «لكن» بالواوِ، وأن يكون المقصورُ عليه معهما مذكورًا بعدهما، خلافا لـ«لا»، كما قال:

129 **وإن بـ«لكن، أو ببل» قد يَحصُلْ[1] فهْو بُعَيدَ الصِّيغتين يُجعَلْ**

نحوُ: «ما الفخرُ بالمالِ، بل بالعلم»، «ما الفوزُ بالنَّسبِ، لٰكن بالتَّقوىٰ».

ويقالُ في القصرِ بهما ما قيل في القصرِ بـ«لا» مِن إفرادٍ وتعيينٍ وقلبٍ. هـ

ثمّ أشار إلى الطّريقة الرّابعة فقال:

130 **تقديمُ ما ليـــس له التّقدُّمُ** .....

يعني أنّ مِن طرق القصرِ تقديمَ ما مِن حقِّه التّأخيرُ مِن المعمولاتِ، نحوُ: ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾ الآية[2].

والمقصورُ عليه في هٰذه الحالةِ هو المذكورُ المتقدِّمُ، نحو: ﴿على اللهِ توكَّلْنا﴾.

ومنه قول المتنبِّي:

ومِن البليّةِ عَذْلُ مَن لا يَرعوي عن غَيِّه وخِطابُ مَن لا يَفهَمُ[3]

---

(1) قوله: «قد يحصل» تفسير للشَّرط، والشّرطُ محذوفٌ، وإنّما لم يكن شرطًا لاقترانِه بـ«قد»، وهو مجزوم.

(2) أي: نخصك بالعبادة والاستعانة.

(3) فالمقصور عليه في المثالين هو المذكور المتقدم وهو المجرور، وذلك أن الأصل أن يتأخر المعمول عن عامله إلا لضرورة، ومن يتتبع أساليب البلغاء في تقديم ما حقه التأخير: يجد أنهم يريدون =

تنبيه:

لا تُعرَف دَلالةُ التّقديم على القصرِ إلّا بالذّوقِ السّليمِ، والفكرِ الصّائبِ، بخلافِ الثّلاثة الباقيةِ، فإنّها تدلُّ عليه بالوضعِ اللّغويّ، **فتأمَّلْ**. هـ

[تقسيم القصرِ باعتبارِ الحقيقةِ والواقعِ]

ثمّ أشار إلىٰ تقسيم القصرِ باعتبارِ الحقيقةِ والواقعِ إلىٰ قسمين، فقال:

..... وهْو حقيقٍ[1] أو إضافٍ يُعلَمُ

يعني أنّ القصرَ باعتبارِ الحقيقةِ والواقعِ ينقسم إلىٰ قسمين:

- **حقيقيٌّ**، وهو: أن يختصَّ المقصورُ عليه بالمقصورِ، بحسَب الحقيقةِ والواقعِ، فلا يتعدّاه إلىٰ غيرِه أصلًا[2]، نحو: ﴿لا إله إلّا الله﴾[3].

ولا يكادُ هٰذا النّوعُ يوجد؛ لتعذُّرِ الإحاطةِ بصفاتِ الشّيءِ، حتّىٰ يمكنَ إثباتُ شيءٍ منها ونفيُ ما عداهُ.

ومنه نوعٌ يسمَّى الحقيقيَّ الادِّعائيَّ، ويكونُ علىٰ سبيل المبالغةِ، بفرضِ أنّ ما عدا المقصورَ عليه لا يعتدُّ به، نحو: «لا شجاعَ إلَّا عليٌّ»[4].

=

بذلك: التخصيص.

(١) بحذفِ إحدى ياءي النَّسب، فصار منقوصًا، كما تقول: هو راضٍ، ورسمه الشّيخ بياء، ولا ضيرَ، فهو دأب أكثر النساخ.

(٢) أي بحيث لا يتجاوزه إلى غيره بمعنى ثبوته له، وانتفائه عن ذلك الغير.

(٣) فهذا قصر حقيقي؛ إذ معناه: "ما معبود بحق إلا الله" والعبادة بحق مختصة بالله تعالى لا تكون لأحد سواه.

(٤) فالفرق إذا بين القصر الحقيقي حقيقة، والحقيقي ادعاء: أن الأول منظور فيه إلى الحقيقة والواقع، =

- والقسم الثّاني: **قصرٌ إضافِيٌّ**، وهو أن يختصَّ المقصورُ عليه بالمقصورِ بحسَب الإضافةِ، والنِّسبةِ إلىٰ شيءٍ آخرَ معيَّنٍ، لا لجميعِ ما عداه[1]، نحو: «ما مسافرٌ إلّا زيدٌ»، فإنّك تريدُ قصرَ السَّفر عليه دون بَكرٍ مثلًا، وليس القصدُ أنّه لا يوجد مسافرٌ[2] سواهُ؛ إذ الواقعُ يشهدُ ببطلانِ ذٰلك[3]. هـ

[أقسام القصر باعتبارِ طرفيه]

ثمّ قال:

131 **كُلٌّ لموصوفٍ علىٰ ما قد وُصِفْ به أو الوصفُ علىٰ ذا المتّصِفْ**

يعني أنّ القصرَ ينقسمُ باعتبارِ طرفيه المقصورِ والمقصورِ عليه، سواءٌ كان قصرًا حقيقيًّا أم قصرًا إضافيًّا، إلىٰ نوعين:

- **قصرُ لموصوفٍ علىٰ صفةٍ**، وهو: أن يَحبِسَ الموصوفَ على الصّفةِ، ويختصَّ بها دونَ غيرِها، وقد يشاركُه فيها غيرُه[4].

مثالُه مِن الحقيقيِّ مع عدم المشارِك: «ما اللهُ إلّا خالقُ كلِّ شيءٍ[5]»، ومثالُه مِن

=

والثاني منظور فيه إلى الادعاء والافتراض، بجعل ما عدا المقصور عليه في حكم المعدوم، وسمي هذا القصر حقيقيًّا؛ لأن القصر فيه بالنسبة إلى جميع ما عداه، ولو فرضًا.

(١) أي: بحيث لا يتعداه إلى ذلك الشيء، ويصح أن يتعداه إلى شيء آخر.

(٢) أي في الدُّنيا كلِّها.

(٣) وسمي هذا القصر إضافيا، لأن القصر فيه بالإضافة إلى شيء معين، كما رأيت.

(٤) الفرق بينهما: أن الأول يكون بتقديمه الصفة على الموصوف، والثاني يكون بتقديم الموصوف على الصفة.

(٥) وهذا المثالُ عند صاحب «جواهر البلاغة»، وفيه ما فيه، ولو وجِّه إلى الادِّعائيّ، فإنّ الله سبحانه له الصّفاتُ الّتي لا يحيطُ بها عدٌّ، وليس "خلقُ كل شيء" بأحقِّها بالذّكر. واللهُ أعلم. وبالجملة فقصر

=

الإضافِيّ مع المشارِكِ: ﴿وما محمَّد إلّا رسولٌ﴾ الآية[1].

- الثّاني: **قصر الصّفة علىٰ موصوفها**، وهو أن تُحبَسَ الصِّفةُ علىٰ موصوفها، وتُختَصَّ به، فلا يتّصفُ بها غيرُه، وقد يتّصفُ الموصوفُ بغيرِها مِن الصّفات، مثالُه مِن الحقيقيّ: «لا رازقَ إلّا اللهُ تعالىٰ»، ومِن الإضافِيِّ: «لا شجاعَ إلّا عليٌّ»[2].

تنبيه:

اعلم أنّ القصرَ مِن ضروبِ الإيجازِ الّذي هو أعظمُ ركنٍ مِن أركانِ البلاغةِ؛ إذ إنّ جملةَ القصرِ في مقامِ جملتين، فقولُنا: «ما كاملٌ إلّا اللهُ تعالىٰ» تعادلُ قولَنا: الكمالُ للهِ وليس كاملًا غيرُه، وهو مِن محدِّدات المعانِي تحديدًا كاملًا، ويكثرُ ذٰلك في المسائلِ العلميّة، وما يماثلُها، والغرضُ منه تمكينُ الكلامِ وتقريرُه في الذِّهن، كقوله:

وما المرءُ إلّا كالهِلالِ وضوئِه ... يُوافِي تَمامَ الشَّهرِ ثمّ يغيبُ

وقد ترادُ به المبالغةُ في المعنىٰ، كقوله:

وما المرءُ إلّا الأصغران لِسانُه ... ومعقولُه والجسمُ خلقٌ مصوَّرُ

وقد يرادُ به التّعريضُ، كقوله تعالىٰ: ﴿وما يذّكّر إلّا أولو الألباب﴾، فإنّه تعريضٌ

=

الموصوف على الصفة في القصر الحقيقي، لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها.

(١) فالمقصود قصره على الرسالة بألا يتعداها إلى التباعد عن الموت الذي استعظموه، وهذا لا ينافي أنه متصف بالصحة واليقظة ونحوهما.

(٢) وذلك حيث كان المقصود أن لا تتجاوز هذه الصفة هذا الموصوف إلى موصوف آخر مخصوص، هو خالد مثلا، وإن أمكن أن تتجاوزه إلى موصوف غير ذلك الموصوف الآخر.

بالمشركين الّذين هم في حكمِ مَن لا عقلَ له[1].

❊ ❊ ❊

(1) أي: فليس الغرض من الآية أن يعلم السامعون ظاهر معناها، ولكنها تعريض بالمشركين الذين في حكم من لا عقل له.

باب الفصل والوصل

والفصلُ لغةً: القطعُ، **والوصلُ**: ضدُّه.

واصطلاحًا: ما أشار له الشّيخُ ﷺ بقوله:

132 **الوصلُ: عطــفٌ بين جملتينِ والفصلُ: تركُه بدونِ مَيــنِ**

يعني أنّ الوصلَ في اصطلاحِ البيانيِّين هو جمعٌ وربطٌ بين جملتين؛ لصلةٍ بينهما في الصُّورةِ والمعنىٰ، أو لدفعِ اللَّبسِ.

ولا تتحقَّقُ بلاغتُه إلّا إذا كان العطفُ بالواوِ دونَ بقيّةِ حروفِ العطفِ؛ لأنَّ الواوَ هي الأداةُ الّتي تَخفَى الحاجةُ إليها، ويحتاجُ العطفُ معها إلىٰ لطفٍ في الفهمِ، ودقّةٍ في الإدراكِ؛ إذ لا تفيدُ إلّا مجرَّدَ الرَّبطِ، وتشريكِ ما بعدها لما قبلَها في الحكم، نحوُ: «مضىٰ زمنُ الغفلة، وجاء وقتُ الجِدِّ والتّوبةِ، فقُمْ، واسْعَ في الخير».

ولا بدَّ للعطفِ بها أن يكونَ بين الجملتين جامعٌ حسّيٌّ، أو عقليٌّ، أو عاديٌّ، ولو خياليًّا[1].

---

(1) فالجامع العقلي: أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في القوة المفكرة كالاتحاد في المسند أو المسند إليه أو في قيد من قيودهما، نحو زيد يصلي ويصوم ويصلي زيد وعمرو.

والجامع الوهمي: أمر بسببه يقتضى الوهم اجتماع الجملتين في المفكرة، كشبه التماثل الذي بين نحو لوني البياض والصفرة، فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إليه أنهما نوع واحد، زائد في أحدهما عارض في الآخر.

=

بخلافِ العطفِ بغيرِها مِن الحروفِ، فإنّه يفيدُ مع التَّشريك معانِيَ أخرىٰ، كالتَّرتيبِ مع التَّعقيبِ في الفاءِ، وكالتَّرتيبِ مع التّراخي في «ثمّ»، وهٰكذا باقي حروفِ العطفِ الّتي إذا عطفتَ بواحدٍ منها ظهرت الفائدةُ، ولا يقعُ اشتباهٌ في استعماله.

والفصلُ: تركُ الرَّبط بين الجملتين، إمّا لاتِّحادهما معنًى وصورةً، وإمّا لتنزيلِهما منزلةَ المتَّحدتَين، وإمّا لعدمِ الصِّلة بينهما في شيءٍ مِن ذٰلك، كما أشار له بقوله:

[مواضع الفصل]

133 فإن يكن كمالُ الاتِّـــصالِ بينـــهما فاحكم بالانفصالِ

134 وذاك أن تكونَ منــها كالبَدَلْ أو كالبيانِ أو كتوكيدٍ حصَلْ

135 أو اقتضتْ الُأولى سؤالًا وظهَرْ مِن ذي جوابُها فبالفصلِ تُقَرّ

136 لأنّ ذا شِبهُ كمالِ الاتِّصالْ .....

يعني أنّ الجُمَلَ قد يَعرِضُ لها ما يوجبُ تركَ الوصلِ بينها، ويقعُ ذٰلك في خمسةِ مواضع:

الأوّلُ: أن يكونَ بينهما اتِّحادٌ تامٌّ، وامتزاجٌ معنويٌّ، حتّىٰ كأنَّهما أُفرِغا في قالَبٍ واحدٍ، ويسمَّىٰ «كمالَ الاتِّصال»، بحيثُ تُنزَّلُ الثّانيةُ مِن الأولىٰ منزلةَ نفسِها، لكونِها

=

والجامع الخيالي: أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الجملتين في المفكرة، بأن يكون بينهما تقارن في الخيال سابق على العطف لتلازمهما في صناعة خاصة، أو عرف عام كالقدوم، والمنشار، والمنقاب في خيال النجار، والقلم والدواة، والقرطاس في خيال المكاتب.

ثم إن الجامع حيث كان لا بد أن يكون باعتبار المسند إليه والمسند معا، فلا يقال: خليل قادم، والبعير ذاهب؛ لعدم الجامع بين المسند إليهما، كما لا يقال: سعيد عالم، وخليل قصير؛ لعدم الجامع بين المسندين.

بمنزلةِ البدلِ منها، نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿واتَّقوا الّذي أمدَّكم بما تعلمون أمدَّكم بأنعامٍ وبنين﴾ الآيةَ، أو كونِها بيانًا لإبهامٍ فيها، نحو: ﴿فوسوس إليه الشّيطانُ قال يا آدم هل أدلُّك علىٰ شجرة الخلد﴾[1]، أو كونِها تأكيدًا لها، نحو: ﴿فمهِّلِ الكافرين أمهلهم رُوَيدًا﴾.

فالمانعُ مِن العطفِ في هٰذه المواضعِ: هو اتِّحادُ الجملتين اتّحادًا تامًّا، والشّيءُ لا يُعطَف علىٰ نفسِه.

أو كونِ الأولى اقتضتْ سؤالًا والأخرىٰ جوابُ ذٰلك السُّؤال[2]، نحوُ: ﴿يُسبِّحُ له فيها بالغدوِّ الآصالِ رِجَالٌ﴾ في قراءةِ التَّركيبِ للمجهولِ، ومنه قول الشّاعر:

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِحُ[3]

ومنه قولُه:

زعَـــــم العَواذلُ أنَّني في غَمْرةٍ صدَقوا ولكن غَمْرتي لا تنقضي

فكأنّه سُئِل: أصدَقوا في زعمهم أم كذَبوا[4]؟ فأجاب: صدقوا.

والمانعُ مِن الوصلِ في هٰذه المواضعِ: شدّةُ ارتباطِ الجوابِ بالسُّؤال. هـ

ثمّ قال:

---

(١) فجملة (قال يا آدم) بيان لما وسوس به الشيطان إليه.

(٢) وهذا أحد مواضع الفصل الخمسة المشار إليها آنفا، ويسمى: شبه **كمال الاتصال**، وهو كون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى، لوقوعها جوابا عن سؤال يفهم من الجملة الأولى فتفصل عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال.

(٣) فكأنه قيل: ومن يبكيه، فقال: ضارع، وكذلك في الآية، فكأنه قيل: ومن يسبح، فقال: رجال.

(٤) وذلك لأن مساق الكلام في إظهار الشكوى من العذال، وذلك مما يدعو السامع؛ لأن يسأل: أصدقوا أم كذبوا.

..... والفصلُ أيضًا في كمالِ الانفصالْ

137 وذاك أن تكونَ إحدى الجُملتَيْنْ إنشًا والُاخرىٰ خبَرٌ بدونِ مَيْنْ

يعني أنّ مِن مواضع الفصلِ كونَ الجملتين بينهما كمالُ الانقطاعِ، وهو اختلافُ الجملتين اختلافًا تامًّا، وذٰلك بأن يختلفًا خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى[1]، أو معنًى فقطْ، كقوله:

وقال رائِدُهم: أَرسُوا نزاولُهم فحتفُ كلِّ امرئٍ يَجرِي بمقدارِ[2]

ثمّ قال:

138 أو لا يكونَ جامـــعٌ بينهما أو عطفُها غيــرَ المرادِ أَوهَما

يعني أنّ مِن المواضعِ الّتي توجب الفصلَ كونَ الجملةِ الأخيرةِ لا رابطةَ بينها مع الأولىٰ، وذٰلك بأن لا تكونَ بينهما مناسبةٌ، ولا ارتباطٌ؛ لاستقلالِ كلٍّ منهما بنفسِها، كقولك: «زيدٌ كاتبٌ، الحمامُ طائرٌ»[3]، ومنه قولُه:

وإنَّما المَرءُ بأَصغَرَيهِ
كلُّ امرئٍ رهنٌ بما لديهِ

أو كونِ عطفِها عليها يوهمُ غيرَ المراد[4]، كقوله:

---

(1) وهذا أحد مواضع الفصل الخمسة، المشار إليها في الشرح.

(2) والشاهد في قوله: "نزاولها" فإنه فصله عن قوله: "أرسوا"؛ لأن الأول أمر والثاني خبر، فامتنع الوصل بينهما؛ لاختلافهما خبرا وطلبا.

(3) فإنه لا مناسبة بين كتابة زيد وطيران الحمام.

(4) وهذا أحد مواضع الفصل الخمسة، المشار إليها في الشرح، ويسمى **شبه كمال الانقطاع**، وهو: أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على الأولى؛ لوجود المناسبة، ولكن في عطفها على الثانية فساد في =

وتظنُّ سلمىٰ أنّني أبغي بها بدلًا، أَراها في الضَّلالِ تَهِيمُ

فقد فصَل جملةَ «أراها»، لأنه لو عطفها لظُنَّ أنّه معطوفٌ علىٰ «أبغي»، فيكون مِن مدخولِ الظّنّ، وليس ذٰلك مرادًا، لأنّه يفسد المعنىٰ[1]. هـ

[مواضع الوصل]

ثمّ أشار إلىٰ مواضعِ الوصلِ الثّلاثةِ، فقال:

=

المعنى، فيترك العطف بالمرة؛ دفعا لتوهم أنه معطوف على الثانية.

(١) والموضع الخامس هو: **التوسط بين الكمالين مع قيام المانع**، وهو كون الجملتين متناسبتين، وبينهما رابطة قوية، لكن يمنع من العطف مانع، وهو عدم قصد التشريك في الحكم، كقوله تعالى: (واذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزىء بهم»، فجملة «الله يستهزىء بهم» لا يصح عطفها على جملة «إنا معكم»؛ لاقتضائه أنه من مقول المنافقين، وليس كذلك، ولا على جملة «قالوا»؛ لئلا يتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف، وأن استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم، والواقع أن استهزاء الله بالمنافقين غير مقيد بحال من الأحوال.

فالحاصل: أن مواضع الفصل الخمسة هي:

- **الأول**: أن يكون بين الجملتين اتحاد تام: وامتزاج معنوي، حتى كأنهما أفرغا في قالب واحد، ويسمى ذلك «كمال الاتصال».
- **الثاني**: أن يكون بين الجملتين تباين تام: بدون إبهام خلاف المراد ويسمى ذلك «كمال الانقطاع».
- **الثالث**: أن يكون بين الجملتين رابطة قوية، ويسمى ذلك «شبه كمال الاتصال»
- **الرابع**: أن يكون بين الجملة الأولى والثاني جملة أخرى ثالثة متوسطة حائلة بينهما فلو عطفت الثالثة على الأولى المناسبة لها؛ لتوهم أنها معطوفة على المتوسطة، فيترك العطف، ويسمى ذلك «شبه كمال الانقطاع»
- **الخامس**: أن يكون بين الجملتين تناسب وارتباط، لكن يمنع من عطفهما مانع: وهو عدم قصد اشتراكهما في الحكم، ويسمى ذلك «التوسط بين الكمالين».

والمذكور في المتن منها اثنان، هما الأولان، كمال الاتصال، وكمال الانفصال، ونبه في الشرح إلى الثالث والرابع، وبقي الخامس.

139 والوصلُ أن يتَّفقا وقد جَرىٰ تناسُبٌ بينهما تقرَّرا

140 أو قُصِد التّشريكُ في الإعرابِ أو أَوهَم الفصلُ سوى الصَّوابِ

يعني أن الوصلَ، وهو عطفُ الجملةِ على الأخرىٰ بالواو، يقعُ في ثلاثةِ مواضعَ:

الأوّلُ: إذا اتحّدت الجملتان في الخبَريّة والإنشائيّة لفظًا ومعنًى، أو المعنى فقطْ؛ لأنَّه المعوَّلُ عليه في الاتّحادِ، ولا قيمةَ لاختلافِ الصّورةِ اللّفظية، ولم يكن هناك ما يقتضي الفصلَ بينهما ممّا تقدَّم تفصيلُه، وكانت بينهما مناسبةٌ تامّةٌ.

مثالُ الخبَريّتين قولُه تعالىٰ: ﴿إنّ الأبرار لفي نعيمٍ وإنّ الفُجّار لفي جحيمٍ﴾، فقد وُصِلت الجملةُ الثّانيةُ بالأولىٰ؛ لِما بينهما مِن تناسبٍ في الفكرِ؛ لأنّ السّامعَ إذا حصَل في ذهنِه حالُ أحدِ الفريقين تصوَّر حالَ الفريقِ الآخر.

ومثال الإنشائيّتين: ﴿واعبدوا اللهَ ولا تشركوا به شيئا﴾، فقد وصَل جملةَ «لا تشركوا» بجملة: «واعبدوا»؛ لاتِّحادهما في الإنشاءِ، ولأنّ المطلوبَ بهما ما يجبُ على الإنسانِ أن يؤدِّيَه لخالقِه ويختصَّه به.

ومثال المختلفتين: ﴿إنّي أشهد الله واشهدوا أنّي بريءٌ ممّا تشركون مِن دونه﴾[1].

وكلٌّ مِن هٰذه الجملِ لا محلَّ لها مِن الإعراب.

الموضع الثّاني: أن يكون للجملةِ الأولىٰ محلٌّ مِن الإعرابِ، فيُقصَدَ تشريكُ الجملةِ الثّانية لها في الإعرابِ، حيثُ لا مانعَ، نحو: «زيدٌ يؤمنُ ويشكرُ»، فجملة

---

(١) أي: إني أشهد الله وأشهدكم، فتكون الجملة الثانية في هذه الآية: إنشائية لفظا، ولكنها خبرية في المعنى.

«يؤمنُ» في محلِّ رفعٍ على الخبريّةِ للمبتدإ، وعطفُ «يشكرُ» عليها يعطيها نفس الحكمِ، وذٰلك يوجبُ الوصل.

الموضع الثّالث: أن يكون فصلُ الثّانية عن الأولىٰ يوهم خلافَ المقصودِ، فيقعُ الوصلُ، لدفعِ توهُّم غيرِ المرادِ، وذٰلك غالبًا في اختلافهما في الخبَريّة والإنشائيّة، كقولِك لسائلٍ: «هل بَرِئَ زيدٌ»؟ «لا، وشفاهُ اللهُ»، فتركُك للواو يوهمُ السّامعَ الدَّعاءَ عليه، وهو خلافُ المقصودِ؛ لأنّ الغرضَ الدُّعاءُ له، ولهٰذا وجَب الوصلُ.

ومِن هٰذا البابِ ما يُحكىٰ أنّ أبا بكرٍ الصِّدّيقَ رضي الله تعالىٰ عنه وعنّا به، مرّ برجلٍ في يدِه ثوبٌ، فقال: أتبيعُ هٰذا؟ فقال الرّجل: لا، يرحمُك اللهُ تعالىٰ، فقال له أبو بكرٍ: «لا تقل هٰذا، ولكن قل: لا، ويرحمُك اللهُ».

فالجملةُ الأولى المدلولُ عليها بكلمةِ «لا» خبريّةٌ، والثّانيةُ إنشائيّةٌ في المعنىٰ؛ لأنّها لطلبِ الرّحمةِ والشِّفاء، وكان الواجبُ الفصلَ، لولا ما يسبِّبه مِن الإيهام.

تنبيه:

علم ممّا تقدَّم أن مواضعَ الوصل لا بدَّ فيها بعدَ اتِّفاق الجملتين في الخبريّة والإنشائيّة مِن اتِّفاقٍ في جهةٍ بها يتجاذبان، وجامعٍ به يتآخذان، كما تقدَّم.

❊ ❊ ❊

باب المساواة والإيجاز والإطناب

اعلم أنّ كلَّ ما يجولُ في الصَّدرِ مِن المعاني، ويخطُر بالبالِ، إذا أردتَّ أن تتحدَّثَ عنه إلى النّاسِ، لا يمكنُك أن تعبِّرَ عنه تعبيرًا صحيحًا مقبولًا، إلّا في إحدى صورةٍ مِن صُوَرٍ ثلاثٍ[1]، وهي المساواةُ والإيجازُ والإطنابُ. ولا يعدُّ الكلامُ في صورةٍ مِن هٰذه الصُّورِ بليغًا إلّا إذا كان مطابقًا لمقتضَىٰ حالِ المخاطبِ، وتدعو إليه مواطنُ الخطابِ. فإن عَدَلتَ عن حالةٍ إلىٰ أخرىٰ لم يكن كلامُك بليغًا.

ولذا قال الشّيخ طيَّب اللهُ تعالىٰ ثراهُ:

[المساواة]

141 **إن تستوِ الألفـاظُ والمَعانِي تلك المُسـاواةُ بلا زَيْدانِ**

«الزَّيدانُ» مصدرٌ شاذٌّ، كالشَّنْئانِ، وهو بمعنى الزَّيدِ والمزيدِ والزِّيادة.

يعني: أنّ التّعبيرَ إذا جاء علىٰ قدرِ المعنىٰ بحيث يكونُ اللَّفظُ مساويًا لأصلِ ذٰلك المعنىٰ، لا أقلَّ، ولا أكثرَ، فهٰذه هي المساواةُ عند أهلِ الفنِّ، وهي الأصلُ الّذي يكونُ أكثرُ الكلامِ علىٰ صورتِه، وهي الدُّستور الّذي يُقاسُ عليه، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿وما تقدِّموا لأنفسكم مِن خيرٍ تجدوه عند الله﴾ الآيةَ[2].

---

(1) كذا، وكأنّ الشّيخ ﷺ توارَد علىٰ ذهنِه عبارتان، فكتبهما وسها عن التّنقيح، فبقيتا كذٰلك عند التّبييضِ، وسليم العبارة تقولُ: في صورةٍ مِن صورٍ ثلاثٍ، أو تقولُ: في إحدىٰ صورٍ ثلاثٍ.

(2) فإن اللفظ في هذا على قدر المعنى، لا ينقص عنه، ولا يزيد عليه.

[الإيجاز وأنواعه]

ثمّ قال:

142 جمعُ المَـــعانِي المتكاثرةِ في لفظٍ قلـــيلٍ بالإبانةِ يفي الإيجازُ ....

يعني: أنّ وضعَ المعانِي الكثيرةِ في ألفاظ أقلَّ منها وافيةٍ بالغرضِ المقصودِ مِن إبانةِ المعنىٰ والإفصاحِ عنه هو المسمَّىٰ عندهم بالإيجازِ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿خُذ العفوَ وأْمُرْ بالعُرفِ وأَعرِض عن الجاهلين﴾، فهٰذه الآيةُ جمعتْ مكارمَ الأخلاقِ بأسرِها.

فإذا لم تَفِ العبارةُ بالغرضِ المقصودِ سمِّي ذٰلك إخلالًا، وحذفًا رديئًا، كقولِه:

والعَيشُ خيرٌ في ظِلالِ النْـ ـنُوكِ ممَّن عاش كَدّا

يريد الشّاعرُ أنّ العيشَ النّاعمَ الرَّغَدَ في حالِ الحُمقِ والجهلِ خيرٌ مِن العيشِ الشّاقِّ في حالِ العقلِ، فجاء كلامُه غيرَ صحيحٍ، ولا مقبولٍ[1].

وقد قال الإمامُ عليٌّ: «ما رأيتُ بليغًا إلّا وله في القولِ إيجازٌ، وفي المعاني إطالةٌ»، وقالت بنتُ الحُطيئةِ لأبيها: ما بالُ قِصارِك أكثرَ مِن طِوالك؟ فقال: «لأنّها بالآذانِ أولجُ، وبالأفواهِ أَعلَقُ»، وقيل لشاعرٍ: لِمَ لا تطيلُ شعرك؟ فقال لسائله: «حَسبُك مِن

---

(1) ولمزيد الإيضاح: أن هذا المعنى الذي أراده لا تدل عليه عبارات البيت مهما تكلفنا في استخراج اللوازم الذهنية؛ لكثرة المحاذيف فيه، مع عدم وجود قرائن تدل عليها، ووجهُ ذٰلك: أنّه حذَف ما به يفضَّل عيشُ الأنوك، وهو النَّعمةُ والرّخاء، ووصْفَ العقلِ، فكان كلامُه غامضًا مخلًّا.

ويحتمل: أنه لا إخلال فيه بل فيه نوع بديعي هو الاحتباك حيث حذف من كل ما أثبت مقابله في الآخر فما ذكر في كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر. ذكره السيوطي في العقود.

القِلادةِ ما أحاط بالعُنُق».

ثمّ ذكر ما يكون به الإيجازُ فقال:

143 ..... وهْـــو تارةً بالقِصَرِ وتارةً بالحَـــذفِ دونَ نُكُرِ

يعني أن الإيجاز ينقسمُ إلىٰ قسمين:

- إيجاز قِصَرٍ، أي بالقِصَر[1].

- وإيجازُ حذفٍ، أي بالحذف.

أشار إليهما بقوله:

144 فأوَّلٌ تضمينُك المعنى الكثيرْ مِن غيرِ حذفٍ في كلامِك اليسيرْ

يعني أنّ إيجاز القِصَر، ويسمَّىٰ إيجازَ البلاغةِ، يكونُ بتضمينِ المعانِي الكثيرةِ في ألفاظٍ قليلةٍ، مِن غيرِ حذفٍ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ولكم في القصاصِ حياةٌ﴾، فإنّ معناه كثيرٌ، ولفظُه يسيرٌ؛ إذ المرادُ أنّ الإنسانَ متىٰ عَلِم أنّه إذا قتَل قُتِل امتَنَع عن القتلِ، وفي ذٰلك حياتُه، وحياةُ غيرِه، لأنّ القتلَ أنفىٰ للقتلِ، وبذٰلك تطولُ الأعمارُ، وتكثُرُ الذّرّيّةُ، ويُقبِلُ كلُّ واحدٍ علىٰ ما يعودُ عليه بالنَّفعِ، فيَتِمُّ النِّظامُ، ويكثُر العُمرانُ.

وهٰذا القِسمُ هو مَطمَحُ نظرِ البلغاءِ، وبه تتفاوتُ أقدارُهم، حتّىٰ إنّ بعضَهم سُئِل

---

(1) هٰكذا ضبْطُه، بوزن عنب، كما حققه بعضهم، وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد، سموه به؛ لأنّ الإيجازَ جاءه بسبب قصر العبارة واختصارها، مع كثرة المعنى، فهو من الألفاظ أنفسها، لا مِن حذفٍ فيها، والقَصْرُ المتقدِّم مِن طُرُقِه، وليس خاصًّا به، حتى يكون وجها للتسمية، فإنّ قولَ اللهِ ﷻ: ﴿خذ العفو﴾، ﴿إنّ الله يأمر بالعدلِ﴾ الآيتين، لا قَصْرَ فيهما، وهما مِن أحسنِ الإيجازِ؛ لكثرةِ معانيهما. وكلا الضبطين في البيت سائغ، فيُضبَط على الوجه الثاني هٰكذا: تارةً بالقَصْرِ ... دونَ نُكْرِ، بالإسكان فيهما، ولا ندري ما لفظُ النّاظمِ، ولا الشّيخِ الشّارح ﷺ.

عن البلاغةِ؟ فقال: «هي إيجازُ القِصَر»، وقال أكثمُ بن صَيْفِيٍّ خطيبُ العرب: «البلاغةُ الإيجازُ». هـ

ثمّ قال:

145 والثّانِ حذفُ كِلْـــمةٍ فأَكثَرا مَعَ قرينـــةٍ على الحَذفِ تُرىٰ

يعني أنّ إيجازَ الحذفِ يكونُ بحذفِ كلمةٍ فأكثرَ مِن العبارةِ، بحيثُ لا يُخِلُّ بالفهمِ عند وجودِ ما يدلُّ على المحذوفِ مِن قرينةٍ لفظيّةٍ أو معنويّةٍ، سواءٌ كان المحذوفُ حرفًا، نحو: ﴿ولم أكُ بغيًّا﴾[1]، أو اسمًا، نحو: ﴿وجاهِدوا في الله﴾ أي في سبيل الله، أو شرطًا، نحو: ﴿اتّبعونِي يحببكم اللهُ﴾[2]، أو جوابَه، نحو: ﴿ولو تَرىٰ إذ وُقِفوا على النّار﴾[3]، أو جملًا متعدِّدةً، نحو: ﴿فأرسلونِ يوسفُ أيُّها الصِّديق﴾[4].

تنبيه:

اعلم أنّ دواعي الإيجاز[5] كثيرةٌ، منها الاختصارُ، وتسهيلُ الحفظِ، وتقريبُ الفهمِ، وضيقُ المقامِ، وإخفاءُ الأمرِ علىٰ غيرِ السَّامعِ، والضَّجَرُ والسّآمةُ، وتحصيلُ المعنى الكثير باللّفظ اليسير.

ويُستحسَنُ الإيجازُ في الاستعطافِ، وشكوى الحالِ، والاعتذاراتِ، والتّعزيةِ، والعِتابِ، والوعدِ، والوعيدِ، والتّوبيخِ، ورسائلِ الملوك إلى الوُلاةِ في أوقاتِ

---

(١) أصله: ولم أكن.

(٢) أصله: فإن اتبعتموني يحببكم الله.

(٣) أصله: لرأيت أمرا فظيعا.

(٤) فإن أصله: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه.

(٥) في النّسخة: القصر، وهو سهو.

الحربِ، والأوامرِ والنّواهي، والشُّكر على النِّعَم. هـ

ثمّ قال:

[الإطناب]

146 **زيادةُ اللّفظِ على المعنىٰ لِفا ئدةٍ الإطـــنابُ حيثُ عُرِّفا**

يعني أنّك إذا أردتَّ تعريفَ «الإطنابِ» في مصطلحِ أهلِ الفنِّ فهو: زيادةُ اللَّفظِ على المعنىٰ، لفائدةِ تقويتِه، وتوكيدِه. كقوله تعالىٰ حاكيًا عن زكريّاء: ﴿ربِّ إنّي وهَن العظمُ منّي واشتعل الرّأس شَيبًا﴾.

فإن لم تكن في الزّيادةِ فائدةٌ، وكانت غيرَ معيَّنةٍ، سمِّي تطويلًا، كقولِه:

وقدَّدتِ الأديمَ لراهشيهِ وأَلفَىٰ قولَها كَذِبًا ومَيْنا

فالمَينُ والكذبُ شيءٌ واحدٌ، ولم يتعيَّن الزّائدُ منهما؛ لأنّ العطفَ بالواوِ لا يفيدُ ترتيبًا ولا تعقيبًا ولا معيّةً، فلا يتغيَّر المعنىٰ بإسقاطِ أيِّهما شئتَ.

فإن كانت الزّيادةُ لغيرِ معنًى متعيِّنةً، سمِّي حشوًا، كقوله:

وأَعلَمُ عِلمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولٰكنّني عن علمِ ما في غدٍ عَمِيْ

فـ«قبله» حشوٌ؛ لأنّه معلوم مِن قولِه: «والأمس».

وكلٌّ مِن الحشوِ والتَّطويلِ معيبٌ في البيانِ، بمعزلٍ عن مراتبِ البلاغةِ.

[طرق الإطناب]

والإطنابُ يكون بأمورٍ متعدِّدة، أشار إلىٰ بعضها بقولِه:

147 **ذكرُ الّذي يخُصُّ بعد ما يعُمّ وعكسُه منـــــه لنكتةٍ تُؤَمّ**

أي: تُقصَد.

يعني أنّ الإطنابَ يكونُ بأشياءَ، منها:

ذكرُ الخاصِّ بعد ذكرِ العامِّ، كقوله تعالىٰ: ﴿حافظوا على الصّلوات والصّلاة الوسطىٰ﴾ الآية، ﴿مَن كان عدوًّا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائل﴾.

وعكسُه، وهو ذكرُ العامِّ بعد ذكرِ الخاصِّ، كقوله تعالىٰ: ﴿ربِّ اغفر لي ولوالديَّ ولمَن دخل بيتي مؤمنا﴾ الآية.

وذٰلك[1] يكونُ لنكتةِ الاعتناءِ بالشّيءِ الخاصِّ، وفائدتُه التّنبيهُ علىٰ مزيّةٍ وفضلٍ في الخاصِّ، حتّىٰ كأنّه جنسٌ آخرُ مغايرٌ لما قبله، لفضلِه ورفعتِه[2].

وفائدةُ ذكرِ العامِّ بعد ذكرِ الخاصِّ: شمولُ بقيّةِ الأفرادِ، والاهتمامُ بالخاصِّ لذكرِه ثانيًا في عنوانٍ عامٍّ، بعد ذكرِه أوّلًا في عنوانٍ خاصٍّ. هـ

ثمّ قال:

148 **مِن ذٰلك الإبهامُ، والتّوضيحُ مِن بعدِه لنكتةٍ تلوحُ**

يعني أنّ مِن أنواعِ الإطنابِ الإيضاحَ بعد الإبهامِ، لنكتةٍ تلوحُ وتظهرُ، كتقريرِ المعنىٰ في ذهنِ السّامعِ، بذكرِه مرّتين، مرّةً على سبيل الإجمالِ والإبهامِ، ومرّةً علىٰ سبيل التّفصيل والإيضاحِ، فيزيدُه ذٰلك نُبْلًا وشرفًا، كقوله تعالىٰ: ﴿يا أيُّها الّذين آمنوا هل أدلُّكم علىٰ تجارةٍ تنجيكم مِن عذابٍ أليم تؤمنون بالله ورسوله﴾ الآية[3]، وقوله

---

(١) بإشارة البعيد، يعني القسم الأول، وهو ذكر الخاص بعد العام.

(٢) أي: فينزل التغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

(٣) فجملة {تؤمنون بالله ورسوله} وما عطف عليها مفسرة للتجارة المنجية..

تعالىٰ: ﴿وقضينا إليه ذٰلك الأمر أَنّ دابرَ هٰؤلاء مقطوع مصبحين﴾ الآية[1].

وفائدتُه: توجيهُ الذِّهن إلىٰ معرفتِه، وتفخيمُ شأنِ المبيَّن، وتمكينُه في ذهن السّامع. هـ

ثمّ قال:

149 كذاك تَكرارٌ لتمكيـــنِ الّذي عنَيتَ مِن نفسِ المُخاطَبِ، خُذِ

يعني أنّ مِن أنواع الإطنابِ تكرارَ الشَّيءِ بذكرِه مرَّتين، لأغراضٍ، منها التّوكيدُ، وتقريرُ المعنىٰ في نفس المخاطبِ، كقوله تعالىٰ: ﴿كلّا سوف تعلمون ثمّ كلّا سوف تعلمون﴾ الآيةَ.

ثمّ قال:

150 وكالتّحسُّرِ، وطـــولِ الفَصلِ .....

يعني أنّ مِن النُّكتِ الدّاعيةِ إلى الإطنابِ بالتّكرارِ إظهارَ التّحسُّرِ والأسىٰ، كقولِه:

فيا قبرَ مَعْنٍ أنت أوّلُ حفرةٍ مِن الأرضِ خُطَّتْ للسَّماحةِ مَضجَعا

فيا قبرَ مَعْنٍ كيف واريتَ جُودَه وقد كان منه البَرُّ والبحرُ مُترَعا[2]

ومنها كذٰلك طولُ الفصلِ، لئلّا يجيءَ الكلامُ مبتورًا ليست له طُلاوةٌ، كتكريرِ كلمةِ «رأيت» في قولِه تعالىٰ حكايةً عن يوسف: ﴿يا أبتِ إنّي رأيتُ أحد عشر كوكبًا

---

(1) فقوله: (أن دابر هؤلاء) تفسير وتوضيح لذلك (الأمر) المبهم.

(2) فإن قوله: "ويا قبر معن" في البيت الثاني هو من الإطناب بالزيادة، لفائدة التحسر، وطريقته التكرير.

والشَّمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾[1].

قلتُ: ومنها زيادة التّرغيب في العفوِ، كقوله تعالىٰ: ﴿وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإنّ اللهَ غفور رحيم﴾، والتّرغيبُ في قَبولِ النُّصحِ، باستمالةِ المخاطَبِ لقبولِ الخِطابِ، كقوله تعالىٰ حاكيا عن مؤمِنِ آل فرعون: ﴿وقال الّذي آمن يا قومِ اتّبعون أهدكم سبيل الرّشاد يا قوم إنّما هٰذه الحياة الدُّنيا متاعٌ﴾ الآية[2]، إلىٰ غير ذٰلك.

ثمّ قال:

..... والاعتراضُ منــه دونَ حظْلِ

151 **وهُو أن يجيءَ[3] أثــناءَ الكلامْ أو في كلامَينِ حواهما انتظامْ**

152 **بجملةٍ ففَوقَها ليــس محَلّ لها .....**

يعني أنّ مِن أنواعِ الإطنابِ الاعتراضَ، وإتيانَ المتكلِّمِ بجملةٍ أو أكثرَ، أثناءَ كلامٍ واحدٍ أو كلامين مرتبطين، ليس لتلك الجملةِ أو الجُمَلِ محلٌّ مِن الإعرابِ، كقولِه:

إنّ الثَّــمانين ـ وبُلِّــغْتَها[4] ـ قد أحوجتْ سمعي إلىٰ تَرْجُمان

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ووصَّينا الإنسان بوالديه حملته أمُّه وهنًا علىٰ وهنٍ وفِصالُه في عامين أن اشكر لي﴾ الآية[5].

---

(١) فقدكرر "رأيت" لطول الفصل.

(٢) ففي تكرير "يا قوم" تعطيف لقلوبهم، حتى لا يشكوا في إخلاصه لهم في نصحه.

(٣) أي: المتكلم.

(٤) بفتح التاء، أي: بلغك الله إياها، ونكتته الدعاء.

(٥) فقوله: {أَنِ اشْكُرْ لِي} تفسير لـ: {وَصَّيْنَا} وقوله: {حَمَلَتْهُ أُمُّهُ} اعتراض بينهما نكتته زيادة =

ولم يشترطْ بعضُهم وقوعَه بين جزءَيْ جملةٍ، ولا وقوعَه بين كلامين، بل جوَّز وقوعَه آخر الكلامِ مطلقًا، وَلِيه ارتباطٌ بما قبلَه أم لا، ومثَّلوا له بقوله تعالىٰ: ﴿وقالوا حسبُنا اللهُ ونعم الوكيلُ﴾، فجملةُ: «ونعم الوكيل» اعتراضيّةٌ، وليست معطوفةً علىٰ ما قبلها؛ لئلّا يلزمَ عطفُ الإنشاءِ على الخبَر. هـ

ثمّ قال:

.... وتذييلٌ بذا البابِ يحلّ

153 تعقيبُ جملةٍ بأخرىٰ اشتَمَلتْ على الّذي تحويه ذي فأكَّدتْ

يعني أنّ مِن أنواعِ الإطنابِ التَّذييلَ، وهو تعقيبُ جملةٍ بجملةٍ أخرىٰ مستقلّةٍ، تشتملُ علىٰ معناها، تأكيدًا لمنطوقها أو مفهومها، نحو: ﴿وقل جاء الحقُّ وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقًا﴾، وقولِه تعالىٰ: ﴿ذٰلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازىٰ إلّا الكفور﴾ الآية[1].

وهو قسمان أشار لهما بقوله:

154 فمنه قسمٌ قد جرىٰ مَجرى المَثَلْ وهْو الّذي كان بمعناه استقَلّ

يعني أنّ التّذييل هٰذا قسمان:

=

التأكيد.

(1) والآيتان من قبيل ما كان تأكيدا لمنطوق الكلام، ومثال ما كان تأكيدا لمفهومه قول النابغة:

وليست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب

فالشاهد فيه التذييل لتأكيد مفهوم الكلام، فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال، وعجزه تأكيد لذلك وتقرير؛ لأن الاستفهام فيه إنكاري، أي: لا مهذب في الرجال.

– قسمٌ يستقلُّ بمعناه؛ لكونه جاريًا مجرى المَثَل، لاستقلالِ معناه، واستغنائِه عمّا قبله، كقول طرَفة:

كلُّ خليلٍ كنتُ خالَلتُه لا ترَك اللهُ له واضِحَهْ
كلُّهُمُ أَروَغُ مِن ثعلبٍ ما أَشبَه اللَّيلةَ بالبارِحه[1]

– القسم الثّاني هو قوله:

155 والقِسمُ الَاخَرُ الّذي يفتـــقرُ إلى الّذي مِـــــن قبلِه يُقرَّرُ

يعني أنّ القسمَ الثّانِيَ مِن قسمي التّذييل هو الّذي لا يستقلُّ بمعناه؛ لعدمِ جريانِه مَجرَى المَثَل، ولافتقارِه إلىٰ ما قبله، كقولِ النّابغة[2]:

لم يُبقِ جُودُك لي شيئًا أؤمِّلُه تركتَني أَصحَبُ الدُّنيا بلا أَمَلِ

فالشّطرُ الثّاني مؤكِّدٌ للأوّل، وليس مستغنيًا عنه[3].

ثمّ قال:

156 ومنه الاحتراسُ: أن يأتيْ بما يَدفَعُ عنه اللَّومَ مَن تكلَّما

قوله: (أن يأتيْ) بإثبات الياءِ، فـ(أن) غيرُ عاملةٍ، علىٰ حدِّ قولِه:

أن تَقرَآنِ علىٰ أسماءَ ويحكما منّي السَّلامَ وأن لا تُشعِرا أَحَدا

---

(١) الشاهد في هذا العجز، فإنه تذييل لما قبله، مستقل عنه؛ لكونه جرى مجرى المثل، وهو مثل يضرب لتشابه الأمور.

(٢) كذا هنا وفي جواهر البلاغة، وهو محرَّف عن: ابن نُباتة.

(٣) فلم يجر مجرى المثل، وإيضاح الشاهد منه: أن قوله: «تركتنى أصحب الدنيا بلا أمل» مؤكد لما دلت عليه الجملة الأولى بظاهرها، وهو قوله: «لم يبق جودك لى شيئا أؤمله» لأنه مصرح بأن جوده لم يترك له أمنية يتمناها. فلم يبق له أمل فى الدنيا يرجو حصوله بحال.

أو بإسقاط الياءِ، فـ«أن» جازمةٌ[1]، علىٰ حدِّ قولِه:

إذا ما غدَوْنا قال وِلدانُ أهلِنا تعالوا إلىٰ أن يَأتِنا الصَّيدُ نَحطِبُ

يعني: أنّ مِن أنواعِ الإطنابِ الاحتراسَ، ويقال له: التّكميلُ، وهو أن يأتِيَ المتكلِّمُ في كلامٍ يوهمُ خلافَ المقصودِ بما يدفعُ عنه ذٰلك الوهمَ.

والاحتراسُ يُوجَد حيثما يأتي المتكلِّم بمعنًى يمكن أن يدخُلَ عليه فيه لَوْمٌ، فيَفطُنُ لذٰلك، فيأتي بما يخلِّصه مِن ذٰلك، سواءٌ وقع الاحتراسُ في وسَطِ الكلام كقولِ طرَفة:

فسَقَىٰ دِيارَكَ غيرَ مُفسِدِها صَوبُ الرَّبيعِ ودِيمةٌ تَهمِي

فإنّه لمّا كان المطَرُ ممّا يسبِّبُ الخَرابَ: دفَع ذٰلك الوهمَ بقوله: «غيرَ مفسدها».

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أذلّةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكفرين﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿محمّد رسول الله والّذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم﴾. ففي الآيةِ الأولىٰ لمّا ذكر تعالىٰ أنّ الصّحابة أذلّةٌ على المؤمنين دفَع توهُّمَ أنّ صفةَ المَذلّة لازمةٌ لهم بقولِه: «أعزّةٍ على الكافرين»[2]، وفي الآية الثّانية لمّا ذكَر أنّهم أشدّاءُ على الكفّار دفَع توهُّمَ أنّ الشِّدّة مِن طبعهم، ولو مع غيرِ الكُفّارِ بقوله: «رحماءُ بينهم»[3].

أو وقَع في آخرِه، كقوله تعالىٰ: ﴿ويطعمون الطّعام علىٰ حبِّه﴾ أي: مع حبِّ الطّعامِ واشتهائهم له، وذٰلك أبلغُ في الكرمِ، فلفظ «علىٰ حبِّه» فضلةٌ للاحتراسِ،

---

(١) ويحتملُ: أن تقدَّر الفتحةُ على الياء، فتكون «أن» ناصبة.

(٢) وذلك من حيث إن شأن المتذلل أن يكون ضعيفًا مهينًا فدفع ذلك بأن تذللهم للمؤمنين ليس عن ضعف ومهانة، وإنما هو وليد التوضع منهم للمؤمنين، بدليل أنهم أعزة على الكافرين.

(٣) ولو مثّل بهاتين الآتين للقسم الآتي، وهو ما وقع من الاحتراس آخر الكلام، لكان أظهر.

ولزيادةِ التّحسين في المعنىٰ. ومنه قولُ أعرابيّةٍ لرجلٍ: «أذَلَّ اللهُ كلَّ عدوٍّ لك غيرَ نفسك».

ثمّ قال:

157 قلــتُ: ومعناهُ الشّهيرُ يُعهَدُ بدافعِ إيـــــهامَ ما لا يُقصَدُ

يعني ـ طيَّب اللهُ تعالىٰ ثَراهُ ـ أنّ معنى الاحتراسِ يُعرَف ويسمَّىٰ بأنّه دافعُ إيهامِ ما لا يقصدُه ولا يريدُه المتكلِّم، كما تقدّم(١).

قلتُ: وبقي مِن أنواعِ الإطنابِ التَّوشيعُ، وهو أن يأتِيَ المتكلِّم في آخرِ الكلامِ بمُثنًّى مفسَّرٍ بمفردين، ليُرى المعنىٰ في صورتين، يَخرُج فيهما مِن الخفاءِ المستوحِشِ إلى الظُّهورِ المستأنِس، نحوُ: «العلمُ علمان، علمُ أبدانٍ وعلمُ أديانٍ»(٢).

ومنها الإيغالُ(٣)، وهو ختمُ الكلامِ بما يفيدُ نكتةً يتمُّ الكلامُ بدونها، كالمبالغةِ في قول الخنساء:

وإنّ صخرًا لتأتمُّ الهُداةُ به كأنّه عَلَمٌ في رأسه نارُ

فقولُها: «كأنَّه عَلَمٌ» وافٍ بالمقصودِ، لكنّها عقَّبته بقولها: «في رأسِه نارٌ» لزيادةِ المبالغةِ(٤).

---

(١) فقد تقدم: أنه هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود، بما يدفع ذلك الوهم.

(٢) ومنه أن يؤتي بجمع مفسر بأسماء معطوف بعضها على بعض، كقولك: إن في فلان ثلاث خصال حميدة، الكرم، والشجاعة، والحلم.

(٣) وهو لغة: المبالغة من أوغل في الأمر إذا أمعن فيه، وبالغ.

(٤) فالمقصود وهو تشبيهها إياه بالعلم في الظهور والارتفاع قد تم، غير أنها لم تكتف بهذا الحد في التشبيه بل جعلت في رأس العلم نارًا مبالغة في التشبيه لما في ذلك من مزايدة الظهور والاشتهار والاهتداء به.

ومنها التَّتميمُ، وهو قريبٌ مِن الاحتراسِ، وهو زيادةُ فضلةٍ في الكلامِ، تزيدُ معناهُ حُسْنًا، بحيثُ لو حُذِفت صار الكلامُ مبتذَلًا، لا طُلاوةَ فيه، كقولِه:

صَبَبْنا عليها ظالمين سِياطَنا فطارتْ بها أَيدٍ سِراعٌ وأَرجُلُ

إذْ لو حذَف الشّاعرُ قولَه: «ظالمين» لكان الكلامُ لا رقّةَ فيه ولا طُلاوةَ، ولتُوُهِّم أنّها بليدةٌ تستحق الضَّرب.

قلتُ: وعندي أنّ الإيغالَ هٰذا أعمُّ مِن الاحتراسِ، **فتأمَّلْ**.

تنبيه:

يُستحسَنُ الإطنابُ في الصُّلحِ بين العشائرِ، والمدحِ، والذّمّ، والثّناء، والهجاءِ، والوعظِ، والإرشادِ، والخِطابةِ في أمرٍ مِن الأمورِ العامّةِ، والتّهنئةِ، وكُتُبِ الوُلاةِ إلى الملوكِ بما يَحدُثُ لديهم مِن الأمورِ المهمّة[1].

وهو أرجحُ عند بعضِهم مِن الإيجازِ، وحجّتُه في ذٰلك أنّ النُّطقَ إنّما هو البيانُ، والبيانُ لا يكونُ إلا بالإشباعِ، والإشباعُ لا يقعُ إلّا بالإقناعِ، وأفضلُ الكلامِ أَبيَنُه، وأَبيَنُه أشدُّه إحاطةً بالمعانِي، ولا يُحاطُ بالمعانِي إحاطةً تامّةً إلّا بالاستقصاءِ، والاستقصاءُ لا يكونُ إلّا بالإطناب[2].

---

(1) وقد تقدم ما يحسن فيه الإيجاز، ومنه مخاطبة الملوك، وذوي الأخطار العالية، ونحو ذلك.
وأما مساواة اللفظ للمعنى: فإنها تحسن في مخاطبة الأكفاء والنّظراء والطّبقة الوسطى من الرؤساء، فكما أن هذه المرتبة متوسّطة بين طرفي الإيجاز والإطناب، كذلك يجب أن تخصّ بها الطبقة الوسطى من الناس.

(2) أما الكلام الوجيز فلا يؤمن وقوع الإشكال فيه، ومن ثم لم يحصل على معانيه إلا خواصّ أهل اللّغة العارفين بدلالات الألفاظ، بخلاف الكلام المشبع الشافي فإنه سالم من الالتباس لتساوي الخاصّ والعامّ في جهته، ويؤيد ذلك ما حكي أنه قيل لقيس بن خارجة: ما عندك في جمالات ذات حسن؟ قال: عندي قرى كل نازل، ورضا كلّ ساخط، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب، آمر فيها بالتواصل، =

والمختارُ أنّ الحاجةَ إلىٰ كلٍّ مِن الإيجازِ والإطنابِ ماسّةٌ، ولكلٍّ منهما موضعٌ لا يسُدُّ فيه أحدُهما مكانَ الآخر، وللذّوقِ السّليمِ الفصلُ في موطنِ كلٍّ منهما، وقد تقدَّمتْ لك نماذجُ ممّا يُختار فيه كلٌّ منهما[1].

❊ ❊ ❊

=

وأنهى عن التقاطع؛ فقيل لأبي يعقوب الجرميّ: هلّا اكتفى بقوله آمر فيها بالتواصل عن قوله: «وأنهى عن التقاطع» ؟ فقال: أو ما علمت أن الكتابة والتعريض لا تعمل عمل الإطناب والتكشّف؟.

وقد تقدم القول بترجيح الإيجاز، وقول من قال لما سئل ما البلاغة؟ قال: الإيجاز.

وفي المسألة مذهب ثالث هو: ترجيح مساواة اللفظ المعنى، واحتج القائلون به بأن منزع الفضيلة من الوسط دون الأطراف، وأن الحسن إنما يوجد في الشيء المعتدل.

(١) قال في «موادّ البيان» : والذي يوجبه النظر الصحيح أن الإيجاز والإطناب والمساواة صفات موجودة في الكلام ولكل منها موضع لا يخله فيه رديفه، إذا وضع فيه انتظم في سلك البلاغة ودلّ على فضل الواضع، وإذا وضع غيره دلّ على نقص الواضع وجهله برسوم الصّناعة.

علم البديع

و«البديعُ» **لغةً**: المخترِعُ المُوجِدُ علىٰ غيرِ مثالٍ سابقٍ[1].

واصطلاحًا: ما أشار له بقوله:

158 **علمُ البديعِ ما بـــــه يُرامُ أن يكتسِ الرَّونَـــقَ ذا الكلامُ**

«يكتسِ» بالكسر والقصر، مجزوما بـ«أن»، علىٰ حدِّ قولِه:

إذا ما غدَوْنا قال وِلدانُ أهلِنا تعالَوْا إلىٰ أن يَأتِنا الصَّيدُ نَحطِبُ[2]

قال ابن بونه: * **وجزموا بـ«أن، ولن» وقلَّلوا** * إلخ.

ويصحُّ أن تكون بالتّركيبِ للمجهولِ.

يعني أنّ علمَ البديعِ في **الاصطلاحِ**: هو علمٌ تُعرَف به الوجوهُ والمزايا الّتي تزيدُ الكلامَ حسنًا وطُلاوةً، وتكسوه بهاءً ورونقًا، بعدَ مطابقته لمقتضى الحالِ، مع وضوحِ دَلالتِه على المرادِ، لفظًا ومعنًى، وإلا كان كتعليقِ الدُّرّ على الخنازير.

و**واضعُه**: عبدُ الله بن المعتزّ العبّاسيّ المتوفَّىٰ سنة أربع وسبعين ومائتين للهجرة[3]، ثمّ اقتفىٰ أثره عصريُّه قُدامةُ بن جعفرٍ، فزاد عليه، ثمّ ألَّف فيه كثيرون بعد

---

(1) فهو فعيل بمعنى مفعل، مأخوذ من قولهم: بدع الشيء، وأبدعه، اخترعه لا على مثال.

(2) وقد تقدَّم نحو هذه الضرورة وهذا التوجيه لها قريبًا، وما علقنا به على ذلك.

(3) كذا، والذي عليه أكثر المؤرخين أنه توفي سنة ست وتسعين ومائتين.

ذٰلك[1]، فزادوا في أنواعِه، ونظموا فيها قصائدَ عُرِفت بـ«البديعيّات».

وهو نوعان، كما قال الشّيخُ طيَّب الله تعالىٰ ثراه:

159 **فمنه لفـــــــــظيٌّ، ومعنويٌّ ثمّ الجِناسَ قـــد حوى اللّفظيُّ**

يعني أنّ البديعَ نوعان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

وقد قدَّم الكلامَ على البديعِ اللّفظيِّ بقوله: (**ثم الجناسَ قد حوى اللّفظيُّ**) يعني أنّ الجِناس ـ ويقال له التّجنيس والتّجانُس والمجانسة ـ قد حواهُ البديعُ اللّفظيُّ، لا أنّ الجناسَ قد حوى البديعَ اللّفظيَّ؛ لكونِه أعمَّ منه، **فتأمَّل**.

ولا يُستحسَنُ الجناسُ إلّا إذا ساعد اللَّفظَ المعنىٰ، ووازىٰ مصنوعُه مطبوعَه، مع مراعاةِ النّظير، وتمكُّن القرائنِ.

فينبغي أن تُرسَل المعانِي على سَجِيَّتها، لتكتسيَ مِن الألفاظِ ما يَزِينُها، حتّىٰ لا يقعَ التّكلُّف في الجناسِ، مع مراعاةِ الالتئامِ؛ ليكونَ فيه استدعاءٌ لمَيلِ السّامعِ، والإصغاءِ إليه؛ لأنّ النَّفس تستحسنُ المكرَّر مع اختلافِ معناهُ، فيدخلُها نوعٌ مِن الاستغراب.

وإلىٰ حدِّه أشار الشَّيخُ بقوله:

[الجناس وأقسامه]

160 **وهُو أن يشـــــتبهَ اللّفظانِ في النُّطقِ معْ تخالُفِ المعانِي**

يعني [أنّ] الجناسَ هو تشابهُ اللَّفظين في النُّطق، واختلافُهما في المعنىٰ.

وهو قسمان: تامٌّ، وناقصٌ.

---

(1) كأبي هلال العسكري، وابن رشيق القيرواني، وصفي الدين الحلي، وابن حجة الحموي، وغيرهم.

وإلى التّامِّ أشار بقولِه:

161 فإن يكُ اللّفظُ مع اللّفظِ اتَّحَدْ حرفًا وشكلًا ثُـــمّ ترتيبًا عَدَدْ

فهُو بالتَّـــمامِ يُوصَفُ ....

يعني أنّ الجِناسَ اللَّفظيَّ إذا اتَّفق فيه اللَّفظان المتجانسان في أربعةِ أشياءَ: نوعِ الحروفِ، وهيئتِها الحاصلةِ مِن الحرَكاتِ والسَّكَنات، وترتيبِها، وعددِها[1]، سمِّي جناسًا تامًّا.

والعبرةُ في المماثلةِ بالنّطق، لا بالكتابة. نحو قوله:

أعذبُ خَلقِ اللهِ نطقًا وفَمًا إن لم يكن أحقَّ بالحسنِ فَمَنْ

مثلُ الغَزالِ نظرةً ولَفْتَةً مَن ذا رآهُ مُقبِلًا ولا افتَتَنْ[2]

فإن كان اللّفظان المتجانسان مِن نوعٍ واحدٍ، كاسمين أو فعلين أو حرفين، سمِّي متماثلًا، ومستوفيًا، نحو: ﴿ويوم تقوم السّاعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة﴾ الآية[3]، ومنه قوله:

إذا جلَستَ إلىٰ قومٍ لتُؤنِسَهم بما تحدِّثُ مِن ماضٍ ومِن آتي

فلا تُعِيدَنْ حديثًا إنّ طبعَهمُ مُوكَّلٌ بمعاداةِ المُعـاداتِ[4]

قلتُ: ومنه قولُ الشّيخ ﷺ في مبحث الكناية:

---

(١) أي: مع اختلاف المعنى.

(٢) فبين "لفتة" و "لا افتتن" جناس تام، مع ما بينهما من التفاوت في الكتابة.

(٣) فالمراد بالساعة الأولى يوم القيامة، وبالساعة الثانية المدة من الزمان.

(٤) فكلا اللفظين اسم، غير أن الأول مفرد، مصدر عادى، والثاني جمع مؤنث سالم مفرده معادة، فينهما لذلك اختلاف في الخط بالهاء والتاء.

لفظٌ به لازمُ معناهُ أُرِيدْ رسمَ الكنايةِ به أنا أُرِيدْ

فالأوّل ماضي «أراد» مركَّبٌ للمجهول، والثّانِي مضارعُ «أرَدتّ».

وإن كانا مِن نوعين كاسمٍ وفعلٍ سمّي مستوفيًا فقط، نحو: «ارعَ الجار ولو جار»، ومنه قوله:

ما مات مِن كَرَمِ الزَّمانِ فإنَّه يحيا لدى يحيى بن عبد اللهِ[1]

وهٰذا النّوع ممّا لا يتَّفق للبليغِ إلّا علىٰ ندورٍ وقلّةٍ، فهو لا يقعُ موقعه مِن الحسنِ حتّىٰ يكونَ المعنىٰ هو الّذي استدعاهُ وساقه، وحتّىٰ تكون كلمتُه ممّا لا يبتغي السّامعُ عنها بَدَلًا، ولا يجدُ عنها حِوَلًا.

ثمّ أشار إلى قسم الثّاني فقال:

162 ..... **وما يختلُّ فيه البعضُ للنّقصِ انتمىٰ**

يعني أنّ الجناسَ إذا اختلّ فيه بعضُ ما ذُكِر في التّامِّ، بأن اختلف اللّفظان في واحدٍ أو أكثرَ مِن الأربعةِ السّابقةِ، سمِّي جناسًا ناقصًا. وذٰلك الاختلافُ إمّا أن يكونَ بزيادةِ حرفٍ في الأوّلِ، ويسمَّىٰ مردوفا، نحو قولهم: «دوامُ الحال محال»، أو في الوسطِ، ويسمَّىٰ مكتَنَفًا، نحو: «جَدِّي جَهْدي»، أو في الآخِر، ويسمَّىٰ مطرَّفًا، ومنه قوله ﷺ: «الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلىٰ يوم القيامة»[2]، إلىٰ غيرِ ذٰلك مِن اختلافٍ في

---

(١) فيحيا الأول فعل مضارع، ويحيى الثاني اسم الممدوح.

(٢) والأحسن التمثيل لهذا الضرب بنحو: الهوى مطية الهوان، أما هذا الحديث فمثال للجناس المضارع، وهو: ما يكون باختلاف ركنيه في حرفين، لم يتباعدا مخرجا، وذلك إما: في الأول - نحو: ليل دامس، وطريق طامس وإما في الوسط - نحو: (وهم ينهون عنه، وينأون عنه) وإما: في الآخر نحو الحديث.

العددِ، أو الهيئةِ، أو التَّرتيبِ، وتختلفُ تسمياتُه بتلك الاختلافاتِ، إلىٰ أنواعٍ كثيرة.

تنبيه:

اعلم أنّه لا يُستحسَنُ الجِناسُ، ولا يُعَدُّ مِن أسبابِ الحسنِ، إلّا إذا جاء عفوًا، وسمَح به الطَّبعُ مِن غيرِ تكلُّفٍ، حتّىٰ لا يكونَ مِن أسبابِ ضعفِ القولِ، وانحطاطِه، وتعرُّضِ قائلِه إلى السُّخريّة والاستهزاء.

ثمّ قال:

[الاقتباس]

163 **ومنه الاقتباسُ بالشَّـــرحِ يُرامْ إدخالُ ذكرٍ أو حديثٍ في كلامْ**

164 **وأنت لا لأنّه منـــــه تشيرْ وقد أُجِيزَ فيـــه تغييرٌ يسيرْ**

يعني أنّ مِن البديعِ اللّفظيِّ: الاقتباسَ، وهو تضمينُ كلامِ الشّخصِ، نثرًا كان أو نظما، شيئًا مِن القرآنِ الكريمِ، أو الحديثِ الشّريفِ، مِن غيرِ دَلالةٍ علىٰ أنّهما منه، مع جوازِ التَّغييرِ اليسيرِ في المقتبَسِ، كقول عبد المؤمن الأصفهانِيّ: «لا تغرُنَّك مِن الظُّلمةِ كثرةُ الجيوش والأنصار، إنّما نؤخِّرهم ليوم تشخص فيه الأبصار»، وقول سناء الملك:

رحَلوا فلستُ مسائِلا عن دارِهم أنا باخِعٌ نفسي علىٰ آثارِهم[1]

ومنه قول أبي جعفرٍ الأندلسيّ:

لا تُعادِ النّاسَ في أوطانِهم قلَّما يُرعَىٰ غريبُ الوَطَنِ

وإذا ما شئتَ عيشًا بينهم خالِقِ النّاسَ بخُلْقٍ حسَنْ

(1) وفي هذا الاقتباس تغيير يسير في المقتبس منه، حيث غير الضمير من الخطاب إلى التكلم.

قلتُ: ومنه قول الشَّيخ في التّرجمة:

فقلتُ واللهُ هو إيّاهُ نعبدُ ونستعينُ

والغرضُ مِن التّضمين: أن يستعيرَ المتكلِّم مِن قولِ المستعارِ منه قوّةً لكلامِه، وأن يكشف عن مهارتِه في إحكامِ الصِّلة بين كلامِه والكلامِ الّذي أخذه.

ثمّ قال طيَّب اللهُ ثراه:

[السجع]

165 **توافقُ الفاصلتين في الأخيرْ مِن الحروفِ السَّجعُ ذو الفضلِ**

166 **أفضلُه ما تستوي فيه الفِقَرْ .....**

يعني أنّ مِن المحسِّناتِ اللَّفظيّةِ السَّجعَ، وهو توافُقُ الفاصلتين في الحروفِ الأخيرةِ خاصّةً[1]، وأفضلُه ما تساوت فِقَرُه، كقولِه ﷺ: «اللّهمّ أَعطِ مُنفِقًا خَلَفًا، وأَعطِ مُمسِكًا تَلَفًا»، وكقولِ أعرابيٍّ وقد ذهب بابنِه السَّيلُ: «اللّهمّ إن كنتَ قد ابتليتَ فإنّك طالما قد عافيت».

ولا يحسُن السّجعُ إلّا إذا كان رصينَ التّركيب، سليمًا مِن التّكلُّف، خاليا مِن التّكرارِ في غيرِ فائدةٍ، كما رأيت[2].

---

(١) يقال لغة: سجعت الحمامة أو الناقة سجعا، إذا رددت صوتها على طريقة واحدة. وسجع المتكلم في كلامه، إذا تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر، مقفى غير موزون.

(٢) بل لا يحسن السجع كل الحسن إلا إذا استوفى أربعة أشياء:

١-أن تكون المفردات رشيقة أنيقة خفيفة على السمع.

٢-أن تكون الألفاظ خدم المعاني، إذ هي تابعة لها، فإذا رأيت السجع لا يدين لك إلا بزيادة في اللفظ، أو نقصان فيه، فاعلم أنه من المتكلف الممقوت.

٣-أن تكون المعاني الحاصلة عند التركيب مألوفة غير مستنكرة.

٤-أن تدل كل واحدة من السجعتين على معنى يغاير ما دلت عليه الأخرى حتى لا يكون السجع =

ثمّ قال:

..... ثمّ محسِّـــنُ المعانِي يُستَطَرْ

يعني أنّ البديعَ المعنويَّ هو ما سيفصِّلُه الآنَ، بعد انتهائِه مِن أقسامِ البديعِ اللّفظيِّ.

وبدأ الكلامَ عليه بالتّورية، وهي **لغةً** مصدرُ: ورَّيتُ الخبَرَ توريةً إذا ستَرْتَه وأظهرتَ غيره، و**اصطلاحًا**: ما أشار له بقوله:

[التورية]

167 **توريةٌ إرادةُ المـــعنى الغريبْ بلفظِك المُحتمِلِ المعنى القريبْ**

يعني: أنّ التّوريةَ هي أن يذكُرَ المتكلِّمُ لفظًا مفردًا، له معنيان، أحدهما قريبٌ غيرُ مقصودٍ، ودَلالةُ اللّفظِ عليه ظاهرةٌ، والآخرُ بعيدٌ مقصودٌ، ودَلالةُ اللَّفظِ عليه خفيّةٌ، فيتوهَّم السّامعُ أنّه يريدُ المعنى القريبَ، وهو إنّما يريدُ المعنى الغريب، أي البعيدَ، بقرينةٍ تشيرُ إليه ولا تظهرُه، وتستُرُه عن غير المتيقِّظ الفَطِنِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وهو الّذي يتوفّاكم باللّيل ويعلم ما جرحتم بالنّهار﴾ الآية، أراد تعالىٰ بقوله: «جرَحتم» معناه البعيدَ، وهو ارتكابُ الذُّنوب. ومنه قول الشّاعر:

أيُّها المُنكِحُ الثُّريّا سُهَيلا عَمْـرَكَ اللهُ، كيف يلتقيانِ

هي شاميّةٌ إذا ما استقلَّتْ وسُهَيل إذا استقَلَّ يَمانِيْ

يريد بالثُّريّا امرأةً جميلةً مِن بني مخزومٍ، ويريد بسهيلٍ رجلا دميمًا مِن بني

=

تكرارا بلا فائدة.

ومتى استوفى هذه الشروط كان حلية ظاهرة في الكلام، ومن ثم لا تجد لبليغ كلاما يخلو منه كما لا تخلو منه سورة، وإن قصرت، بل ربما وقع في أوساط الآيات، كقوله تعالى: {لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ}.

عَفّانَ[1]، ولهٰذا أُسمِيت التّوريةُ «إيهامًا، وتخييلًا».

ثمّ قال:

[الطباق]

168 فجمعُ ضِدَّين طِباقٌ، وهْو إِن يَختَلِفا سَلَـبًا وإيجابًا زُكِنْ

169 = طِباقَ سَلْبٍ، وهْو حيثُ اتَّفقا طِباقُ الإيجابِ لـه تحقَّقا

يعني أنّ الطِّباقَ مِن المحسِّنات المعنويّة، ويسمّى بالمطابقةِ، وبالتّضادِّ، وبالتّطبيقِ وبالتّكافُؤِ، والتّطابق. وهو: أن يجمع المتكلِّمُ في كلامِه بين لفظين متقابلين يتنافَىٰ وجود معناهما معًا في شيءٍ واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ، سواءٌ كان ذٰلك التّقابُلُ مِن باب التّضادِّ، أو التّناقض، أو التّضايف، أو السَّلب والإيجاب[2].

واللّفظان قد يكونان اسمين، نحو: ﴿هو الأوّل والآخر والظّاهر والباطن﴾، ونحو: ﴿تحسبهم أيقاظا وهم رقود﴾، أو فعلين، نحو: ﴿وأنّه هو أضحك وأبكىٰ وأنّه هو أمات وأحيا﴾، أو حرفين، نحو: ﴿لها ما كسبتْ وعليها ما اكتسبت﴾، ﴿ولهنّ مثلُ الّذي عليهنّ﴾، أو مختلفين، نحو: ﴿مَن يضلل اللهُ فما له مِن هادٍ ومَن يهد اللهُ فما له مِن مضلٍّ﴾.

---

(١) فالشاهد، في أول البيتين، في الثريا وسهيل، فإن الثريا يحتمل أن يكون أراد بها بنت على بن عبد الله بن الحرث بن أمية الأصغر، وهذا هو المعنى البعيد الموري عنه، وهو المراد، والقريب ثريا السماء، وهذا هو المعنى القريب الموري به، وسهيل يحتمل أيضًا سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، وقيل: كان رجلًا مشهورًا من اليمن، وهذا هو المعنى البعيد الموري عنه، ويحتمل النجم المعروف بسهيل، وهذا هو المعنى القريب الموري به، ولولا ذكر الثريا التي هي النجم لم يتنبه السامع لسهيل، وكل واحد منهما صالح للتورية.

(٢) أو ما شابه ذلك، كالعدم والملكة.

وهو ضربان:

- طباقُ سلبٍ، وهو ما اختلف فيه الضِّدّان سلبًا وإيجابًا، بحيثُ يُجمَعُ بين معنيين مِن مصدرٍ واحدٍ، أحدهما مُثبَتٌ، والآخرُ منفيٌّ، في كلامٍ واحدٍ، نحو: ﴿يستخفون مِن النّاس ولا يستخفون مِن الله﴾ الآيةَ، ﴿ولكنّ أكثر النّاس لا يعلمون، يعلمون ظاهرا مِن الحياة الدُّنيا﴾، أو أحدهما أمرٌ والآخر نهيٌ، نحو: ﴿اتَّبعوا ما أنزل إليكم مِن ربِّكم ولا تتَّبعوا مِن دونه أولياء﴾.

- الضّرب الثّاني: طِباقُ إيجابٍ، وهو ما لم يَختَلِف فيه الضّدّان سلبًا وإيجابًا[1]، نحو: ﴿قل اللّهمّ مالك الملك تؤتي الملك مَن تشاء وتنزع الملك ممّن تشاء وتعزُّ مَن تشاء وتذلُّ مَن تشاء بيدك الخيرُ إنّك علىٰ كلِّ شيءٍ قدير﴾ الآيةَ، وكقوله:

حُلْوُ الشَّمائلِ وهْو مُرٌّ باسِلٌ يَحمِي الذِّمارَ صبيحةَ الإرهاقِ[2]

والطِّباق ممّا يزيدُ الكلامَ حسنًا وظرافةً.

ثمّ قال:

[المقابلة]

170 **وحيثُما يُؤتَىٰ بمعنيينِ فصاعدًا ثُمّ مقابِلينِ**

171 **كلٌّ لكلٍّ وعلى التَّرتيبِ فذا المُقابَلةُ يا قريبي**

---

(1) بأن كان تقابل المعنيين فيه بالتضاد.

(2) ويسمى هذا النوع من التطابق بالتكافؤ، وذلك أن المطابقة ضربان: ضرب يأتي بألفاظ الحقيقة، وضرب يأتي بألفاظ المجاز، فما كان بلفظ الحقيقة سمي طباقًا، وما كان بلفظ المجاز سمي تكافؤًا. ومنه هذا البيت، فقوله: حلو ومر، يجري مجرى الاستعارة، إذ ليس في الإنسان، ولا في شمائله، ما يذاق بحاسة الذوق.

يعني أنّ مِن المحسِّناتِ المعنويّةِ نوعًا يسمَّىٰ بالمقابلة، وهو أن يأتي المتكلِّمُ بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقةٍ، ثمّ يأتي بما يقابل ذٰلك على التّرتيب. نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فأمّا مَن أعطىٰ واتَّقىٰ وصدَّق بالحسنىٰ﴾ الآية[1]، وكقولِه تعالىٰ: ﴿يحلُّ لهم الطّيّبات ويحرِّم عليهم الخبائث﴾[2]، ومنه قولُه ﷺ للأنصار: «إنّكم لتكثُرُون عند الفَزَع، وتَقِلُّون عند الطَّمَع»[3]، وقال خالدُ بن صفوان يصفُ رجلًا: «ليس له صديقٌ في السِّرِّ، ولا عدوٌّ في العلانية»[4]، ومنه قول الشّاعر:

فتًى كان فيه ما يسُرُّ صديقَه ... ولكنَّ فيه ما يسوءُ الأعاديا[5]

وقوله:

ما أحسَنَ الدِّينَ والدُّنيا إذا اجتَمَعا ... وأَقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرَّجُلِ[6]

إلىٰ غير ذٰلك.

ثمّ قال:

[حسن التعليل]

---

(١) أي: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى} ففي الآية مقابلة أربعة بأربعة، أعطى ببخل، واتقى باستغنى، وصدق بكذب، والعسرى باليسرى، وتتضح لك مقابلة اتقى باستغنى إذا علمت أن المراد بالاستغناء الزهد فيما عند الله كأنه استغنى عنه، فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة، فلم يتق.

(٢) قابل يحل بيحرم، والطيبات بالخبائث.

(٣) قابل الكثرة بالقلة، والطمع بالفزع.

(٤) قابل الصديق بالعدو، والسر بالعلانية، يريد: أن الناس يدارونه لشرّه، وقلوب الناس تبغضه.

(٥) فقابل يسر بيسوء، والصديق بالأعادي.

(٦) قيل: أشعر بيت في المقابلة، فإن الشاعر قابل أحسن بأقبح، والدين بالكفر، والدنيا بالإفلاس، فجمع بيته ما لم يجمعه بيت قيل قبله في التقابل.

172 **وحسنُ تعليلٍ بأن يُعلَّلا حكمًا بغيرِ عِلّةِ الحكمِ عَلا**

بفتح العَينِ[1]، ماضٍ بمعنىٰ: ظهَر، وارتفع، خبَرٌ عن قولِه: «حسن تعليل». وقوله: (**بأن يعلَّلا**...) إلخ صلة له، تقدَّمت عليه.

يعني أنّ مِن المحسِّنات المعنويّة حسنَ التّعليل، وهو أن يُنكِرَ الأديبُ صراحةً أو ضِمْنًا علّةَ الشّيءِ المعروفةَ، ويأتِيَ بعلّةٍ أخرىٰ أدبيّةٍ طريفةٍ لها اعتبارٌ لطيفٌ، مدّعيًا أنّها العلّةُ الصّحيحة لذٰلك الشّيءِ، وأنّ غيرها لا يصحُّ التّعليلُ به؛ لاشتمالِها علىٰ دقّةِ النّظر، بحيث تناسب المعنى الّذي يرمي إليه، فيزداد بها المعنىٰ حسنًا وشرَفًا وجمالًا، كقول المَعَرِّيّ:

وما كُلْفةُ البدرِ المنيرِ قديمةً ولٰكنّها في وجهِه أثرُ اللَّطْمِ

فإنّه جعل ما يظهر علىٰ وجه البدرِ مِن كُدْرةٍ ناشئًا عن أثر اللَّطمِ علىٰ فراقِ المرثيِّ[2].

وقد يكونُ الشّيءُ لا علّةَ له في الظّاهر، وإن كان لا يخلو عنها في الواقعِ، فيأتي له بعلّةٍ خياليّةٍ، كقولِه:

لم يَحكِ نائلَك السَّحابُ وإنّما حُمَّتْ به فصَبِيبُها الرُّحَضاءُ

فإنّ نزولَ الماءِ مِن المطرِ وصفٌ ثابتٌ لا تظهرُ له في العادةِ علّةٌ، وقد علَّله الشّاعرُ

---

(١) يعني "علا".

(٢) فالشاعر يقصد: أن الحزن على المرثي شمل كثيرا من مظاهر الكون، فهو لذلك: يدعى أن كلفة البدر –وهي ما يظهر على وجهه من كدرة– ليست ناشئة عن سبب طبيعي، وإنما هي حادثة من أثر اللطم على فراق المرثي.

بأنّه عَرَقُ حُمّاها الحادثةِ لها بسببِ عطاءِ الممدوحِ، حسَدًا منها له، وغَيرةً منه[1].

[تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه]

ثمّ قال:

173 تأكيدُك المَدحَ بما يشبهُ ذَمّ وعكسُه والكلُّ ضربين انقسم

174 أن تنفيَ الذَّمَّ وتستثنِيَ مِن قولِك مَدحًا بالثُّبوتِ مقترِنْ

175 أو تُثبِتَ المدحَ وتستثنيَ أو تَستَدرِكَنْ مَدحًا علىٰ ما قد رَوَوا

176 وصورةُ العكسِ كهٰذين احتَذِ كالنَّعلِ حذوَ النَّعلِ يا ذا المحتذي

يعني أنّ مِن المحسِّنات المعنويّة تأكيدَ المدحِ بما يشبه الذّمَّ، وعكسَه، وهو تأكيدُ الذّمّ بما يشبهُ المدح.

وكلٌّ منهما ينقسم إلىٰ قسمين:

- فالصُّورة الأولىٰ مِن صور تأكيد المدحِ بما يشبه الذّمّ: هي أن تنفيَ عن الشّيءِ صفةَ ذمٍّ، ثمّ تستثني منها صفةَ مدحٍ، بتقدير دخولِها فيها، كقوله:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهم بهنّ فُلُولٌ مِن قِراعِ الكتائبِ[2]

---

(١) أي: فالوصف الثابت المعلل هو نزول المطر ولا يظهر له فى العادة علة، فأثبت له الشاعر علة، وهى أن السحاب حمت بنائله حسدا له، وغيرة منه، فصبيبها -أى مطرها- الرحضاء، وهو العرق عقيب الحمى.

(٢) إيضاح الدلالة منه: أنه تخيل أولا أن فلول السيوف عيب، فدخل فى عموم العيب المنفى، ثم أخرجه بالاستثناء، فثبت بالإخراج شيء من العيب على تقدير كون فلول السيوف من العيب، وهو محال فهو فى المعنى تعليق وجدان شيء من العيب فيهم على المحال، والمعلق على المحال محال، فالتأكيد فى المدح فيه من وجهين: **الأول**: أنه كدعوى الشئ ببينة، كأنه استدل على أنه لا عيب فيهم بأن ثبوت عيب فيهم معلق بكون فلول السيوف عيبا، وهو محال. **والثانى**: أن الأصل فى الاستثناء الاتصال، فذكر أداة =

- الصُّورة الثّانية: أن تُثبِتَ للشّيءِ صفةَ مدحٍ، ثمّ تأتي بعدها بأداةِ استثناءٍ أو استدراكٍ تليها صفةُ مدحٍ أخرىٰ، كقولِه:

فتًى كمَلتْ أوصافُه، غيرَ أنّه جوادٌ، فما يُبقِي مِن المالِ باقِيا(١)

وقوله:

وجوهٌ كأزهارِ الرِّياض نضارةً ولٰكنّها يومَ الهِياجِ صُخُورُ(٢)

وقد اجتمعا في قوله:

هو البدرُ إلّا أنّه البحرُ زاخرٌ سِوىٰ أنّه الضِّرْغامُ لكنّه الوَبْلُ(٣)

أمّا العكس، وهو: تأكيدُ الذّمّ بما يشبه المدحَ، فله صورتان هو الآخر:

- الأولىٰ: أن تنفي عن الشّيءِ صفةَ مدحٍ، ثمّ تستثنيَ منها صفةَ ذمٍّ، بتقديرِ دخولِها فيها، كقوله:

خلا مِن الفضلِ غير أنّي أَراهُ في الحُمْقِ لا يُجارَىٰ

=

الاستثناء، قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شئ مما قبلها، وأنه إثبات عيب، فإذا جاء المدح بعدها تأكد المدح، لإثبات مدح بعد مدح.

(١) وأصل الاستثناء في هذا الضرب - أيضا - أن يكون متصلا كالضّرب الأوّل؛ لكنّه لم يقدّر متصلا؛ فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن سامعه يتوهم أولا ثبوت صفة ذم ثم يزول ذلك، ويتأكد المدح بتكرره ولهذا كان الأول أفضل.

(٢) مثال للاستدراك، فهو كالاستثناء في هذا الباب، وسبب ذلك: أن الاستثناء فى اللغة أعم منه فى الاصطلاح.

(٣) ففي صدر البيت الاستثناء، وفي عجزه الاستدراك.

ومنه قولهم: «لا خيرَ فيه غيرَ أنّه لا يعرفُ للجارِ حَقًّا»[1].

- الصُّورة الثّانية: أن تثبت للشّيءِ صفةَ ذمٍّ، ثمّ تأتي بعدها بأداةِ استثناءٍ أو استدراكٍ تليها صفةُ ذمٍّ أخرىٰ، كقولك: «فلانٌ حسُودٌ، إلّا أنّه نَمامٌ»، ومنه قولُه:

هو الكلبُ إلّا أنَّ فيه مَلالةً وسوءَ مُراعاةٍ وما ذاك في الكَلبِ

وقوله:

لئيمُ الطِّباعِ سِوىٰ أنّه جَبانٌ يَهُونُ عليه الهَوانُ

وقولك: «فلانٌ جبانٌ لٰكنّه فاسق»[2].

ثمّ قال:

[أسلوب الحكيم]

177 **ومنه أسلوبُ الحكيمِ يُذكَرُ ورسمُه الّذي بـــه يُصوَّرُ**

178 **هو تلقِّيه الّذي يُخاطِبُ بغيرِ ما منـــه له يرتقبُ**

يعني أنّ مِن البديعِ المعنويِّ الأسلوبَ الحكيمَ، وهو تلقِّي المتكلِّم المخاطِبَ بغيرِ ما يرتقبُ منه.

---

(١) بهذا مثلوا، وفيه نظر؛ لأن هذا الاستثناء يقدر فيه الاتصال، ولا بد أن تكون فيه مناسبة بين الخصلة المستثناة، والخصال المحمودة، كما تقدم فى عكسه، وعدم عرفان الحق للجار ليس فيها شيء يشبه الخير، وعلاقة المضادة هنا بعيدة الاعتبار، فينبغى أن يمثل بما صورته صورة الإحسان، كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يتصدق بما يسرقه.

(٢) والأول أبلغ؛ لأنه يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد، وذلك أن الضرب الثانى إنما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده، فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم.

فقوله: (**له**) صلةُ «يخاطِبُ» بكسر الطّاء، و(**منه**) صلة «يرتقب».

وهو ضربان، وإلى الأوّل منهما أشار الشّيخ بقوله:

179 **إمّا إجابةً علىٰ سَـــواءِ[1] ما عنـــه يسألُك للإيماءِ**

180 = **أنّ الّذي أجبتَه عنه استحَقّ سؤالَه فكان بالذِّكرِ أحقّ**

يعني أنّ الضّربَ الأوّل منه: أن يَتْرُكَ المتكلِّمُ جوابَ سؤالِ المخاطِبِ عمّا سأل عنه، ويجيبَه عمّا لم يسأل عنه، إشارةً إلىٰ أنّ الّذي أجابه عنه كان أحقَّ بالسُّؤالِ عنه مِن السّائل، نحو قولِه تعالىٰ: ﴿يسألونك ما ذا ينفقون قل ما أنفقتم مِن خيرٍ فللوالدين والأقربين﴾، فقد سألوا عن حقيقةِ ما ينفقون مِن أموالهم، فأجيبوا ببيانِ طريقِ إنفاقِ المالِ؛ تنبيها علىٰ أنّ هٰذا هو الأولىٰ بالسُّؤال عنه[2].

ثمّ أشار إلى الضّرب الثّاني بقوله:

181 **أو تحمِلَنَّ قولَ ذي القولِ علىٰ ما منـــه قصدُه بقولِه خلا**

182 **لأنّ ذا بقصـــــدِه أحقُّ .....**

يعني [أنّ] الضّربَ الثّانِيَ مِن قسمي الأسلوب الحكيم: هو أن يَحمِلَ السّامعُ كلامَ المتكلِّم علىٰ غيرِ ما يقصدُه أو يريدُه؛ تنبيهًا علىٰ أنّه كان ينبغي له أن يقصدَ هٰذا المعنىٰ، مثلُ ما فعَل القَبَعْثَرىٰ بالحَجّاجِ إذ قال له الحَجّاجُ متوعِّدًا: لأحمِلَنَّك على الأدهمِ، يريدُ قَيدَ الحديدِ، فقال القَبَعْثَرىٰ: «مثلُ الأميرِ يَحمِلُ على الأدهمِ

---

(١) بالفتح والمد لغة في سوى بالكسر والقصر.

(٢) وذلك لأن النفقة لا يعتد بها حتى تقع موقعها. لكن في قوله: «مِن خير» إيماء يلوح به بيان «ما»، وعليه ففي الآيةِ جوابُ السّؤالِ وزيادةٌ، فليست مما نحن فيه.

والأشهب» يعني الفرَس، فقال الحجّاجُ: إنّما أردتُّ الحديد، فقال القَبَعْثَرىٰ: «لأن يكونَ حديدًا خيرٌ من أن يكونَ بليدًا»، ومرادُه: تنبيهُ الحَجّاج بأنّ الأليقَ به الوعدُ لا الوعيدُ[1]، ومنه قولُ ابن حَجَّاج البغداديّ:

قلتُ: أثقلتُ إذ أتيتُ مِرارًا قال: ثقَّلتَ كاهلي بالأيادي

قلتُ: طوَّلتُ، قال: أَولَيتَ طَولًا قلتُ: أبرمتُ، قال: حَبلَ وِدادِ[2]

وهٰذا آخرُ ما أراد الشّيخ جَلْبَه في هٰذه المنظومةِ المباركةِ مِن الفنونِ الثّلاثة، ولذا قال:

[الخاتمة]

..... واللهُ ربُّنا الإلٰـــهُ الحقُّ

183 **سبحانَه أَكمَلُ حمدٍ وأَتَمّ له، ومَن للرُّسْلِ والوحيِ ختَمْ**

184 **عليه أكملُ الصّلاةِ والسَّلامْ ما جاء بدءٌ وختامٌ لكلامْ**

تصوُّر معنىٰ مفرداتِ الأبياتِ واضحٌ.

---

(١) أي: أن من كان مثله من السلطنة إنما يناسبه أن يجود بأن يحمل على الأدهم والأشهب من الخيل وأن يُصفد بضم الياء أي يعطي، لا أن يَصفد بفتحها أى يشد ويوثق، وكذا قوله -حين قال له فى الثانية: إنه حديد-: لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا. أو هو من تجاهل العارف بزيادة إشارة إلى سفه رأي المخاطب، وهو قريب من القول بالموجب.

(٢) ففي البيت الأول أخذ المخاطب ظاهر كلام صاحبه وحمله على غير مراده به؛ إذ أراد بالتثقيل ما يحمله المضيف من أعباء الضيافة، لكن المضيف حمله على معنى أن صاحبه ثقل كاهله بأياديه في تكرير زيارته له.

وفي البيت الثاني حمل كلمة "أبرمت" على معنى إبرام حبل الوداد، وقصد المتكلم من "أبرمت" معنى أضجرت وأنزلت الملل، وحمل كلمة "طولت" على معنى أفضلت، أي: أعطيت فضلا، وقصد المتكلم أنه أطال الإقامة.

وقد ذكَر فيها ما يسمَّىٰ عند أهل الفنِّ بـ«براعةِ الاختتامِ»، وهو: أن يذكُرَ المتكلِّمُ في آخرِ كلامه ما يُشعِرُ بالتَّمامِ والانتهاءِ، مِن غيرِ تصريحٍ.

وباختتامِ المنظومةِ نختتمُ ما تيسَّر الآنَ مِن شرحِها، جعَله اللهُ تعالىٰ خالصًا لوجهِه الكريمِ، ونفع به وبأصلِه النَّفع العميمِ، إنّه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ وبإجابةِ مَن دعاهُ جديرٌ.

راجيًا ممّن وجَد فيه خَلَلا أن يتغاضىٰ فيه عن هفوتي، ويُقِيل فيه عثْرتي، وأن ينبِّهني عليه إن كنتُ في قيدِ الحياةِ، وإلّا أصلحه جانبًا بعد التّأمُّل، رجاءَ مَحمَلٍ له مِن الصّحّة، إذْ ❊ **كم مِن عائبٍ** ... ❊ إلخ، مع أنّي أوّلُ مَن جاب مَهامِهَ قَفْرِه، وتجشَّم صعبَ وَعْرِه، والسَّيفُ ينبو، والجوادُ يكبو.

فما كان فيه مِن صوابٍ فمِن اللهِ، ثمّ مِن سادات علماءِ الفنِّ وأدبائِه، وما كان فيه مِن خطإٍ فمِن الشّيطان، ثمّ منّي، وهم منه بريئون.

ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللهِ العليِّ العظيم، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ علىٰ سيِّدنا محمّد سيّدِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلىٰ آلِه وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسانٍ إلىٰ يومِ الدّين.

وكان الفراغُ مِن تسويده ضحوةَ الاثنين الخامسَ عشَرَ مِن شهرِ اللهِ المحرَّم، سنةَ أربعَ عشرةَ بعد المائةِ الرّابعة والألفِ مِن هجرته ﷺ.

وكتب الفقير إلىٰ عفو ربّه: **محمّد بن محفوظ بن المختار فال**

كان الله له ولوالديه وأشياخه وأحبّته وإخوته

وليًّا ونصيرًا، آمين آمين آمين

آمين آمين.

❊